مجلة بحوث

MAGAZINE BOUHOUTH

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تصدر عن مركز لندن للإستشارات والبحوث في الشارقة
العدد 13 نوفمبر 2016 ـ ISSN:2313/1004

مواضيع العدد

تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة لعصرنة نظام الدفع في المصارف الجزائرية
د. جليد نور الدين — المركز الجامعي تيبازة
د. بركان أمينة — المركز الجامعي تيبازة

The effectiveness of using cooperative learning strategy to increase psycho social development for students in higher education
Dr. Ahmed Saeed

المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين
دراسة ميدانية لبعض أعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات
أ صايشي سهيلة

الإدارة العامة بين منطق التسيير التقليدي والمنطق الحديث
أ. بلهادي سعيدة
جامعة بومرداس

منظومة القيم الصوفية
تجليات التربية الصوفية الاجتماعية
د/ أوسرير محمد
أستاذ محاضر –ب- جامعة البليدة

دور الزوايا في الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي
أ. د أحمد براح
أستاذ جامعي الجزائر

دور الحركة الجمعوية في محاربة المخدرات
د. أوموسى ذهبية
جامعة البليدة 2

Empowering Teachers Through Action Research
Dr. Thelal Oweis

مجلة علمية محكمة ربع سنوية تصدر عن مركز لندن للإستشارات والبحوث في الشارقة

بحوث

مجلة علمية محـــكمة ربـــع سنوية تـصدر عن
مركز لندن للإستشارات و البحوث في الشارقة

العدد الثالث عشر نوفمبر 2016

المدير العام

الشيخة ميسون بنت محمد بن خالد القاسمي

مدير التحرير

د/ ناصر محذاف الفضلي

رئيس التحرير

أ.د / أحمد براح

نائب رئيس التحرير

محمد علي عبد العزيز

هيئة التحرير

أ.د قاسيمي ناصر
أ.د رابح درواش
د. محمد زيدان
د. معزازي يونس
أ. سمير فراطسة
أ. لحبيب ربيع

قواعد النشر

- أن يكون البحث أصيلاً لـم يسبق نشره من قبل في مكان أخر.
- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر بالمجلة إلى التحكيم العلمي الدقيق من قبل أساتذة مرموقين في تخصصات مختلفة.
- لا ترسل البحوث للتحكيم إلا بعد اجتيازها مرحلة مراجعة أسلوب الكتابة.
- عند قبول البحث من طرف لجنة التحكيم يتم إخطار الباحث بذلك، ويتم إدراج البحث في قائمة الانتظار الخاصة بالمواد المقبولة للنشر.
- في حالة رفض البحث من قبل لجنة التحكيم ليست المجلة مجبرة على تقديم مبررا لذلك.
- ترسل البحوث باسم مدير عام المجلة على البريد الإلكتروني التالي:

studies@lcr-magazine.org

- يقدم الباحث موجزاً عن سيرته الذاتية يحتوي على رتبته الأكاديمية والمؤسسة البحثية أو الجامعية التي ينتمي إليها.

الهيئة العلمية

د/ناصر الفضلي	رئيس مركز البحوث والاستشارات	لندن
أ.د/الهاشمي مقراني	مدير مخبر جامعة الجزائر 2	الجزائر
أ.د/رابح كشاد	المدرسة العليا للتجارة	الجزائر
أ.د/عبد الله قلي	مدير المدرسة العليا للاساتذة	الجزائر
د/ عبد الله الجميل	جامعة حائل	السعودية
د/ علا الزيات	جامعة المنوفية	مصر
د/ مها اليماني	جامعة طيبة	السعودية
د/ ابراهيم الشياب	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
د/ حلمي دريدش	جامعة التكوين المتواصل	الجزائر
د/زينب الجبوري	الجامعة المستنصرية	العراق
د.مهرة آل مالك	جامعة عجمان	الإمارات
د. سناء العصفور	استاذة علم الاجتماع	الكويت
د. محمد شرف هاشم	دكتوراه إعلام	اليمن
د.محمد حسين العنزي	كلية قطر	قطر

افتتاحية

بصدور العدد الثالث عشر من بحوث ، تكون المجلة قد خطت خطوات عملاقة نحو الاستمرارية بحول الله، ولم يأت ذلك جزافا بل يرجع إلى جهود طاقمها ابتداء بالمديرة العامة للمجلة، ومرورا بالمشرف العام، وانتهاء برئيس التحرير، دون أن ننسى المشرف على الإخراج الفني، وكذا مسئول الموقع .

لقد حاولت المجلة التميز في الساحة العلمية قدر الإمكان ، وحاولت انتقاء البحوث الجادة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا دون تمييز ودون إقصاء، بل كان الهدف هو خدمة البحث العلمي لا غير، وإذ تخطو المجلة هذه الخطوات فإنها تفتح المجال مجددا للباحثين في شتى فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية للتعبير عن أفكارهم ، والذود عن أطروحاتهم بكل موضوعية ، بعيدا عن التحيز أو التطرف الفكري والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

رئيس التحرير
أ.د أحمد براح

تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة لعصرنة نظام الدفع في المصارف الجزائرية	د. بركان أمينة المركز الجامعي تيبازة	د. جليد نور الدين المركز الجامعي تيبازة
	07	
دور الحركة الجمعوية في محاربة المخدرات		د. أوموسى ذهبية جامعة البليدة 2
	36	
المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين دراسة ميدانية لبعض أعضاء "جمعية منتدى رؤساء المؤسسات"		أ. صايشي سهيلة
	47	
دور الزوايا في الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي		أ. د أحمد براح أستاذ جامعي الجزائر
	88	
منظومة القيم الصوفية تجليات التربية الصوفية الاجتماعية	98	د/ أوسرير محمد أستاذ محاضر بـ جامعة البليدة
الإدارة العامة بين منطق التسيير التقليدي والمنطق الحديث		أ. بلهادي سعيدة قسم العلوم السياسية جامعة بومرداس
	128	
Empowering Teachers Through Action Research		**Dr. Thelal Oweis**
The effectiveness of using cooperative learning strategy to increase psycho-social development for students in higher education		**Dr. Ahmed Saeed**

تكنولوجيا الإعلام والاتصال كوسيلة لعصرنة نظام الدفع في المصارف الجزائرية

د. جليد نور الدين
المركز الجامعي تيبازة
N_djelid@yahoo.fr

د. بركان أمينة
المركز الجامعي تيبازة

الملخص :

شهد قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى العالم نموا ملحوظا واهتماما متزايدا خلال السنوات القليلة الماضية، فكان له الأثر في جميع نواحي الحياة، لا سيما الجانب الاقتصادي وبالخصوص القطاع المصرفي، حيث شرعت المصارف في الاستفادة من تلك التطورات لاستخدامها في تقديم الخدمات المصرفية نظرا للفوائد المترتبة عنها، وقد أدى الانتشار الواسع الذي عرفته بعض هذه الخدمات الناتجة عن التطور التكنولوجي إلى تكوين قناعة لدى المصارف مفادها أن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمة المصرفية أمرا لا غنى عنه في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع المصرفي.

والتساؤل الذي نطرحه ما هو واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المصارف الجزائرية؟

وسنحاول في هذا المقال أن نتطرق إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ثم نتطرق إلى واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر، وأخيرا واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا الإعلام والاتصال، المصارف، الخدمات المصرفية.

***Résumé* :**

Le secteur des technologies de l'information et de la communication connait à l'échelle mondiale, un essor croissant durant les dernières années, il a eu des impacts sur tous les aspects de la vie et, notamment sur le volet économique et particulièrement sur le secteur financier, les établissements bancaires et financiers ont bénéficiés de ces développements par l'utilisation de ces technologies, les services financiers sont devenus de qualité.

La généralisation rapide que connait certains services fournis à la suite du développement technologique a conduit à une conviction généralisée pour tous les opérateurs financiers, ainsi que la concurrence que connait le secteur bancaires, l'utilisation des nouvelles technologies reste incontournable.

La problématique posée est : quelle est la réalité des technologies de la communication et de l'information dans les établissements bancaires Algériens ?

On essayera d'aborder dans la présente communication en premier lieu, le secteur de la technologie de l'information et de la communication, ensuite, la réalité de l'implication de ce secteur en Algérie et, enfin son degré d'utilisation par le secteur bancaire.

Les mots clés sont : technologie de la communication et de l'information, banques et services financiers.

أولا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال

يشهد عصر المعلومات والمعرفة ثورة هائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال أهلتها لتصبح قطاعا نشطا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة وهو ما تسعى إليه بعض الدول النامية.

أ- مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

منذ الستينات وحتى تسعينات القرن العشرين كان هناك قطاعان منفصلان ومعزولان هما: قطاع الهواتف والاتصالات، وقطاع تكنولوجيا الإعلام، وكان لكل منهما مفاهيمه وثقافته واقتصادياته الخاصة به، ثم أصبح قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال كقطاع واحد في الآونة الأخيرة، وتسميه بعض الدول قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ويسميه البعض الآخر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أن هناك اختلاف في مفاهيم ورؤى الحكومات والمنظمات لهذا القطاع الجديد[1].

تشتق كلمة تكنولوجيا من اللغة اللاتينية، حيث تتكون من مقطعين: "تكنو"(TEKHNE) وتعني الفن أو الحرفة، "ولوجيا"(LOGIA) وتعني مجالات الدراسة والعلم، ومن ثم فإن مصطلح تكنولوجيا يعني التطبيقات العلمية للعلم والمعرفة في مجالات التجارة والصناعة[2].

أما تكنولوجيا الإعلام فيمكن تعريفها بأنها الكيفية التي يتم بها استخدام البيانات المتاحة للحصول على معلومات مفيدة ومؤثرة في شتى مجالات الحياة، أما

---

[1] البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد 58- 2005، ص12.

[2] عبد الحميد بهجت قايد، **إدارة الإنتاج**، مكتبة عين الشمس، مصر، 1997، ص80.

تكنولوجيا الاتصال فتعرف بأنها، النشاط الخاص بتصميم وإنشاء والحفاظ على أنظمة الاتصالات[3].

ويمكن وضع تعريف لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنه[4]: كافة الأنشطة التكنولوجية والاقتصادية والأكاديمية والتنظيمية التي تتعلق بالتكنولوجيات الخاصة بتمكين الأفراد والمنظمات من معالجة المعلومات ونقلها في أي وقت ومكان على نحو أسرع وأكثر فعالية.

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين ثورة كبيرة وتطورات متلاحقة وسريعة في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال ،من ملامحها ومظاهرها ما يلي[5]:

- النمو السريع في التجارة الالكترونية: حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم التطبيقات العملية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- حدوث تطور كبير في تقديم الخدمات المصرفية إلكترونيا باستخدام أحدث وسائل تكنولوجيا الإعلام، وهو ما يعرف بالصيرفة الالكترونية، حيث ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير في خفض تكاليف التشغيل في المصارف مما زاد من سرعة الأداء ومن الدقة في انجاز العمل، وظهر ما يسمى بالمصارف الالكترونية.

---

[3] سعيد يس عامر، **الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها**، مركز وايد سيرفيس للاستثمارات والتطوير الإداري، مصر ،2000، ص30.

[4] الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا** ،ص62.

[5] الأمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا**، 2003، ص57.

- حدوث معدلات غير مسبوقة في تطور التكنولوجيا ذاتها، حيث شهد العالم استخداما واسع النطاق للعديد من الأجهزة الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل 10 أو 15 عاما، مثل الانتشار الكبير للحواسيب وتجهيزات الانترنت، والهواتف المحمولة، والأجهزة المحمولة باليد مثل الحاسب المحمول أو المساعدات الرقمية الشخصية، والعاب الفيديو، والمستقبلات التليفزيونية والكاميرات الرقمية ...

- ظهور نماذج أعمال جديدة في قطاع الاتصال وتحديدا في مجال الانترنت مع مطلع التسعينات لم تكن معروفة من قبل منها، مزودو خدمة الانترنت ، ومزودو النفاذ الى الانترنت ...

- انتشار واتساع استخدام شبكة الانترنت كوسيلة للتجارة، حيث بلغ إجمالي إيرادات التجارة العالمية عبر الانترنت منذ عام 1998 وحتى مارس 2005 نحو 540.4 مليار دولار.

- تنامي نوع جديد من أنواع التجارة وهي التجارة عبر التليفون المحمول، حيث تزايد في الفترة الأخيرة استخدام التليفون المحمول في إجراء المعاملات والتحويلات المالية وعقد الصفقات التجارية على مستوى العالم.

كما شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تنامي ظاهرة جديدة ومشكلة عالمية هي الفجوة الرقمية والتي تسمى أحيانا الفجوة التكنولوجية أو الفجوة الرقمية أو العلمية والتي تتمثل في وجود فوارق واختلافات بين دول العالم فيما يتعلق بامتلاك تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ويمكن تعريف الفجوة الرقمية بأنها مدى التباين أو التفاوت في انتشار واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال فيما بين الدول الصناعية والدول النامية أو بمعنى أشمل فيما بين الأغنياء والفقراء وبين الرجال والنساء وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية داخل الدولة الواحدة[6].

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم تلك الفجوة بين دول أوروبا ودول العالم الثالث تقدر بنحو 50 عاما من الفارق التكنولوجي، وبين امريكا ودول العالم الثالث بنحو 80 عاما، وبين الولايات المتحدة ودول ارويا بنحو30 عاما لصالح أمريكا[7]، وذلك حتى نهاية فترة الثمانيات من القرن الماضي، وتعد مشكل الفجوة الرقمية مشكلة معقدة ،حيث أنها لا تتمثل فقط في عدم وجود بنية أساسية للاتصالات، فتلك الفجوة هي نتاج العديد من العوامل الاجتماعية المختلفة مثل مستوى الدخل والتعليم واللغة ومعرفة القراءة والكتابة، حيث يتسبب انخفاض معدلات القراءة والكتابة في تنافس عدد الخدمات المقدمة من خلال الانترنت المتاحة للمستفيدين كما أن نقص توافر البرامج والتطبيقات بعدة لغات يمثل عائقا أمام استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ويحد من الاستفادة منها.

وقد كان موضوع الفجوة الرقمية من الموضوعات الهامة والحيوية التي طرحت ومازالت تطرح للنقاش على المستوى العالمي خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة اتساع الفارق الكبير، والمتزايد بين الدول المقدمة والدول النامية،

---

[6] OCDE ,**developement assistanca committee** , dag network on pverty reduction,icts and economie ,growth in ,developing countries ,10dec,2004,p,g,16

[7] بنك مصر، **الاقتصاد الجديد**، العدد11، 2001، ص12.

وفي هذا الإطار تم عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات تحت عنوان "بناء مجتمع المعلومات:تحد عالمي في الألفية الثالثة" التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف في ديسمبر 2003، كمرحلة أولى وانعقدت المرحلة الثانية في تونس في نوفمبر 2005، وقد شارك في تلك القمة جميع الأطراف ذات المصلحة وهي الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد كان الهدف الأساسي لهذه القمة بناء مجتمع معلومات عالمي يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث تتمكن المجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم وقد تبنت القمة خطة عمل تنفيذية لمحاولة تقليل الهوة المعلوماتية بين دول العالم[8].

بـ أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على القطاع المصرفي:

تعتمد تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أنظمة المعلومات، فكلما تقدمت هذه الأنظمة وارتفعت، كلما أتيح للمجتمع أن ينمو ويتطور ويتقدم[9] في جميع المجالات وخاصة القطاع المصرفي حيث ما ميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية وابتكار تطبيقات جديدة للخدمات المصرفية تتسم بالسرعة في الأداء والكفاءة،

---

[8] بنك مصر، **الاقتصاد الجديد**، العدد11، 2001، ص12.

[9] السيد عطية عبد الواحد، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعلومات**، دار النهضة العربية، مصر، 1995، ص05.

كما قامت صناعة الخدمات المصرفية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة ومع ظهور التجارة الالكترونية وانتشارها أصبحت وسائل الدفع والسداد الالكترونية تمثل حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة، فقد اعتمد نجاح التجارة الالكترونية في مراحله الأولى على استخدام بعض نظم ووسائل الدفع والسداد المتاحة مع تطوير بعض أساليبها، إلى جانب استحداث وسائل جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية بمفهومها الشامل والذي يتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية بما فيها المعاملات صغيرة القيمة باستخدام الطرق الالكترونية، ومن آثار تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العمل المصرفي ما يلي[10]:

-تزايد استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومنها بطاقات الائتمان والشيكات الالكترونية والنقود الالكترونية؛

-تزايد حجم المعاملات الالكترونية عبر الحدود بين عملاء المصارف والشركات التجارية بواسطة التجارة الالكترونية؛

-انخفاض تكلفة التشغيل، لاسيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فضلا عن تقليص استخدام النقود؛

-تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية المصرفية التي توفر الوقت والجهد لعملاء المصارف؛

[10] البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد02، المجلد54- 2001، ص ص: 138- 139.

-أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين المصارف من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة من قبل، مثل أجهزة الصراف الآلي ATM ، وخدمات سداد الفواتير بالتليفون وظهور ما يسمى بالمصارف الالكترونية؛

-تحقيق ميزة تنافسية للمصرف في السوق المصرفي من خلال توفير الخدمات المرتبطة بالتقنيات الحديثة مما يجعل الخدمات أكثر جاذبية للعملاء؛

-تطبيق التكنولوجيا في المجال المصرفي يؤدي الى تحديث وعصرنة نظم الإدارة، وتقليل التكاليف وزيادة ربحية المصرف؛

- تساعد التكنولوجيا المتقدمة المصرف في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة.

ثانيا: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر

تحتل الجزائر المرتبة 108 عالميا في الاتصالات سنة 2009، حيث تم تسجيل تراجع كبير في هذا المجال، حيث احتلت المرتبة 78 في أول تقرير سنة 2004، ثم في المرتبة 88 في تصنيف 2008 ، وبالتالي فقدت الجزائر أكثر من 20 مرتبة في ظرف سنة واحدة، أما في مجال الاستخدام فقد صنفت الجزائر في المرتبة 119 عالميا سنة 2009، واحتلالها المرتبة 81 في الاستخدام الفردي لمختلف التكنولوجيات مثل الهاتف والانترنت، والمرتبة 129 في مجال الأعمال، و122 في مجال الاستخدام الحكومي، بينما الهاتف النقال فقد احتلت المرتبة 64 عالميا[11].

ورغم التأخر الكبير الذي شهده قطاع الاتصالات في الجزائر، إلا أنه مع

11 المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير السنوي لسنة 2009.

بداية خوصصة وتحرير القطاع، بدأ هذا الأخير يعرف تطورا ملحوظا لا سيما في الهاتف النقال وشبكة الانترنت، وسنحاول ابراز واقع شبكة الانترنت وشبكات الاتصال الإلكترونية بالجزائر بقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأخيرا تطور قطاع الإعلام والاتصال بالجزائر.

أ- شبكة الانترنت في الجزائر: عملت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني CERIST (*) الذي أنشئ في مارس سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي كان من مهامه الأساسية آنذاك هو العمل على إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية[12].

منذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، ففي نفس السنة كانت الجزائر مرتبطة بالانترنت عن طريق إيطاليا، تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6 KO)، وهي سرعة جد ضعيفة وقد تم ذلك في إطار مشروع تعاون مع منظمة اليونيسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في افريقيا تسمى (RINAF) (*)، وتكون الجزائر في المنطقة المحورية للشبكة في افريقيا، وفي سنة 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية يمر عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، وتم في نهاية

(*)Centre de Recherche et d 'information Scientifique et Technique

[12] بختي إبراهيم، **الانترنيت في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، الجزائر، ص31.

(*)Réseau d'Information African

1998 ربط الجزائر بواشنطن عن طريق القمر الصناعي بقدرة بواحد(01) ميغابايت في الثانية، وفي شهر مارس 1999 أصبحت قدرة الانترنيت في الجزائر بقوة (02) ميغابايت في الثانية، وتم إنشاء أكثر من 30 خطا هاتفيا جديدا من خلال نقاط الوصول التابعة للمركز والمتواجدة عبر مختلف ولايات الوطن المربوطة بنقطة خروج وحيدة هي الجزائر العاصمة.

وفي سنة 1996 بعد سنتين من دخول الانترنت إلى الجزائر قدر عدد الهيئات المشتركة في الانترنت بحوالي 130 هيئة، وفي سنة 1996 وصل عدد الهيئات إلى 800 هيئة، منها 100 في القطاع الجامعي، و50 في القطاع الطبي، و500 في القطاع الاقتصادي، و150 في القطاعات الأخرى، وفي نفس السنة أي 1999 كان لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني حوالي3500 مشترك[13].

وبعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 98–257 بتاريخ 25 أوت1998[14]، والمعدل بمرسوم تنفيذي آخر يحمل رقم 2000–307 الصادر بتاريخ 14 اكتوبر2000[15]، والذي يحدد شروط وكيفيات وضع واستغلال خدمات الانترنت ظهر مزودون جدد خواص وعموميين إلى جانب مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني مما زاد عدد مستخدمي الشبكة، وقد وصل عدد الرخص الممنوحة إلى الخواص عبر القطر الجزائري إلى65 رخصة حتى نهاية 2001 ، فوجود هذه المؤسسات في سوق الانترنت سوف يحسن من خدمات الوصول إلى

---

[13] بختي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[14] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 63، الصادرة في 26 اوت 1998، ص4.

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، الصادرة في 15 اكتوبر 2000، ص 14.

الشبكة، ويساهم في تقديم أسعار تنافسية للاشتراك بخدمات الانترنت.

فالجزائر في مرحلة لتدارك تأخرها، فالجهة الوصية أي وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفرت خط اتصال أساسي للانترنت، من الألياف الضوئية قدرته 34 ميغابايت/ الثانية قابل للتوسعة إلى غاية 144 ميغابايت/ الثانية لتمكن موزعي خدمات الانترنت وبعض مؤسسات الاتصال الارتباط بالشبكة الدولية على وجه أحسن، وتوفير خدمات الانترنت للمؤسسات والأفراد، حقيقة الأمر يتعلق في نهاية المطاف بضمان تغطية عادلة عبر كافة مناطق البلاد بغية تفادي فجوة رقمية مضرة بالتماسك الاقليمي، وفي شهر فيفيري 2005 تم إنجاز شبكة الانترنت السريع ADSL[**] بين مؤسسة اتصالات الجزائر وشركة صينية،تبلغ سرعتها 128 ميغابايت/ ثانية،والتي ستطبق على أربعة مراحل،وتعمل على توزيع أكثر من 600000 خط أنترنت على المستوى الوطني، وبهذا انتقلت الجزائر بفضل هذه الجهود المبذولة خاصة من قبل القطاع الخاص الذي يستثمر أكثر فأكثر في هذه التكنولوجيات، حيث سجل زيادة في عدد مستخدمي الانترنت، وكذا ارتفاع مقاهي الانترنت.

[**] Asymmetric Digital Subscriber Line

فيمكن إظهار هذه الزيادة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01) :عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر 2000-2008

السنة	عدد مستخدمي الانترنت
2000	700.000
2004	1.9مليون
2006	3 مليون
2008	4 مليون

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من CERIST

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر حيث ارتفع من 700ألف مستخدم سنة 2000إلى 1.9 مليون سنة 2004، ليصل 03 مليون مستخدم سنة 2006، ليصل إلى 04 مليون سنة 2008، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى تحرير قطاع الانترنت في الجزائر، وكذا خفض سعر الاشتراك في الانترنت من طرف أكبر شركات التزويد بالانترنت التابعة للدولة الجزائرية وهي اتصالات الجزائر، ولكن إذا قورن هذا الرقم الحالي لمستخدمي الانترنت في الجزائر بدول الجوار نجده لا يزال ضعيفا، حيث نجد نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر تقدر بـ 16٪ من مجموع السكان، أي 04

ملايين مستخدم سنة 2008، في حين يصل عددهم إلى 10 ملايين في المغرب لنفس السنة، أي بنسبة 32٪، وحوالي 03 ملايين مستخدم في تونس، أي بنسبة 26٪ من مجموع السكان، وتبقى الجزائر تعاني من النقص الكبير في الهياكل القاعدية للاتصالات، حيث تقدر عدد الخطوط الهاتفية الأرضية بحوالي 03 ملايين خط[16].

كما عرفت مقاهي الانترنت تطورا ملحوظا، يمكن أن نبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم(02) : عدد مقاهي الانترنت في الجزائر 2000-2008

السنة	عدد مقاهي الانترنت
2000	100 مقهى
2004	4800 مقهى
2007	5000 مقهى
2008	9300 مقهى

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من CERIST

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع ملحوظ في عدد مقاهي الانترنت إلا أنه بطيء، حيث كان عدد مقاهي الانترنت في الجزائر 100 مقهى سنة 2000،

[16] سفيان بوعياد، **عدد الاشتراكات في الانترنت في الجزائر لم يتجاوز 04 ملايين**، جريد الخبر، العدد5915، الصادرة في 2010/02/23، ص09.

لتصبح 5000 مقهى سنة 2007 ، ليرتفع إلى 9300 مقهى في نهاية سنة 2008، وهذا الارتفاع ناجم عن زيادة الاهتمام باستخدام الانترنت في الجزائر واعتماد الكثير من المواطنين على مقاهي الانترنت في الاتصال بالشبكة، إلا أنه تبقى هذه النتائج غير كافية بالمقارنة مع دول أخرى، حيث بلغ عدد مشتركي الانترنت 320.000 مشترك في نهاية سنة 2008، بعدما كان 70.000 مشترك في سنة 2003 ، و10.000مشترك سنة 2000، كما أنه لم يتجاوز معدل مستخدمي الانترنت في الجزائر حدود 10.84٪، في حين وصلت النسبة في ماليزيا إلى 52.72٪ وفي الصين تجاوزت 33٪ ، وفي مصر 11.42٪، بالرغم المشروع الطموح الذي أطلقته وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أي "مشروع أسرتك "والقاضي لأن تملك كل أسرة جهاز حاسوب خاصابها، إلا أن الأسر الجزائرية التي تملك حواسيب في نهاية سنة 2009 لم تتجاوز نسبة 12.31٪، بينما وصلت في ماليزيا 23.41 ٪، وفي الصين الى 14.75 ٪[17]، مما يعني أن الانترنت في الجزائر لم تنتشر على نطاق واسع وأنه ما يزال إلى اليوم مجرد بريتسيج أو وظيفة تستخدم على نطاق ضيق مثل استخدامها في إرسال الرسائل الالكترونية E-MAIL ، الألعاب، الدردشة، الترفيه، الأخبار وغالبا في البحث عن المعلومات عند الحاجة والضرورة.

كما يميز شبكة الانترنت في الجزائر عدم استعمالها في المجال التجاري، إضافة إلى أن المؤسسات والشركات على شبكة الانترنت غير متفاعلة، ففي الغالب هي

---

[17] م.ع، **الهاتف النقال وسيلة للاعلام والانترنت مجرد بريستيج**، جريدة الشروق، العدد2553، الصادرة يوم 2009/03/10.

مواقع تعريفية لا خدماتية، فهناك من يرجع عدم انتشار استخدام الانترنت في الجزائر الى ارتفاع تكلفة استعمالها مقارنة بالدخل الفردي للجزائريين، إضافة إلى قلة الشبكات الاتصالية وغياب نظام دفع إلكتروني، وقلة الثقافة الالكترونية لدى المجتمع الجزائري، وانتشار الأمية في الجزائر، وكذا ارتفاع ثمن الكمبيوتر بالمقارنة مع الدخل الفردي للجزائريين، بالإضافة إلى قلة موزعي الانترنت في الجزائر، كل هذه الأسباب أدت إلى عدم انتشار استخدام الانترنت في الجزائر.

ب- **قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية:** شهدت سوق الاتصالات في الجزائر على امتداد 09 سنوات الأخيرة وهو عمر انفتاح السوق على الاستثمارات الخاصة، تطورا ملحوظا سواء في حجم الاستثمارات أو التوظيف، لكن هذا المجهود يبقى بعيدا عن الطاقات الحقيقية للسوق الجزائرية التي ما تزال قابلة لمزيد من الاستيعاب في هذا المجال.

لقد أصبح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يعتبر أحد عراقيل التنمية الاقتصادية فمن مميزات قطاع الاتصالات في الجزائر ما يلي[18]:

- تأخر بالنسبة للدول المتقدمة؛
- تأخر في نوعية الخدمة المقدمة؛
- تأخر في مستوى التجهيزات الهاتفية؛
- تأخر في التكنولوجيا.

فعلى هذا الأساس جاء مخطط الإنعاش في نهاية التسعينات الذي يعمل على

---

[18] خواني ليلى، **إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص47.

تطوير قطاع الاتصالات، ويبعث روحا جديدة فيه حتى يتمكن من استرجاع التأخر المتراكم بإعتباره مخططا استعجاليا يكسر حلقة التأخر، فرغم الانجازات التي حققها خلال عشرية التسعينات من القرن العشرين، لم يتمكن هذا الأخير من تقليص التأخر الذي عرفه هذا القطاع، فعند تفحصنا للكثافة الهاتفية باعتبارها المؤشر الذي يوضح حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ففي الجزائر نجد معدل الكثافة الهاتفية بـ 5.5 لكل مائة ساكن فهي بعيدة عن النسبة النظرية التي حددت خلال فترة المخطط 9.2٪ في نهاية سنة 1999، لذلك بدأت عملية تحرير وخوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية[19].

فأول مبادرة قامت بها الجزائر لتطوير هذا القطاع (الاتصالات) إنشاء مؤسسة اتصالات الجزائر تحت قانون 2000/ 03 بتاريخ 05 أوت 2000 الذي يعتبرها كمؤسسة عمومية اقتصادية ذات شكل قانوني يصفها بمؤسسة ذات أسهم بحيث يقدر رأسمالها الاجتماعي 10000000 دج مقسم إلى 20000 سهم بقيمة 5000 دج للسهم، حيث حقوق الملكية لهذه الأسهم مقررة لوزارة البريد والمواصلات، أما عن مهام ونشاط مؤسسة اتصالات الجزائر فهي[20]:

- القيام بكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع موضوعها الرئيسي؛

- الإنشاء والاستغلال والتطوير لشبكات الاتصال العمومية؛

---

[19] خواني ليلى، **السياسات الاقتصادية الهيكلية – حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني حول تقييم السياسة الاقتصادية، جامعة تلمسان، يومي 29 ،30 نوفمبر 2004، الجزائر، ص7.

[20] خواني ليلى، **إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص55.

- إنشاء فروع خارجية تشارك من خلالها المؤسسات والمنظمات التي لها علاقة بالقطاع.

فقد عرف سوق الهاتف في الجزائر تطورا ملحوظا على امتدادا 08 سنوات، حيث سجلت وفق إحصائيات تقرير "تكنولوجيا الإعلام والاتصال آفاق" 2013 الذي سطر آفاق السوق الجزائرية للسنوات الأربع القادمة أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف قد قفز من1.84مليون مشترك سنة 2000 إلى 27.5 مليون مشترك في نهاية مارس 2008[21]، أما شبكة الهاتف الثابت بنوعيه الثابت والخطي، فقد بلغ عدد المشتركين في هذا الأخير أكثر من 3.68 مليون مشترك في نفس الفترة السالفة الذكر بعدما كانت 1.7 مليون مشترك سنة1999.

أما مشتركي الهاتف النقال فقد عرف هو الآخر تطورا معتبرا يمكن أن نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(03) :تطور مشتركي الهاتف النقال في الجزائر 2000-2008

السنة	عدد المشتركين
2000	54.000 مشترك
2003	4.882 مليون
2005	5.386 مليون

[21] www.mptic.dz. 2010/02/01

2006	18 مليون
2008	27.5 مليون

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات من وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. انظر الموقع www.mptic.dz .

فمن بين 27.5 مليون مشترك في الهاتف النقال حتى مارس 2008 ، نجدها موزعة على المتعاملين الثلاثة كما يلي[22]:

- الشركة الوطنية للاتصالات (نجمة) 5218926 مشترك؛
- شركة اوراسكوم تيليكوم 14108857مشترك؛
- اتصالات الجزائر 7703689مشترك.

هذه الأرقام التي تكشف حجم ومكانة وأهمية سوق الاتصالات بالجزائر، لكنها تبقى خدمات تلبي فقط حاجيات المواطنين من الكلام ولم تدخل بعد خدمات الجيل الثالث والرابع من الهواتف التي أصبح لها كبير الأثر في تحديد محتويات وحجم تدفقه وكذا أثره على الاستثمارات في قطاع الإعلام وملحقاته، بدليل أن قطاع الاتصالات وسوق الهاتف المحمول في الجزائر لم يحقق خلال نهاية سنة2008 إلا نسبة 0.4٪ من ناتج الدخل المحلي للجزائر الذي وصل في نفس السنة إلى 170مليار دولار، ومن ثم ما يزال أكبر تحدي يواجه هذه السوق هو انتقال الهاتف المحمول من مجرد وسيلة حديثة للكلام والاتصال إلى وسيلة

[22] م.ع، **الهاتف النقال في الجزائر**، جريدة الشروق، العدد2576، الصادرة يوم 2009/04/17.

تكنولوجية تستخدم في إنتاج الأفكار وتسويق المضمون الإعلامي، حيث بلغت الكثافة الهاتفية في الجزائر معدل 81.41 ٪ نهاية مارس 2008، وهي نسبة تبقى متقاربة مع معدلات الانتشار العالمي في عدة دول منها ماليزيا التي سجلت نسبة 87.86٪ والصين التي سجلت نسبة 83.89٪.

جـ- تكنولوجيا الإعلام في الجزائر:

تتكون تكنولوجيا الإعلام من البرمجيات، التجهيزات والخدمات المعلوماتية، لكن في الجزائر المهيمن على قطاع الإعلام هو استيراد التجهيزات، ويضم هذا الفرع عدة فاعلين صغار يعد استمرارهم في النشاط غير مؤكد، خاصة ضعف الصناعة الوطنية للمضامين وغياب سوق للخدمات.

واستنادا لتقديرات المتعاملين في القطاع قدر عدد الأجهزة المستوردة سنويا 50000 كمبيوتر، 250.000 آلة نسخ[23]، هذا ما يبين مكانة الطلب على هذه التجهيزات، لكن يجب التطرق إلى سعر آلة الكمبيوتر الذي وصل معدل سعره إلى خمسة05 أضعاف معدل الدخل الشهري، فلا يزال الوصول إلى استعمال التكنولوجيا الحديثة مكلفا، هذا بالرغم من المشروع الطموح الذي أطلقته وزارة البريد والاتصال "مشروع أسرتك" والقاضي بأن تملك كل أسرة جهاز حاسوب خاصا بها، إلا أن الأسر الجزائرية التي تملك حواسيب لم تتجاوز 12.31 ٪، كما نجد أن الأسر الجزائرية التي تملك جهاز حاسوب موصول بالانترنت ذات

---

[23] بوريش نصر الدين، **تكنولوجيا المعلومات الاتصالات لدعامة الميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديدة- مثال الجزائر**، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03- أفريل 2008، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 138.

التدفق السريع تمثل 2.5 %[24]، مما يدل على فشل مشروع أسرتك وعدم تحقيق أهدافه المسطرة، وذلك راجع إلى سوء إدارة العملية وانعدام التحكم فيها مجملا، مما أدى إلى انعدام الاهتمام والتحمس لها لدى المواطن.

وللنهوض بهذا المجال وجب القيام بما يلي[25]:

- تشجيع المشاركة في التظاهرات الوطنية المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- القيام بحملات لترقية الصناعة المحلية في الخارج، سيما في إفريقيا،
- تكثيف تنظيم التظاهرات المحلية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- إنشاء منطقة أو عدة مناطق من أجل تشجيع تصدير المنتجات وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- تشجيع المؤسسات المصدرة للخدمات أو البرمجيات على استثمار جزء من أرباحها في خلق مكاتب في الخارج،
- إطلاق عملية واسعة النطاق لجلب ناشري البرمجيات العشرة الأوائل في العالم من أجل مناولة خدماتهم بترحيل نشاطاتهم نحو المؤسسات المحلية.

لقد هيئت الجزائر حقا في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد واتصالات منذ سنة2000، محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا لروح المنافسة ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات، لا سيما في الهاتف النقال، ولكنها في المقابل لم

---

[24] الجزائر الاكترونية2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ 2010/01/14.

[25] نفس المرجع السابق.

تنتهج إستراتيجية واضحة ومنسجمة من شأنها تجسيد مجتمع معلومات حقيقي واقتصاد رقمي.

ويتم قياس التقدم في تشييد مجتمع المعلومات وتقييم وضعية قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال عموما من خلال جملة من المؤشرات المقارنة تمكن من تحديد مكانة بلدنا الجزائر على الساحة الدولية، ويتعلق الأمر بما يلي:

- مؤشر الجدوى الرقمية،
- مؤشر النفاذ الرقمي،
- مؤشر التحضير الالكتروني،
- مؤشر نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- مؤشر التحضير فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية.

ويتضح من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر ما زالت تعاني من بعض التأخر، إذ تندرج ضمن البلدان ذات النتائج المتوسطة، ولتحسين هذا الوضع فقد سطرت الجزائر إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013" تندرج هذه الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي يعيشها العالم، وتهدف هذه الإستراتيجية التي تتضمن خطة عمل متماسكة، إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات والإدارة، كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار وإنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ورفع جاذبية البلد

وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وتتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشرة 13 محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور من هذه المحاور الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس المقبلة 2009-2013، وكذا ضبط الإجراءات اللازمة لتنفيذها[26].

ثالثا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجهاز المصرفي الجزائري

لقد أصبحت شبكة الانترنت اليوم مراد لعصر جديد لتوزيع المنتجات والخدمات المصرفية والمالية، بفضل ما تتجه إليه الشبكة، والشيء الذي فرض في النظام المصرفي الجزائري دينايكية أكبر في مجال المنافسة وتحسين الخدمة المصرفية، فهي طريقة تساهم في تحسين الخدمة المصرفية وزيادة أكبر في الكفاءة وتقليل التكاليف.

فموقع المصارف الجزائرية في شبكة الانترنت نجد لبنك الجزائر موقعا إلكترونيا على شبكة الانترنت له مهمة إعلامية فقط، وهو لا يقدم الخدمات المعلوماتية الإلكترونية ولايخضع للتجديد إلا نادرا مقارنته بمواقع المصارف المركزية في العالم التي يتم تجديدها في كل لحظة بالمعلومات الجديدة لاسيما في مجال التقنيات المصرفية المستعملة في الجهاز المصرفي لتلك البلدان فضلا عن وضع فيه كل المعطيات الاقتصادية من إحصاءات وأرقام خاصة بالبلد، كما أن بعض

[26] الجزائر الاكترونية2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ 2010/01/14.

المصارف تشرف على أنظمة الدفع الالكترونية للمصارف في تلك البلاد انطلاقا من موقعها الإلكتروني، لذلك لا بد من تفعيل موقع بنك الجزائر كبقية مواقع المصارف العالمية المتطورة الأخرى.

أما بالنسبة للمصارف الجزائرية فكلها تملك مواقع إلكترونية على شبكة الانترنت، وهي مواقع تعرض مجموعة من المعلومات عن كل مؤسسة مصرفية، ولا تقدم خدمات عبر الشبكة مثلما هو الحال في مصارف الدول المتقدمة، كما أن معظم المصارف الجزائرية لا تقوم بتجديد معلوماتها في مواقعها منذ مدة مقارنة بمواقع مصارف الدول المتقدمة التي تجدد مواقعها على الشبكة كل 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع، لذا وجب على المصارف أن تقوم بتجديد مواقعها وتستغلها لتقديم خدمات عبر الشبكة، إلا أنه نجد في الآونة الأخيرة أغلب المصارف الجزائرية تحضر تقنيا للبدء في تقديم خدمات عبر شبكة الانترنت مستقبلا مثل طلب دفتر الشيكات عن بعد، ومعاينة الرصيد والإطلاع على سير العمليات التي قام بها الزبون، وكذا سعر صرف العملات.

أما عن شبكة الاتصالات الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري فإن هذا الأخير يعيش مشاكل عديدة معقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائقا أمام تطوره، وحاجزا في وجه الاستثمار نظرا للدور البارز الذي يلعبه هذا القطاع في حقل التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة في الأداء وغياب شبكات محلية تربط مختلف الهيئات المالية لتنسيق العمل بينهما، مما أدى ببعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى المبادرة بتطوير شبكات إلكترونية

للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها، جعل بعضها يتوقف على أداء خدماتها بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية، وكذا عدم وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات والائتمان، وتشجيع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل بطاقة الدفع المقدم لخدمات الهاتف وبطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، البطاقات المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[27].

فنجد مثلا مؤسسة "بريد الجزائر" التي قامت بوضع شبكة وطنية وربطها بالانترنت، حيث يستطيع الزبون أن يحصل على بعض الخدمات عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي، وإمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع "موبيليس" عبر الحساب البريدي، إضافة إلى الموزع الصوتي رقم (30-15)[28] الذي يستعمل لطلب استعلامات حول الحساب البريدي، كما قام البنك الوطني الجزائري بداية من 13/ 01/ 2010، من إطلاق أولى مراحل البنك الالكتروني والتعاملات المالية عن بعد من خلال النظام الآلي لتحويل الأجور في مختلف المؤسسات التي قامت بالتوطين لدى المصرف، وإلغاء جميع التعاملات الورقية كمرحلة أولى، على أن يتم اعتماد المعالجة الآلية بصورة

---

[27] بختي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[28] عصرنة الخدمات البريدية، مجلة ساعي البريد، الجزائر، رقم 09 مارس 2004، ص4.

تدريجية للوصول في غضون سنتين إلى التعاملات المالية عن بعد من سحب أو إيداع[29]، كما عن استعمال الهاتف في الخدمة المصرفية في الجزائر فلحد الآن لا تستعمل جل المصارف الجزائرية الهاتف سواء الثابت أو النقال لأداء الخدمات المصرفية، بل حتى الاستعلام لا يقدم من خلاله رغم التطور الذي عرفه الهاتف النقال في الجزائر.

أما من جانب الإدارة وتحديثها، فقد تم إدخال أجهزة الحاسوب إلى جميع الوكالات والمكاتب والمصالح في جميع المصارف غير أن استعمالها يكاد يكون في العمليات العادية المتعلقة بالحسابات واستخراج الوثائق، فالجهاز المصرفي مازال بعيدا عن التطورات التكنولوجية في الميدان المصرفي.

[29] انظر موقع بنك الجزائر WWW. Bank of Algeria- 2010/01/15.

الخاتمة:

ما يميز الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري بأنها ما تزال متخلفة وبطيئة وغير متنوعة، رغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، وفي ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري، برزت عمليات التحديث للخدمة المصرفية، من خلال إدخال بطاقات السحب وإنشاء بعض المصارف شبكات إلكترونية خاصة بها، فضلاً عن إدخال بعض التكنولوجيات الحديثة كاستعمال الإعلام الآلي مثلاً، والاهتمام بالموارد البشرية، وتحرير القطاع المصرفي، فضلاً عن القفزة التي شهدها قطاع الإعلام والاتصالات في الجزائر، من خلال انتشار شبكات الانترنت، الهاتف النقال والثابت، غير أنه لا تزال خدمات الهاتف النقال لم تتناسب مع القفزة التي عرفها هذا القطاع رغم تشجيع الدولة الإستثمار في هذا الميدان.

وبهذا وجب على المصارف الجزائرية القيام باستمرار بالتعرف على كل ما هو جديد ومطروح من تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومحاولة استثماره من قبل أفراد كفوئين بالشكل الذي يسهم في زيادة كفاءة وفعالية أدائها المصرفي المحلي من جانب، ومحاولة المنافسة مع المصارف الأجنبية الأخرى بموجب خطوات علمية محددة ومدروسة سيما بعد الانفتاح الذي تشهده الجزائر أمام الاقتصاد العالمي.

كما يتوجب على إدارة كل مصرف ابتكار منتجات جديدة تضمن لها البقاء في سوق العمل، وإعادة النظر في مواصفات الكوادر البشرية العاملة بالجهاز المصرفي والاستعانة بالخبراء المصرفيين الملمين بالتكنولوجيا المصرفية والعلم المصرفي.

قائمة المراجع:

1. السيد عطية عبد الواحد، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمعلومات**، دار النهضة العربية، مصر،1995.

. عبد الحميد بهجت قايد، **إدارة الإنتاج**، مكتبة عين الشمس، مصر،1997

2. سعيد يس عامر، **الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها**، مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر ،2000.

3. خواني ليلى، **إشكالية خوصصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

4. خواني ليلى، **السياسات الاقتصادية الهيكلية – حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، أعمال الملتقى الوطني حول تقييم السياسة الاقتصادية، جامعة تلمسان، يومي 29 ،30 نوفمبر 2004، الجزائر.

5. بختي إبراهيم، **الانترنيت في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، الجزائر.

6. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد02، المجلد54-2001.

7. المنتدى الاقتصادي العالمي، التقرير السنوي لسنة 2009. بنك مصر، **الاقتصاد الجديد**، العدد11، 2001.

8. بنك مصر، **الاقتصاد الجديد**، العدد11، 2001.

9. الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غربي آسيا**.

10. أمم المتحدة ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، **الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا**، 2003.

11. بوريش نصر الدين، **تكنولوجيا المعلومات الاتصالات لدعامة الميزة التنافسية وكأداة لتأقلم المؤسسة الاقتصادية مع تحولات المحيط الجديدة-مثال الجزائر**، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد 03-أفريل 2008، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر.

12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، الصادرة في 15 اكتوبر 2000.

13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 63، الصادرة في 26 اوت 1998.

14. عصرنة الخدمات البريدية، مجلة ساعي البريد، الجزائر، رقم 09 مارس 2004.

15. م.ع، **الهاتف النقال في الجزائر**، جريدة الشروق، العدد2576، الصادرة يوم 17/ 04/ 2009.

16. سفيان بوعياد، **عدد الاشتراكات في الانترنت في الجزائر لم يتجاوز 04 ملايين**،جريد الخبر، العدد5915،الصادرة في 23/ 02/ 2010.

17. الجزائر الاكترونية2013، من الموقع، www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ 14/ 01/ 2010.

18. انظر موقع بنك الجزائر WWW. Bank of Algeria- 15/ 01/ 2010.

19. www.mptic.dz . 2010/02/01

20. OCDE ,**developement assistanca committee** , dag network on pverty reduction,icts and economie ,growth in ,developing countries ,10dec,2004,p,g,16

دور الحركة الـجمعوية في محاربة المخدرات

د. أوموسى ذهبية
جامعة البليدة 2

أهمية الدراسة

أشارت وكالات الأنباء إلى ظهور زراعات الخشاش في الجزائر في أول أبريل 2008 [1]، كما يشير التقرير العالمي لعام 2006 - 2007 الصادر عام 2008 إلى زيادة حجم الإنتاج العالمي للكوكايين خلال عام 2008 إلى نحو 994 طنا[2] و الجدول الموالي يبين عدد متعاطي المخدرات في العالم.

جدول رقم 01 يمثل عدد متعاطي المخدرات على مستوى العالم

النوع	العدد بالمليون 2002_2001	العدد بالمليون 2004_2003	العدد بالمليون 2006_2005	%	العدد بالمليون 2007_2006	%
الحشيش	150	160.9	158.8	3.8	165.6	3.9
الامفيتامينات	30	26.2	24.9	0.6	24.7	0.6
الاكستازي	8	7.9	8.6	0.2	9	0.2
الكوكايين	13	13.7	14.3	0.3	16	0.4
الأفيونيات	14	15.9	15.6	0.4	16.5	0.4
الهروين	9	10.6	11.1	0.3	12	0.4

و إذا كانت هذه الأرقام التي يبينها الجدول رقم (1) تبين المستوى الذي وصلت إليه هذه الظاهرة فات الأمر لا يزال بعيدا عن الواقع. و لذلك لابد من تكاثف الجهود للحد من هذه الظاهرة التي راجت في أوساط فئات كثيرة من المجتمعات في العالم، و ما يهمنا أكثر هو المجتمع الجزائري، و لذلك فإننا من خلال هذه الدراسة نحاول تسليط الضوء على ضرورة تكاثف الجهود للحد من هذه الظاهرة، و ذلك بطرح التساؤل المحوري التالي : ما هو دور الحركة الجمعوية في الحد من هذه الظاهرة التي تفشت في أوساط الشباب خاصة ؟

ما هي الوسائل الكفيلة بذلك باعتبار هذه الجمعيات التي أنشأها القانون الجزائري هي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تستطيع إن توفرت الإدارة اللازمة عند لأصحابها من محاربة هذه الظاهرة التي بدأت تزحف في المجتمع خاصة إذا علمنا بأن التوازن الاجتماعي الذي تحدث عنه الكثير من علماء الاجتماع و منهم " يارسونز" لا يحدث إلا من خلال تكاثف الأنساق الاجتماعي و تأديتها لوظيفة معينة. و لعل من وظائف الحركة الجمعوية، إذا اعتمدنا على هذا التحليل هو المساهمة في التنشئة الاجتماعية التي قوامها الأسرة فالمدرسة.

فالحركة الجمعوية كنسق اجتماعي حديث يستطيع المساهمة في نشر الوعي الاجتماعي.

مفاهيم الدراسة :

1ـ المخدرات

هي نباتات مذهبة للعقل عرفها الإنسان منذ عصور تاريخية غابرة و منها القنب، الخشخاش، الكوكا و القات و صبار اليوتل، استخدمها الإنسان في البداية استخداما نافعا كدواء منوم و مخفف للألم، كما استخدم بعضها في تنظيف العيون، و في إحداث الموت السريع بدون ألم [3]. كما وجد فيها الإنسان وسيلة للهرب من الهموم.

و عند تقدم العلوم في القرنين 19 و 20، أنتجت منها الكثير العقاقير لعلاج المرضى، و استمرت رحلة الإنسان مع هذا النوع من العقاقير إلى أن عرفت أبعاد خطيرة في الفترة الراهنة حتى أصبحت هاجس عالميا يستوجب بذل الكثير من الجهود من أطراف مختلفة لمكافحته.

2ـ محاربة المخدرات :

و نقصد بها في هذه الدراسة أهم الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات للحد من هذه الظاهرة كالتوعية باستخدام الحملات الإعلامية و ينبغي أن يستخدم فيها أشخاص معروفون كأبطال الرياضة و نجوم الفن، شريطة أن يتمتعوا بسمعة طيبة.

3ـ الحركة الجمعوية :

و نقصد بها في هذه الدراسة كل مؤسسات المجتمع المدني، و هي المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات و المنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة [5]

و يعرف سعد الدين إبراهيم المفكر الاجتماعي المصري المجتمع المدني بأنه : " كل التنظيمات غير الحكومية و غير الأرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة و تنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مشاعر جماعة ملتزمة في ذلك بقيم و معايير التراضي و التسامح و الإدارة السليمة للتنوع و الاختلاف [6].

و يرى غرايبية أن المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك يقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و الإدارة السليمة للتنوع و خلاف [7]

و ما دمنا بصدد الحديث عن المجتمع المدني و قبل التطرق إلى أهم الأنشطة التي يمارسها في الميدان لمحاربة المخدرات فإننا سنحاول الحديث عنه باعتباره قوة عالمية في العصر الراهن.

- **المجتمع المدني كقوة العالمية في العصر الحديث**

اكتسب المجتمع المدني في السنوات الأخيرة أهمية بالغة خاصة مع حدوث بعض التظاهرات في السنوات الماضية بسبب انعقاد بعض المؤتمرات كمؤتمر سياتل، فان كل ذلك يدل بأن المجتمع المدني قد أصبح يؤثر في اتخاذ الكثير من السياسات.

و كما أن مواقفه و آرائه تؤخذ بعين الاعتبار أثناء مناقشة القوانين في البرلمانات.

لقد تحدث بعض علماء الاجتماع عن المجتمع المدني و لعل أبرزهم الكسيس دو توكفيل الذي كل يعتبره أنه يقوم على مشاركة المواطنين بطريقة فعالة في تكوين جماعات طوعية تهدف إلى تحقيق الصالح العام، و ما ليت أن زاد الأمر اتساعا بعد الاتجاه العام نحو الديمقراطية في العالم خاصة ابتدءا من التسعينات.

لقد كان لإفلاس الحكومات، و الأحزاب السياسية و الابتزاز الذي مارسته الشركات الكبرى على المواطنين، و أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، أسهم كل ذلك في الاتجاه نحو الاهتمام أكثر بالمجتمع المدني و مؤسساته كأداة للتجديد الاجتماعي و ما زاد الاهتمام أكثر بالجمعيات الأهلية، هو تحقيقها لنتائج باهرة في عدد من المجالات كالبيئة و حقوق الانسان خاصة ما تعلق بالتمييز العرقي و حقوق الأقليات ووضع المرأة و حماية المستهلك و التصدي للفساد.

يرى البعض أن مفهوم المجتمع المدني لا يعني الجمعيات الأهلية أو الحكومية العاملة في المجالات المذكورة سابقا، و إنما يكتسي هذا المفهوم صبغة أوسع بحيث أصبح يعني في الوقت الراهن كل التنظيمات و المؤسسات المستقلة عن

الدولة بيما في ذلك الأحزاب السياسية والنقابات الاجتماعية، واتحادات الطلاب و المؤسسات الثقافية والأكاديمية والتنظيمات الدينية، والحركات الاجتماعية مما يدل على مدى اتساع نشاطات المجتمع المدني و الخدمات الجليلة التي يقدمها لبني البشر.[8]

و إضافة إلى ذلك فان نشاطات المجتمع المدني، قد تجعله في أحيان عديدة يمارس حتى الضغط على الحكومات لإشراك الشعوب في اتخاذ القرار و تنفيذ شتى البرامج التنموية التي تخص الشعوب.

و بالرغم من تنامي دور المجتمع المدني، في الكثير من الدول الديمقراطية، إلا أن بعض تلك الدول لا يزال دوره ضعيفا فيها، و على سبيل المثال اليابان، خاصة ما تعلق بالموضوع البيئة و المرآة بل و كثيرا ما تكون المشاركة الشعبية التطوعية في بعض الدول الليبرالية، كفرنسا أقل أثرا في مقابل ما تقدمه الدولة من دعم و خدمات للمواطنين في مختلف المجالات.

و إذا كان البعض يرى بأن عمل المجتمع المدني، يهدد هيبة الدولة، بل بالعكس فإن عمله هو نفسه دعم للحكومات، حيث أنه يغطي النقص في كثير من المجالات و لعل أبرزها الاجتماعية و الثقافية و إذا كان عمل كهذا يثير الكثير من المخاوف لدى أصحاب المصالح و الأطماع فان الدعوة إلى تقوية هذا العمل التطوعي الخيري يلقى الدعم من كثير من المؤسسات بل و حتى من بعض الشركات الكبرى، ففي عام 1999 مثلا طلب البنك الدولي من مجموعة العمل الخاصة بالجمعيات الطوعية أن تعيد النظر في تقييم دور هذه الجمعيات باعتبارها احدى قنوات العمل التي تقوم بتنفيذ رسالة المجتمع المدني في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية و الثقافية التي قد تعجز الدولة على

القيام بها على الوجه المطلوب. كما طلب البنط الدولي من تلك المجموعة دراسة أفضل الطرق لتطوير العلاقة بين البنك و المجتمع المدني مع تحديد الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به البنك في مـــجال التـــعاون مع الـــمؤسسات و المنظمات غير الحكومية في تنفيذ و تطوير و تنمية مشروعاتها الاجتماعية و الاقتصادية التي تهدف إلى الارتفاع بمستوى الأهالي و تقديم الخدمات الاجتماعية و التعليمية و الصحية، أو حتى توعيتهم و تعريفهم بحقوقهم السياسية و تحقيق مطالبهم الاقتصادية، ويعتبر ذلك مؤشرا مهما على إيمان قطاع رجال الأعمال بدور المجتمع المدني.

لقد دعا الكثير من الكتاب إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في النهضة الاجتماعية و لعل أهم ذلك ما دعا اليد المفكران الأمـــريكيان ديفيد أوزيورن و تيد بايل في كتابيهما إعادة اختراع أمريكا. الذي ظهر عام 1992، و ناشدا فيه الجهاز الحكومي إلى ضرورة تشجيع الشراكة مع المنظمات اللاحكومية في مجال الخدمات، المختلفة بدلا من أن تتولى هذه المهمة الحكومات.

و هذا ما دفع بيتر دروكر إلى المناداة عام 1994 بضرورة قيام قطاع اجتماعي جديد و مستقل و قائم بذاته مكون من منظمات المجتمع المدني، و الجمعيات الخيرية، و غيرها من المؤسسات غير الربحية لكي تتولى تقديم الخدمات الاجتماعية التي كانت تعتبر من مهام الأجهزة العامة إلى جانب تعريفها المواطنين بحقوقهم السياسية و الحث على المطالبة بها.

الأنشطة التي تمارسها الجمعيات في مجال محاربة المخدرات.

1- محاضرات و ندوات متخصصة تلقى في المدارس

2- محاضرات و ندوات متخصصة تلقى في المراكز الثقافية

3- محاضرات و ندوات متخصصة تلقى في أماكن التجمعات العامة .

4- إعداد برامج الوقاية الفكرية و الدينية .

5- إعداد برامج تركز على أن الإدمان مرض يمكن الشفاء منه.

6- إعداد برامج تركز على أن العلاج محاط با سرية و من يؤثر على المعانة الاجتماعية للمتعاطي .

7- إعلام المدمن على أن تقدمه طواعية للعلاج يسقط متابعته جنائيا.

8- إشراك المجتمع المحلي في الجهود الرامية محاربة الإدمان .

9- تقديم النصح و الإرشاد إلى المدنين و أهاليهم .

10- إقامة دورات تدريبية للمتطوعين في هذا المجال للرفع من كفاءتهم .

11- حث الدولة على تقديم الدعم المادي للجمعيات في هذا المجال ومراقبة نفقاتها على ذلك مراقبة صارمة حتى تجنبها الوقوع في الشبهات.

12- إعداد برامج توعوية تركز على كيفية الاستخدام الأمثل للأوقات الفراغ.

13- إيجاد جو ملائم للمعافين من الإدمان للعيش داخل المجتمع و إعادة إدماجهم بشكل طبيعي.

14- تقديم العون النفسي للمدمنين.

15- تقديم نشاطات توعوية للمدميين و أسرهم .

16- ضرورة تعاون الجهات الأمنية مع الجمعيات على المستوى المحلي و تبادل المعلومات فيما بينها بما يضمن محاربة هذه الظاهرة

17- حث المحسنين و كل الأفراد في المجتمع للتبرع لهذه الجمعيات للحد من وطأة هذا الداء

18- حث القطاع الخاص على دعم هذه النشاطات.

19- تشجيع النشاط الرياضي على المستوى المحلي.

20- الوصول إلى المتسربين من المؤسسات التعليمية وتوعيتهم بأخطار المخدرات.

21- تنظيم قوافل توعية توجوب المداشر و القرى و المناطق النائية لتوعية الشباب من مخاطر هذه الظاهرة.

22- إجراء دراسات صادقة و حقيقية عن مختلف أنواع المخدرات و مدمنيها و أماكن تواجدهم و كيفية الوصول إليهم

23- التكتيف من المراكز العلاجية و ضرورة إشراك الجمعيات في ذلك

24- تبادل المعلومات في حين الجمعيات محليا و وطنيا عن السبل الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة و الحد منها و توضيح مضارها.

25- الاستعانة برجال الفكر و الدين المعروضين

26- إقامة حلقات دراسية دورية لتقييم ما وصلت إليه الجمعيات في هذا المجال .

27- تقديم العون المادي للمدمين و أسرهم.

معوقات تحول دون تحقيق الجمعيات لأهدافها :

1- العنصر البشري غير متخصص

2- العنصر البشري غير مدرب

3- نقص الإمكانيات البشرية

4- نقص في المعلومات

5- نقص في الإمكانيات المادية

6- نقص في الإمكانيات الفنية و التقنية

7- عدم وجود تعاون بين مختلف الأجهزة

8- عدم وجود تعاون بين أجهزة العلاج

9- لا يوجد جدية في العمل

10- لا توجد استراتيجية واضحة في هذا المجال

11- لا يوجد تقييم للخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات

12- لا يوجد التزام طويل الأمد من أعلى مستوى سياسي رغم وجود الاستراتيجية

الـــمراجع :

1- موقع مغاربية على شبكة الانترنت

2- د.محمد فتحي عيد، دور مؤسسات المجتمع المدني في خفض الطلب على المخدرات، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2009، ص 37.

3- محمد فتحي عيد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، منشورات جامعة نايف، الرياض 1988، ص 205.

4- هنري شابرول، الإدمان في سن المراهقة، ترجمة فؤاد شهين عويدات للنشر . و الطباعة، بيروت 2001، ص 9.

5- محمد فتحي عيد، مكافحة المخدرات، منشورات جامعة نايف الرياض، 2005، ص 225- 227.

6- حسن حمدي عبد الرحمان، المجتمع المدني و التكامل في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2000، ص 38

7- غرايبية مازن خليل، المجتمع المدني و التكامل، مركز الإمارات للدارسات و البحوث الاستراتيجية 2000، ص 12- 13.

8- دار أحمد أبو زيد، المجتمع المدني في مجلة عدد 55، سبتمبر 2004، الكويت.

9- ربودون، وف، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر 2007 ص 288.

المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين

دراسة ميدانية لبعض أعضاء "جمعية منتدى رؤساء المؤسسات"

أ.**صايشي سهيلة**

مقدمة

لقد تجسدت الإرادة الواضحة لسير الاقتصاد الجزائري نحو التفتح، بإصدار قانون الاستثمار الذي يرسخ مبدأ حريته وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الاحتكار و إعادة هيكلة القطاع لعمومي وأخيرا خوض عملية الخوصصة. ومما لا ريب فيه، أن حركية أي اقتصاد تعتمد على الدور الذي تلعبه المؤسسات و الصناعات الخاصة باعتبارها قاطرة أساسية لنموه . وعليه، فالمدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و تكييفه مع مقتضيات العولمة إنما هو تأهيل المؤسسات الخاصة و ترقيتها، و هو الهدف الأسمى الذي ينبغي أن تسعى إليه مختلف الهيئات بغية تجسيده على أرض الواقع.

و لنا أن نتساءل في هذا الصدد: **هل يمكن إنشاء مؤسسات دون مقاولين ؟**

بداية، فإن قرار إنشاء مؤسسة هو مبادرة خاصة ومستقلة و مهما تكن درجة إبداع الفكرة التي يأتي بها المستثمر فإنها لا تكفي وحدها بحيث يجب توفر دوافع قوية ترافق المقاول إلى غاية وضع اللبنات الأولى للمؤسسة.

وعليه، فإن المقاول يجب أن يتسم بالثقة بالـــــنفس و روح الـــمبادرة و الاستعداد للمخاطرة و كثيرا من الصبر و الإرادة لتحقيق مشروعه في محيط يتميز بالمنافسة الشديدة. وهنا تكمن أهمية هذا الموضوع من حيث دراسة

خصوصيات هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين " المقاولين الجزائريين" و البحث عن مدى رواج ثقافة المؤسسة و المقاولة بالجزائر.

« من الأفكار الغريبة و المسبقة عن المقاولة فكرة "الفارس الوحيد" الذي ينجح في بيئة معادية، ويقصد به ذلك المقاول الذي يأخذ المبادرة مع كل ما تتطلبه من موارد مالية ومادية ودوافع بسيكولوجية فضلا عن المخاطرة الميدانية.

لذلك يعتقد "فيبر" أن ذهنية المؤسسة تستلزم شخصية كارزماتية - عبارة عن مجموعة من المميزات التي تتصف بها شخصية قوية و خارقة للعادة و لها تأثير على الآخرين - وأن سيرورة المقاولة تدور حول فاعل مركزي هو المقاول أو صاحب المقاولة . و يؤكد "فيبر" على أن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة لا يتصرفون بصفة عقلانية، ولكن حسب منطق باطني خارج عن المنطق المنتظر أو اللازم ، هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يتأهبون للمخاطرة...[30]

لقد لوحظ مع ظهور النظام الرأسمالي و ديناميكيته المنتجة أن هناك تحسن واضح في مستوى معيشة السكان بوجه عام، و ذلك في مجتمعات معينة في الغرب ، فقد ساد في أوروبا و أمريكا الشمالية، و قد كان علماء الإجتماع في إنشغال كبير طوال أجيال مضت بغية حصر العوامل المساعدة على ذلك التحول المذهل الذي شهده الغرب من جهة و تحليله من جهة أخرى.

---

[30] - WEBER(MAX) : **L'étique protestante et l'esprit du capitalisme**, Plon, Paris,1921 , P 208.

و على الرغم من أن جهود المفكرين مازالت منصبة على مناقشة أسباب هذا "التحول الكبير" فليس هناك أدنى شك في أن التحسن التدريجي في الأحوال المعيشية أمر حقيقي و ملاحظ.

و بغض النظر عن أهمية القوى المادية و الثقافية المساعدة على عملية التحول هذه، فإن الكثير من الباحثين – إن لم نقل غالبيتهم – قد أدركوا منذ أمد بعيد الدور الهام و المبتكر الذي قامت به هذه الطبقة من المقاولين.

إن المقاول قد برز كقوة اجتماعية جديدة تولدت من خيوط متشابكة عن مجموعة من التأثيرات الديمغرافية و القانونية و التكنولوجية، المادية و الثقافية و الاقتصادية إضافة إلى الضغوط الاجتماعية المعاصرة التي تدفع باستمرار أعدادا متزايدة من الأشخاص إلى خلق نظام الثروة الرأسمالية، الذي تتوقف قابليته للحياة على توفر و استمرار الحيوية و مدى اتساع طاقاته الإنتاجية.

في هذا الصدد، تشير "**بريجيت بيرجير**" BURGUER Brigit إلى أنه إذا أتيحت الفرصة للأفراد المقاولون فإنهم سيبرزون من حيث لا ندري في مجتمعات بلا تاريخ من المقاولة [31]

ويؤكد "**شمبيتر**" SCHUMPETER في نظريته إلى أنه في حالة غياب عنصر أساسي ، فإن الاقتصاد سوف يعرف مرحلة إعادة إنتاج أو سكون و هذا الأخير أي العامل الاقتصادي الأساسي، يتمثل في المقاول الذي يقوم بإعداد مكانيزمات جديدة للإنتاج...[32]

---

[31] – بريجيت بيرجير : **ثقافة تنظيم العمل** : تر : محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر ، 1995،ص 44

[32] SCHUMPETER(Joseph) :**Capitalisme**,**Socialisme et Démocratie**, Payot,Paris, 1951, P 51

فإنشاء مؤسسة هو مخاطرة و تجربة حاسمة في نفس الوقت لذلك لكي تتحول الفكرة إلى مشروع و يصير حامل المشروع صاحب بل مؤسس المؤسسة، فمن الضروري المرور بعدة مراحل و كل هذه المراحل التي سيمر بها ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا، كما عليه أن يتجاوز مختلف العراقيل و الصعوبات و أن يواجهها قبل و أثناء تكريس المشروع.

ففي الجزائر مثلا كانت الدولة تمثل ذلك المقاول الكبير، حيث كانت تملك الشرعية الاقتصادية و الإيديولوجية المتمثلة في تحريك عجلة التنمية للخروج من التخلف، إلا أنها لم تنف وجود قطاع خاص بل اعترفت به مع مرور الوقت و منحت له مكانة هامة و مزدوجة من خلال تشجيعه و مراقبته في الوقت نفسه.

و قد تميزت نشاطات المقاولون في بادئ الأمر بمحدوديتها نتيجة السياسة التنموية العامة، إلا أنه مع التغيرات الاقتصادية الجديدة التي عرفتها الجزائر كالدخول في اقتصاد السوق و اتجاهها نحو الخوصصة ، قد فتح المجال واسعا أمام الاستثمار الخاص (سواء الداخلي و الخارجي) مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى أخذ المبادرة بإنشاء المؤسسات. وبذلك أصبح هؤلاء يحملون على عاتقهم شيئا من ثقل التنمية الاقتصادية ويمكن أن نطلق عليهم إسم" المقاولين الجدد".

إنهم كثيرون و تتنوع نشاطاتهم و مجالات استثماراتهم: الصناعة بمختلف أنواعها، البناء، النسيج.... و تختلف أصولهم الاجتماعية المهنية: إطارات، تجار و من لهم مهن حرة.

إن معرفة العوامل الأساسية التي شكلت هؤلاء المقاولون الجزائريون ونوعية التأثير الذي يمارسونه إضافة إلى طبيعة وخصائص الأفراد المتأثرين تنير لنا السبيل لتحليل دوافعهم إلى اتخاذ المبادرة من جهة وتلقي الضوء على الدور والمكانة الاجتماعية لهؤلاء الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين من جهة ثانية و تبين لنا مدى رواج ثقافة المؤسسة والمقاولة داخل المجتمع من جهة ثالثة.

وعليه نتساءل: من هم هؤلاء المقاولون الجزائريون الذين ينشؤون المشاريع؟ و هل يوجد نموذج واحد أم أكثر؟

و على ضوء ما سبق، تتفرع التساؤلات التالية:

- ما هي مكانيزمات بروز المقاولين الجزائريين الجدد والتي تساعدهم على تموقع أفضل داخل حقل اقتصادي اجتماعي متميز باللاشفافية والغموض؟
- ما هي مميزات و خصائص مقاولي الجزائر اليوم؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يتبناها هؤلاء في ممارستهم للمقاولة ؟
- ما هي الدوافع التي تؤدي بالمقاولين الجزائريين لاتخاذ المبادرة ؟
- ما هي الصعوبات التي تعترض المقاولين قبل وأثناء القيام بالمشروع وبعده؟

في مقالنا هذا، سنستعرض أهم ما توصلنا إليه للإجابة على هذه التساؤلات تحقيقا للأهداف المسطرة في حدود بحثنا وذلك من خلال النقاط التالية:

- التعرف على المواصفات الشخصية الجديدة للمقاول الجزائري مع التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، وكذا خصوصياته من

خلال تتبع مساره الاجتماعي المهني في ممارسته للمقاولة ومحاولة استخراج نموذج أو أكثر للمقاول الجزائري الحالي.

- معرفة الدوافع التي تؤدي بالمقاول لاتخاذ المبادرة سواء محفزاته الشخصية أو المتعلقة بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي و الاستراتيجيات التي يتبعها لتجسيد مشروعه الصناعي لتحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الربح.

للإشارة، فقد تمت الدراسة على 60 مبحوث وهم منخرطون في "منتدى رؤساء المؤسسات"، وهي الجمعية المهنية للمقاولين الجزائريين حيث اعتمدناها كعينة في دراستنا من مجموع الجمعيات التي أنشأها المقاولون الجزائريون . نشير أيضا إلى أن اختيارنا لأفراد العينة لم يكن عشوائيا وإنما على بعض المعايير هي :

- المقاولون المستجوبون هم كل الجزائريون الذين أنشأوا في كل المراحل (خطوات إنشائها) مؤسسة جديدة.
- الأفراد المستجوبون هم المسيرون للمؤسسات الخاصة في الجزائر و بالتالي نستثني المؤسسات العامة و الأجنبية
- نعرف المقاول الذي سوف يستجوب على أنه الشخص الذي يقوم بالإدارة الفعلية للمؤسسة أي يؤدي الوظيفة الرئيسية المتمثلة في الإنشاء و مهمة التسيير اليومي وله الحق في اتخاذ القرارات فيما يخص اختيار سيرورة الإنتاج، التوظيف ....إلخ
- المقاولون المستجوبون هم الجزائريون الذين أنشأوا مؤسسات منذ أكثر من 5 سنوات على الأقل

- بالنسبة للمؤسسات المدروسة تعرضنا للمؤسسات ذات النشاطات الصناعية، بما في ذلك البناء والأشغال العمومية.

- وضعنا كحد أدنى للعمال في أي مؤسسة **8** عمال ، لأن المؤسسات التي توظف أقل من **5** عمال تعتبر مؤسسات مصغرة و تعتبر إداريا مؤسسات حرفية.

إن المسيرة الاجتماعية و الاقتصادية التي ينتهجها المقاولون مختلفة إذ أنهم ساهموا في إنشاء طبقة اجتماعية.

هناك استراتيجيات يستعملها هؤلاء للوصول إلى نجاح مشاريعهم، ترتكز على توفر رأس المال (الأموال ،التقنية، الذهنية...إلخ)و مجموعة من الخصوصيات.

انطلاقا من بعض خصائص المسار الاجتماعي للمقاولين المستجوبين والمتوصل إليها من تفريغ الاستمارات لاسيما المهنة السابقة، تم تقسيم هؤلاء (أي 60 مقاول) إلى النماذج الثلاثة التالية:

- **النموذج الأول**: المقاولين الذين كانوا عمالا في القطاع العام (إطارات أو إطارات سامية) وعددهم 20 مقاول.

- **النموذج الثاني**: المقاولين الذين كانوا تجارا (بالجملة أو التجزئة) أو لهم مهن حرة (طبيب، محاسب، محامي) وعددهم 20.

- **النموذج الثالث** : مقاولين لم يمارسوا أية مهنة من قبل و أتجهوا مباشرة من الدراسة إلى إنشاء مؤسسات خاصة وعددهم 20.

يتمثل هدفنا الرئيسي من هذه النمذجة في إمكانية تركيب آليات التطور التاريخي للمقاولة في الجزائرخلال بحثنا هذا استعننا بعدة

مفاهيم هي لب الموضوع حرصا منا على نزع كل ما قد يشوبها من غموض سوف نتطرق إلى تحديد المفهوم الرئيسي في بحثنا و هو "المقاول" حيث اهتم به الكثيرون وفي مقدمتهم باحثين اقتصاديين وهم الأوائل في تعريفه وكذا علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين كانوا منشغلين بالتعرف على هذه الفئة من الفاعلين .

أشار **ماركس** إلى أنه "مأله" fétichisé ولم يميز في تحليله بين صاحب رأس المال والمقاول ولم يتناول ولا جانب من التكوين الاجتماعي للمقاولين .

وفي كتابه "الرأسمال " le capital يعرف لنا كارل ماركس الطبقة الرأسمالية كمالكة لوسائل الإنتاج وفي نفس الوقت هي الهيئة المحددة للسيرورة الاجتماعية للعمل الذي ينتج الثروات. واعتبر ماركس أن المجتمع ينتج ذاتيا بالعمل وأن هذا الأخير لا يكون الهويات فقط عندما تختفي النظم القديمة ولكنه يؤذي أو يساهم في وجود العلاقات الاجتماعية التي تقوم بتفكيك المجتمعات المعاصرة و المؤسسات المعاصرة الصناعية الكبيرة..[33]

بينما حدد **"فيبر** المقاول ومواضيعه حول العقلانية و العصرنة . وتنفصل المقاولة الرأسمالية عند فيبر عن تعريف "ماركس" فهي عبارة عن التتابع العقلاني و المنهجي للربح المحسوب و امتداد الثقة حتى القرض و تبعية الاستهلاك بالتراكم و هذه هي المكونات الأساسية للعقلانية الخاصة بالمنهج الاقتصادي العقلاني للفاعل ، حيث يضع هذا الباحث علاقة منهجية بين الأهداف المختارة و الوسائل الأساسية للوصول إليها .

[33] -MARX(Karl) :**Le Capital** ,Garnier, Paris,1969, P79

في نفس السياق، تقبل "فيبر" مثل "كارل ماركس" فكرة أن الأفراد يتبنون الحقائق ويلاحظون القواعد المتقاربة مع غايتهم الشخصية . ولقد أعطى أهمية في أبحاثه للطوائف البروتستنتانتية والملكيات الأخلاقية و التصرفات الرأسمالية التي تشارك في المساهمة العامة للفاعل فيما يخص التنظيم الاقتصادي و الملاحظة الدينية و دخول العصرنة عن طريق العقلنة . وأراد الوصول إلى ما هي الصلة الروحية التي يمكن أن تكون بين نظرة العالم من طرف الكالفينية و روح المبادرة المنسوبة للنشاط الاقتصادي الرأسمالي.

الواضح أن "فيبر" يعتقد أن ذهنية المؤسسة تستلزم شخصية خاصة كارزماتية (عبارة عن المميزات الذي تتمتع بها شخصية خارقة للعادة و لها تأثير على الآخرين) وأن سيرورة المقاولة تدور حول فاعل مركزي . و يؤكد أن المخاطرة تكون عند أشخاص خارقين للعادة الذين لا يتصرفون بصفة عقلانية ولكن حسب منطق باطني خارج عن ذلك المنتظر أو اللازم ، و هؤلاء الأشخاص الخارقين للعادة هم المقاولون الذين يأخذون المبادرة و يخاطرون ...[34]

على صعيد آخر، يعتبر "شمبيتر" المنظر للمقاولة بحيث أعطى لها تعريفا معمقا يقوم على الملائمة بين ثلاثة أسباب :

- العلاقة بين المقاولة و الابتكار و قائد التطور الاقتصادي .
- العلاقة بين وظيفة المقاول والانتماء للطبقة البرجوازية الصناعية في اقتصادها السياسي للطبقات الاجتماعية .
- اعتبار المقاول كعامل لشرح الأزمة الرأسمالية لسنوات 40 .

[34] - WEBER(MAX) : **Op.cit**, P 208.

تمثلت أبحاث شمبيتر في نظريته حول الإبداع بواسطة المقاولة ، بحيث اكد أن المقاول يبقى الوجه المركزي لسيرورة الابتكار سواء في المؤسسة الصغيرة أو الكبيرة. ويشير إلى أنه في حالة غياب عنصر أساسي ، فإن الاقتصاد سوف يعرف مرحلة إعادة إنتاج أو سكون و هذا العنصر الأساسي أي العامل الاقتصادي الأساسي يتمثل في المقاول الذي يقوم بإعداد ميكانيزمات جديدة للإنتاج.

ومن البارز أن الباحث يحصر هذه العوامل و الميكانيزمات فيما يلي :

- صنع منتوج جديد غير موجود عند المستهلكين .
- وضع طريقة جديدة للإنتاج تكون غير معروفة في النشاط الممارس .
- البحث عن أسواق جديدة لم تدخلها الصناعة الممارسة أو لا تكثر فيها .
- البحث عن مصدر جديد للموارد الأولية .
- وضع و إعداد تنظيم جديد للإنتاج .

هذه التدابير الجديدة لا تنشأ و حدها ومن العدم ، فهي نتيجة إعادة بناء النماذج السابقة ففي معظم الأحيان و تحت ظل بعض الشروط ، يقوم المقاول بنقل كل أو بعض ما هو موجود .

يضيف شمبيتر أنه خلال المراحل التي يمر بها المقاول عليه استعمال كل الوسائل اللازمة وتنظيمها بحكمة وعقلانية اقتصاديا واجتماعيا لتكون صالحة

. كما يجب عليه ربط عوامل اجتماعية لازالت إلى حد الآن منفصلة وكذلك إدراك الخطر حتى يمكن التحكم فيه ...[35]

انطلاقا من أفكار كل من فيبر و شمبيتر فإن الذي يمارس المقاولة يخاطر، بحيث يتجاوز الهيمنة التقليدية (الممارسات التقليدية) لتحقيق هدفه أيا كان (مغامرة خاصة أو اقتصادية) ، فالمقاول هو الفاعل الذي يخاطر بكونه يعمل في مواضع غير شرعية أو غير مضمونة النتائج فهو عبارة عن "مقاول مبتكر" (Entrepreneur Innovateur) .

بالإظافة إلى التعاريف الكلاسيكية يعرف الباحثون المعاصرون المقاول على أنه الشخص الذي تتوفر فيه الصفات التالية: المخاطرة، التجديد ، الإبداع و الابتكار و حب المبادرة...» [36]

في نفس السياق، تساءلت الباحثة "**بريـجيت بيـــرجير**" brigit BURGUER : عن من هو المقاول و ماذا يفعل و ما الذي يجعله حيويا في ممارسة العملية الاقتصادية ؟

و قد عرفته على أن له " صفات مميزة مثل الدافع القوي للربح و النزوع للشك و الذهن المتفتح و الاستعداد لتحمل المخاطر و القدرة على الابتكار بتجميع مكونات مألوفة بطرق جديدة بدلا من اختراع المكونات بأنفسهم واتخاذ قرارات هادفة ثم المثابرة و الصمود في وجه المحن باعتبار ذلك ضروريا للمقاولة...» [37]

---

[35] - SCHUMPETER(Joseph) : **Capitalisme ,Socialisme et Démocratie**,Payot,Paris,1951, P 79

[36] -HISRICH(R.O),PITERS(M.P) : **Entrepreneurship ,Lancer , élaborer et gérer une entreprise** ,Economica,Paris, 1991,P24

[37]- بريجيت بيرجير : **ثقافة تنظيم العمل** : تر : محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر ، 1995, ص 44

و هناك الذين يعتبرون المقاول أنه الشخص المبدع بحيث أن الإبداع الاجتماعي يلزمه مبدع لكي يتطور...[38]

بالنسبة لقي منقيت "GUY MENGUET" المقاول هو الفاعل المركزي في سيرورة المقاولة و هو القائم بالأشكال السوسيو اقتصادية والمتمثلة في تأسيس المؤسسات وهندسة المشاريع الجديدة تحت هيئة شبكات وشركات .[39]

و هناك من يطلق على هذه الفئة الاجتماعية اسم "المقاولين المبدعين" بحيث يتميزون بالحيوية و البحث عن النتائج الملموسة ، يميلون إلى أخذ القرارات و يتجاوزون الروتين و يعشقون الجديد، فهؤلاء لهم طاقة كامنة كبرى ، التثبت و الإبداع . هذه الخصائص مضافة إلى قدراتهم على مجابهة المخاطر مما يسمح لهم بالإنتقال إلى مشروع ملموس كان في أول الأمر مجرد فكرة بسيطة غير واضحة، فالمقاولون يعتبرون المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني كما أنهم ثروة البلد و أهم مصدر لتوفير مناصب العمل .[40]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المقاول يكون دائما مستعدا لأخذ المبادرة و تحمل المخاطرة ، و اتخاذ القرارات السريعة و الجريئة و يتميز بروح الإبداع و الابتكار و التجديد و التنظيم و التثبت ، عليه أن يكون قادرا على تحويل أفكاره إلى حقيقة اقتصادية نافعة و أن يسهر على متابعة تحقيق أفكاره.

---

[38] MENDRAS(Henri), FORSE(Michel) : **Le changement social :tendance et paradigmes**,Armand colin,Belgique,1991,P205

[39] - MENGUET(Guy) : **« Entreprises émergentes et entrepreneurs :Contribution à une Sociologie de l'Entrepreneuriat » : In Colloque International de Ghardaïa :Mondialisation et modernisation des entreprises** ,CREAD , Alger , 2000, P 3

[40] MAUFRED F.R .Kets De Vries : **« Un Rebel créatif » :In Les Echos** (Le quotidien de l'économie) ,France,1996, P 2

و إلى جانب الصفات السابقة الذكر أعطى لنا" **فايول هنري" HENRI Fayol** : مميزات رب العمل أو صاحب المشروع و التي لخصها لنا في سبعة و هي :

- الصحة الجسمية.
- الذكاء و القدرات العقلية.
- الخصائص الذهنية ، التفكير ، له طاقة عالية ، الشجاعة في أخذ المسؤوليات و القرارات .....
- ذو ثقافة عامة.
- القدرات الإدارية أي: التنبؤ، التنظيم، التنسيق المراقبة و إصدار الأوامر.
- معرفة عامة بالوظائف الأساسية التي تقوم بها المؤسسة.
- معرفة عامة و دقيقة في النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المنتوج الذي تنتجه...[41]

إلا أن توفر الصفات و المميزات السابقة الذكر لا يكفي بل هناك محفزات تدفع المقاول إلى ممارسة المقاولة واستثمار أمواله في مشروع معين فأهم حافز هو الميل للاستقلالية و السلطة و رفض العمل عند شخص آخر و الرغبة في أن يكون هو رب العمل كما هناك حافز آخر يتمثل في مضاعفة الأموال إضافة إلى محفزات أخرى و إن كانت تختلف من شخص إلى آخر.[42]

---

[41]- FAYOL(Henri) : **Administration industrielle et générale** ,ENAG ,Algérie, 1990,P120

[42] - HISRICH(R.O),PITERS(M.P) : **Opcit** , P15

إلى جانب مختلف التعاريف المعطاة للمقاولة والمقاولين ونتيجة حداثة هذه الطبقة الاجتماعية ، أراد بعض علماء الاجتماع دراسة ظروف نشأتها وتشكلها وكذا معرفة مميزات وخصوصيات المقاول الجزائري والإستراتيجية التي يستخدمها لإنجاز مشروع ما.

من بين أهم الباحثين الذين تطرقوا لذلك نذكر "جيلالي اليابس" و "جان بيناف" ، وقد لخصنا أهم النتائج التي توصل إليها كل من الباحثين على النحو التالي :

1- دراسة جان بيناف : إنحدار المقاولين الجزائريين :

لقد درس هذا الباحث المقاولين الجزائريين من خلال الاعتماد على متغير أساسي ألا و هو " المسار الإجتماعي " لهذه الطبقة، لمعرفة الشروط الإجتماعية التي ساعدت على تشكلها.

كما تساءل عن كيفية تسييرهم لرأسمالهم و مؤسساتهم وقد عّرف رب العمل على أنهَ:" الشخص الذي يدير المؤسسة فعليا، بحيث تكون له المسؤولية الأساسية في تشكيلها(يشارك مباشرة في شراء الآلات مثلا) و مسؤولية التسيير اليومية و بالتالي سير المؤسسة و تركيبها، كما له الحق في اختيار نوع المنتوج الذي يريد انتاجه و كيفية انتاجه و في اختياره لليد العاملة "[43]

واعتمد "جان بيناف" على عدة متغيرات في دراسة المسار الاجتماعي للمقاول الجزائري هي الأصل الإجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي و المسار المهني ، و ذلك ليتمكن من تفسير كيفية تشكل هذه الطبقة

[43] - PENEFF (Jean) : **Industriels Algériens**, CNRS, France,1981,P32

من المقاولين وكشف الإستراتيجيات التي استخدموها لإنشاء مشاريعهم الصناعية.

وقد فرق "بيناف" بين نوعين من المقاولين من خلال اختلاف مسارهم الاجتماعي هما :

أ – مقاولين كانوا تجارا :

بحيث أن هناك مقاولين كانوا تجارا كبارا و كانت لهم مكانة إقتصادية صلبة قبل الإستقلال ، إذ كانوا يعملون عند الأوروبيين و هم في معظم الأحيان من أصل ريفي (من الشرق و الجنوب الجزائري) و هاجروا صغارا في السن إلى المدينة و قد درسوا في مدارس ابن باديس(جمعية العلماء المسلمين).

" كانت لهم محلات تجارية، و فيما بعد توجه هؤلاء التجار إلى الإستثمار في الصناعة و خاصة بعد تشجيع الرئيس الراحل "بومدين" الإستثمارات الخاصة سنة **1966** "[44] ، كما كانوا يؤسسون وحدات صناعية صغيرة و متعددة تعود ملكيتها لنفس المقاول.

وهؤلاء المقاولين كانوا ينتجون في قطاعات لا تتميز باستعمال التكنلوجيا الحديثة المعقدة لكن مردودها كان كبير (المواد الغذائية، النسيج.....) ولا تكلفهم كثيرا، كما أنهم لا يحرصون على النوعية بقدر ما يهتمون بالكمية و من خصوصياتهم أنهم يوظفون يدا عاملة قليلة لا تتجاوز **50- 100** عامل.

[44] - **PENNEF(Jean) : les chefs d'entreprises en Algérie : In Actes du colloque : « Entreprises et entrepreneurs en Afrique » ,Harmattan, Paris,1983,P575 [571-585].**

كما توصل الباحث إلى أن " هـــؤلاء المقاولين الذين لديهم مؤسسات كبيرة الآن لازالت تطغى عليهم تصرفات تـــجـارية ، كونهم تـــجارا أصلا و ليسوا مسؤولين على الإنتاج قدر إنشغالهم ببيع تلك المنتوجات مما يؤدي بهم إلى فتح محلات تجارية لبيع منتوجهم "[45]

و بالتالي فإنهم يحرصون على تسيير رأسمالهم و الزيادة فيه أكثر مما يحرصون على تسيير المؤسسة، فهم في معظم الأحيان لا يشاركون في العمل الإنتاجي، و إنما يقومون بتوظيف مهندسين كمسيرين مختصين في تسيير المؤسسة و الإنتاج.

في الأخير، توصل جان بناف إلى أن المقاولين ذوي الأصل " التجاري " هم غير متخصصين في المهنة التي يمارسونها أو في المنتوج الذي ينتجونه بحيث لا يسيرون مؤسساتهم مباشرة و لا يشاركون في الإنتاج، بل هم مساهمين برؤوس أموالهم و بالتالي يقومون بتسييرها، و يوظفون مختصين في التـــسيير و الإنتاج لنجاح المؤسسة.

-بـ مقاولين كانوا عمالا في قطاع الدولة:

وهم إما عمال إدارة أو عمال مؤهلين أو إطارات متوسطة، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي، و هذا بسبب ضعف أجورهم وانخفاضها ،ففضلوا ممارسة الصناعة و التخلي عن مناصب عملهم، لكنهم كانوا يمارسون قبل ذلك عملا تجاريا محدودا دون التخلي عن مناصب عملهم في المؤسسة العامة و هذا لتجميع رؤوس الأموال ثم لإنشاء المشاريع الصناعية .

[45] – Ibid ,P576

هذا النوع من المقاولين هم من أصل ريفي و من عائلات بسيطة أو تجارية بسيطة، و هم الذين يشاركون في الإنتاج في معظم الأحيان كما أن لهم تجربة ميدانية كبيرة ، بحيث أن معظمهم هاجر إلى الخارج ليعود بعد الاستقلال إلى الجزائر محملا بنظرة عن الصناعة الفرنسية، كما استفادوا من بعض التربصات و عرفوا مواضع عديدة للصناعات المختلفة ، و قد تعلموا الملاحظة الدقيقة أيضا فأصبحوا متعددي المهام مما يؤدي بهم إلى المشاركة في الإنتاج مباشرة" [46]

و قد وجد بيناف أن هذه الطبقة تتميز بتغيير نشاطها باستمرار بحيث تشتري آلات قديمة ، تستغلها ثم تعيد بيعها لتغير انتاجها و هكذا ، وهذا بسبب فشل منتوجها الأول و عجزها عن التعامل مع التكنولوجيا الجديدة و الحديثة لأنهم من عائلات بسيطة و متوسطة .

و يتميز هؤلاء المقاولون بكونهم من الطبقة المتوسطة (عمال و تجار بسطاء) كانت لهم الجرأة في ممارسة العمل الصناعي بهدف تحسين وضعهم المالي و مستواهم المعيشي ، و في هذا الصدد يقول بيناف: " إن وجود مقاولين من أصل بسيط ومن طبقات متوسطة و شعبية يعطي لرأس المال الجزائري طابعا خاصا " [47]

و أهم ملاحظة توصل إليها هذا الباحث هي أنه تطغى على المقاولين الجزائريين " ذهنية المؤسسة العائلية" فمعظم المؤسسات عبارة عن " شراكات عائلية " أي: أن المشاركين برؤوس الأموال في تلك المؤسسات هم من نفس

---

[46] – **Ibid**, P577

[47] – PENEFF (Jean) : **industriels ….**, **Opci**t P 94

العائلة، أو "شراكة مهنية" أي: أن المشاركين برؤوس الأموال يعملون في نفس المهنة إما كلهم عمال أو كلهم تجار تابعين لإدارة عمومية واحدة، حتى تكون لتلك المؤسسة ضغط اقتصادي في السوق لكبر حجمها و كثرة و جودة منتوجها.

ومما لا شك فيه أن المقاول في معظم الأحيان يدرج أعضاء عائلته لكي يساعدونه في تسيير مؤسسته، فمناصب العمل الجيدة لا تعرض في سوق العمل و إنما يمنحها لأحد أعضاء عائلته ، و هو يفضل إرسال أحد معارفه للتكوين في الخارج بدلا من إرسال شخص خارج عن العائلة أو غريب عنها حتى يضمن عودته و احتفاظه بأسرار المهنة، و في ذلك يقول بيناف: " إن حياة المؤسسة مرتبطة بمعرفة مقاومة رب العمل لحركية الإطارات و ما إذا كانوا مطلوبين بكثرة في سوق العمل أم لا "[48]

هذه الذهنية أي المتعلقة بالمؤسسة العائلية تؤدي إلى تقوية الروابط العائلية، لكن هذا لا ينفي النزاعات و المشاكل و الخلافات التي تترتب عن ذلك ، خاصة في تقسيم العمل و توزيع المسؤوليات و عدم تقبلهم في بعض الأحيان لعلاقات السلطة من أحد أعضاء العائلة (نتيجة مثلا صغر سنه) ، مما يؤدي إلى انسحاب بعض المساهمين، لكن رغم هذه المشاكل وجد "جان بناف" بأن : " العائلة لعبت دورا أساسيا في سير المؤسسة و حياتها "[49]، فهذه الروابط العائلية القوية تغطي في معظم الأحيان النزاعات و الخلافات.

---

[48] -PENEFF(Jean) : **les chefs…**,**Opcit**,P578

[49] - **Ibid**, P579

ومن خلال ما سبق نستنتج أن "جان بناف" وجد تنوعا في المسار الاجتماعي للمقاولين الجزائريين فهناك من تخصصوا في المهنة و تعلموا تقنيات الإنتاج و التسيير و بالتالي أصبحوا أصحاب المهنة و أربابها، يقومون في معظم الأحيان بالـمشاركة في الإنتاج مباشرة، ومن ثمة يقومون بتسيير رأسمالهم و مؤسساتهم في نفس الوقت و قد كانوا أصلا عمالا بسطاء أو تجارا صغار.

و هناك من المقاولين الجزائريين من يقومون بتسيير رؤوس أموالهم و إعادة إنتاجها دون المشاركة في تسيير المؤسسة، إذ يقومون بتوظيف مختصين في التسيير و الإنتاج للقيام بتلك المهمة إذن فهم ليسوا بأصحاب المهنة، وقد كانوا في الأصل تجارا كبارا.

2ـ دراسة جيلالي ليابس : ذهنية المقاولين الجزائريين:

قام "جيلالي ليابس" بدراسة طبقة المقاولين كونها طبقة برجوازية صناعية بدأت تتكون في مجتمعنا، و أعطى لنا من خلال دراسته أهم مواصفات المقاول الجزائري والذهنية التي يستخدمها لممارسة نشاطه الصناعي.

وقد عرف المقاول على أنه: " الشخص الذي تتمثل وظيفته الأساسية في تجميع ،ثم تسيير و أخيرا إعادة إنتاج العوامل المكونة للعملية الإنتاجية "[50]

و حسب الباحث فإن الطبقة البورجوازية الصناعية الجزائرية قد تشكلت بفضل فسح المجال لها من طرف الدولة لممارسة النشاط الصناعي و هذا ما سمح لها بتجميع رأسمال صناعي خاص، حيث وضع الباحث فرضية مفادها أن: " وجود رأسمال خاص هو الشرط المادي لوجود برجوازية صناعية هذه

[50] -LIABES (Djillali) : Entreprises entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie : Sociologie de l'entreprendre, DEA ,1988,Tome 1,P144

البرجوازية تحمل و تحقق بوجودها نموذج و مشروع إجتماعي برجوازي متمثل في حرية أخذ المبادرة » [51]

وعليه، فإن الدولة تساهم بصفة غير مباشرة في تشكل و هيكلة هذه الطبقة من المقاولين، و هذا ما أدى جعل هذه المؤسسات تشعر بأنها مرتبطة و تابعة للممارسات التي تقوم بها الدولة (إيديولوجيا ، سياسيا ، قضائيا و اجتماعيا).

كما توصل الباحث إلى أن هذه الطبقة البرجوازية الصناعية اعتمدت في تبرير نشاطها على ثلاثة أبعاد:

- ✓ المشاركة في بناء الدولة من خلال تطوير الاقتصاد الجزائري وهنا تستعمل إستراتيجية مفهوم المواطنة" Tradition patriotique national" أي: أن هذه الطبقة تساهم في إنشاء اقتصاد متطور و مستقل و سوق وطنية (و لقد تحقق هذا من خلال إحتكار القطاع الخاص لبعض القطاعات الاستهلاكية ، كالبناء ...)
- ✓ البعد الثاني تمثل في"الإستراتيجية اللا سياسوية" (APOLITISME)

وكما هو معروف بأن الإحتكار السياسي للدولة و على هذا الأساس فإن المقاولين الجزائريين هم في علاقة غامضة بين ـ خضوع / إستقلالية ـ مع الدولة ، فمن جهة يطالبونها بحماية التجارة و الصناعة و ينتظرون منها إعادة النظر في نظامهم و تعديل مكانتهم ومن جهة أخرى يريدون إبعادها و ذلك بالحرية في أخذ المبادرة.

---

[51] – LIABES (Djillali) : capital privé et patrons **d'industries en Algérie (1962–1982)** ,CREA , Alger , 1984, P111.

✓ الثالث بعد اعتمدته هذه الطبقة هو الأهمية الاجتماعية التي تحققها من خلال امتصاصها للبطالة ثم أنها تكمل القطاع العام و تلبي الطلب الموجود في السوق[52]

لكن هل حقيقة يمتص القطاع الخاص البطالة؟

إن القطاع الخاص الصناعي لا يستطيع أن يحقق إنتاجه دون إستغلاله لليد العاملة لإستخراج فائض القيمة " Plus value" و يستخدم المقاول في ذلك عدة إستراتيجيات.

فمن خلال دراسته توصل "جيلالي ليابس" أن الخواص يستعملون السياسة التوافقية " Syncrétisme " لتسيير الموارد البشرية[53] كيف ذلك؟ يعني أنهم يقومون بمزج ما هو حديث أي: المصنع حديث من حيث التكنولوجيا و علاقات الإنتاج التي تحدده مع ما هو "تقليدي" أي: أن رب العمل يستعمل علاقات السيطرة التقليدية : من علاقات قبلية جهوية، التوظيف الإنتقائي... وهي عبارة عن وسائل أساسية للتخفيف من حدة المقاومة العمالية (الـحركات النقابية) وتكوين الجماعات العمالية التي تقوم برفض الأوضاع القائمة و المطالبة بتغييرها.

و بالتالي فصاحب المصنع يقوم بترسيخ سلوك إنضباط للعمال داخل المؤسسة لذلك يستعمل استراتيجية أخرى هي الأخذ بعين الإعتبار "العوامل الدينية" كوسيلة لإدماج العمال في المصنع كأن يخصص لهم مكانا للصلاة أو

---

[52] – **Ibid** ,P553

[53] – LIABES (Djillali) : « **le secteur privé base économique d'une bourgeoisie** » **In débats et critiques**,AARDES,N°1 Novembre 1978, Alger ,P22 [3-27]

يعطي لهم منحة عيد الأضحى...، لأن المقاول الناجح هو من يعمل على توفير كل أساليب الراحة و التركيز لعماله مما يجعلهم يحرصون على جودة و إتقان عملهم، و إن كان ذلك يختلف حسب تركيبة كل مجتمع، بل هناك من أرباب العمل اليوم من يوفر لعماله أمورا غير مهمة، مثلا نجد في بعض المؤسسات للخياطة إستعمال العاملات للمذياع أثناء ساعات العمل و رب العمل لا يمانع ذلك، قصد تشجيع عماله فما بالك بما ذكر الباحث؟

كما أن هناك استراتيجية أخرى يستعملها المقاول الجزائري للتحصل على الأرباح هي " الإستغلال المزدوج للمكانة الإجتماعية للمرأة "[54] أي: أنه يقوم بتشغيل المرأة في منزلها بدون أن يصرح عنها (خاصة الخياطات فمعظمهن تعملن في المنزل).

ومنه فإن " المقاول الجزائري يأخذ من القيم الإجتماعية التي يستثمرها و يعطي له طابعا عصريا لكي يستغل اليد العاملة" [55]

تجدر الإشارة إلى أن "جيلالي ليابس" توصل (مثل جان بيناف) إلى أن المقاولين الجزائريين يؤسسون "شراكات تقليدية عائلية" أي: أن أعضاء نفس العائلة ينشؤون مؤسسة مبنية على توحيد الأهداف و رؤوس الأموال.

و فيما بعد أصبحت شركات بين أعضاء "FLN" و "ALN" و هي حديثة العهد والتي أصبحت موجودة بفضل البنوك التي تسهل هذه المهمة وذلك بإيجاد العلاقة بين رؤوس أموال عدة ، أي: بين المهندس الذي يأتي بتجربته المهنية

---

[54] –**Ibid**, P104

[55] -**Ibid**, P105

و علمه النظري و التطبيقي و علاقاته التي أقامها أثناء حياته المهنية و صاحب الرأسمال الذي يأتي بمشروعه و يموله بالمال و وسائل العمل.

و يهدف المقاولون من خلال هذه الشراكات إلى إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم يكون لها وزن كبير على الصعيد الخارجي .

كما توصل "جيلالي اليابس" إلى أن للمقاولين الجزائريين خصوصيات يمتازون [56] بها، أهمها استعمال الذهنية العائلية لإنشاء المؤسسات و كذا استغلال اليد العاملة المشغلة لإستخراج فائض القيمة، و ذلك بالأخذ من القيم الإجتماعية التقليدية و إعطائها طابعا عصريا.

من خلال تناولنا لدراسة كل من "جيلالي اليابس"و"جان بيناف" نستنتج أن هناك تقاربا بين وجهة نظر كل من المفكرين.

كما ان الأصول الإجتماعية والمميزات التي يمتاز بها المقاولون الجزائريون هي خاصة بمقاولي سنوات السبعينيات، إذ يمكننا أن نقول عنهم أنه لم تتكون لديهم ذهنية المقاولة، فيا ترى الآن هل تكونت؟ و هاتان الدراستان فسرتا لنا الظروف الخاصة التي ساهمت في تشكل هذه الطبقة البورجوازية الصناعية في الجزائر، وكذا تفسير الإستراتيجيات التي يستعملونها لإنجاح نشاطهم و التحصل على مكانة أساسية في المجتمع الجزائري.

بالإضافة إلى ذلك تطرق أحمد بو يعقوب إلى مقاولي سنوات التسعينيات بحيث أراد معرفة ما اذا كانت هذه الطبقة من الفاعلين قادرة على

---

[56] - LIABES (Djillali) : « **le secteur privé base économique d'une bourgeoisie** » **In débats et critiques**,AARDES,N°1 Novembre 1978, Alger ,P22 [3-27]

التحول إلى فاعلين إقتصاديين حقيقيين ؟ وقد تعرض إلى مختلف خصائص المقاولين الجزائريين فوجد أنهم يمتازون بصغر سنهم ، ومستوى تعليمي عالي وتراكمت لديهم خبرة كبيرة ناتجة عن التجربة المهنية قبل الشروع في تأسيس المشاريع وهي تجربة متنوعة بين القطاع العام أو القطاع الخاص أو التجارة... إلخ .

و تمثلت أهم النتائج التي توصل إليها هذا الباحث أن هؤلاء المقاولين عبارة عن فاعلين اقتصاديين ويختلفون عن مقاولي سنوات السبعينيات و أغلبهم يرى بأن مستقبل البلاد مرتبط بمستقبل المؤسسة الخاصة كما وجد بأنهم لا يمثلون فئة متلاحمة لا اقتصاديا ولا اجتماعيا و لا حتى من و جهة نظر مشاريع المؤسسة التي يفكرون فيها.

إذن فمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق في بلادنا سمحت بظهور و تطور هذه الفئة من المستثمرين الخواص[1]

و هناك باحثين آخرين تطرقوا إلى دراسة المقاولين الجزائريين الذين استثمروا بمنطقة بوغني (تيزي وزو) هم : سويدي، فرفيرة و عكروف ، هؤلاء الباحثين أرادوا اكتشاف وجود ذهنية المقاولة بمنطقة بوغني و كذا الدوافع التي أدت بهؤلاء الأشخاص إلى ممارسة المقاولة.

من بين أهم الدوافع التي توصلوا إليها و التي أدت بالمستثمرين الخواص إلى إنشاء مشاريع هي : أن المقاول يبحث على الإستقلالية ، حب المخاطرة، أنه ينتمي إلى عائلة مقاولين ، وجود رأسمال ..إلخ[2]

[1] – Bouyakoub (Ahmed) : « **Les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition ; la dimension transnationale** », **In les cahiers du CREAD**, N° 40,1997,CREAD, Alger, P118, [105-119]

كما وجدوا أن تأثير المحيط الاقتصادي والاجتماعي على فعل المقاولة مهم وإلا كيف يمكن تفسير تراكم المقاولين في منطقة واحدة وانعدامهم في مناطق أخرى، لذلك يجب أخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار لدراسة هذه الطبقة الاجتماعية.

ـ نتائج الدراسة

1ـ المسار الإجتماعي للمقاولين الجزائريين

من خلال المعطيات التي جمعناها توصلنا أن المقاولين الجزائريين يتميزون بما يلي:

أغلبهم ويقدرون بـ 38.33 % هم كهول من فئة [41 - 55]أصغر نسبة منهم تخص الشباب المتراوح سنهم مابين [25-40] .

بالنسبة للمستوى التعليمي أعلى نسبة نسجلها عند المستوى العالي 58.33% و أصغر نسبة تعود للمستوى الإبتدائي 10 %.

أكثر من نصف العينة أقاموا تخصص جامعي في التسيير و الإقتصاد 60% و أصغر نسبة في العلوم الطبية.

بالنسبة للتخصص في التكوين المهني للعينة فأكبر قيمة سجلناها في التسيير و المحاسبة و تكوين في نفس تخصص النشاط الذي يقومون به بنسبة 45% لكل منهما و البقية قاموا بتكوين ليس له أية علاقة بالتخصص الذي يمارسونه.

---

[2] – SOUIDI (R) , FERFERA (M.Y) et AKROUF (T) : « **Les entrepreneurs**, **le territoire et la création d'entreprises** : **Enquête de Boughni** » **In les cahiers du CREAD**, N°51, 2000,alger, P 52, [45-70]

- يحسن كل المقاولين الجزائريين اللغة الفرنسية بالدرجة الأولى ثم اللغة العربية و أخيرا الإنجليزية.
- أكبر نسبة من أفراد العينة ينتمين إلى وسط حضري 40% و أصغر نسبة نسجلها في الوسط الريفي (القبائل) 10% .
- بالنسبة لمهنة الأب نلاحظ أن أكبر نسبة نسجلها عند التجار و الحرفيين بتقدير 36.66% و أقل نسبة تخص العمال البسطاء.

خلافا لدراسة جان بيناف في سنوات السبعينات الذي توصل إلى نموذجين للمقاولين يبدو من خلال نتائجنا أننا أمام ثلاثة نماذج من المقاولين الجزائريين يتميز كل نموذج بخصائص أهمها :

يتمثل النموذج الأول للمقاولين في إطارات القطاع العام و معظمهم من فئة الكهول ، لهم مستوى تعليمي عالي و تكوين في ميدان الإدارة و التسيير ، يحسنون ثلاث لغات الفرنسية، العربية، الإنجليزية، وهم من أصل حضري واجتماعي بسيط فقد اشتغلوا بالقطاع العام و اكتسبوا تجربة مهنية كبيرة و معارف واسعة، وعلاقات شخصية متينة، أرادوا تحسين وضعهم المعيشي من خلال إنشاء المؤسسات الخاصة و ممارسة المقاولة.

أما النموذج الثاني للمقاولين فهم الذين كانوا تجارا أو أصحاب مهن حرة، و يتميزون بكبر سنهم و مستواهم التعليمي المتوسط و لهم تكوين في ميدان التسيير و الإدارة يحسنون اللغات الثلاث (الفرنسية ، العربية و الإنجليزية)، وهم من أصل حضري و أصل اجتماعي متوسط كانوا يمارسون التجارة أو مهنة حرة تراكم لديهم المال في نشاطهم الأصلي فحولوه إلى

رأسمال صناعي يريدون الحفاظ عليه و الزيادة فيه و ذلك باستثماره في مؤسسات خاصة.

و فيما يخص النموذج الثالث فهم مقاولون لم يمارسوا أية مهنة بل اتجهوا مباشرة إلى إنشاء المشاريع الخاصة ، يتميزون بشبابهم و مستواهم التعليمي عالي فقد تخصصوا في الإدارة و الاقتصاد يحسنون اللغات الثلاث أصلهم حضري و مستواهم الاجتماعي بسيط يريدون تحسين مستواهم المعيشي و الاستقلالية في حياتهم المهنية كما يتميزون بحب المبادرة و الإستعداد للمخاطرة، و هذا النموذج يعتبر الجيل الجديد للمقاولين الجزائريين.

2 ـ مميزات المؤسسات التي قام بإنشائها المقاولون الجزائريون

نشير هنا إلى أننا تمكننا من جمع كل ما ساهم في تكوين شخصية المقاول من خلال معرفة نوع المؤسسة التي أنشأها، سنعرض ذلك فيما يلي:

إن المؤسسات التي أنشئت من قبل المقاولين الجزائريين المبحوثين هي عبارة عن مؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص ، و هذا الاختيار ينزع من مجالنا المؤسسات العامة و للتعرف على خصائص المؤسسات المنشأة اعتمدنا على أربعة مؤشرات وهي: تاريخ الإنشاء، النشاط، حجم المؤسسة، نوعية المؤسسة قانونيا .

من خلال المعطيات توصلنا إلى أن 40٪ من المؤسسات الصغيرة الحجم ، 31,66 ٪ متوسطة الحجم ،18,33 ٪ من المؤسسات صغيرة جدا و أخيرا 10٪ من المؤسسات الكبيرة الحجم .

بالنسبة للمؤسسات التي أنشأها المقاولين المبحوثين فهي تتوزع كالتالي :

- مؤسسات ذات مهام محدودة (SARL) :36,66 %
- مؤسسات فردية (Personnelle) : 25 ٪
- مؤسسات عائلية : 23,33 %
- مؤسسات ذات أسهم 11,66 %
- المؤسسات ذات الاسم الجماعي (SNC) + مؤسسات محدودة المهام (EURL) 3,35%.

إن أول خطوة يمر بها أي مقاول قبل الشروع في إنشاء مؤسسة خاصة تتمثل في « إيجاد فكرة للمشروع الذي يريد إنجازه ، أي فكرة حول المنتوج أو النشاط الذي سيقوم به»...[57] قبل الإنطلاق في مشروع إنشاء مؤسسة خاصة على المقاول أن يجد فكرة حول المنتوج الذي يريد أن يعرضه في السوق ، و هناك عدة مصادر لفكرة المشروع.

1. اقتراحات المستهلكين (40 ٪) .
2. الإصلاحات و القوانين العمومية التي تقترحها الدولة (10 ٪) .
3. تقييم السوق (25 ٪).
4. آراء الأصدقاء (18.33 ٪).

[57] HIRICH (R.O), PITERS(M.P) : **Entrepreneurship** : **Lancer**, **élaborer et gérer une entreprise** , Economics,Paris, 1991,P24.

.5. الخبرة المهنية (5 ٪).

بعدما تعرضنا إلى خصائص المقاولين الجزائريين نريد الان التعرف على أهم مميزات و خصائص المؤسسات التي أنشأت من طرف هؤلاء المقاولين لكي تكتمل لنا صورة المقاول الجزائري. وكان ذلك من خلال التعرف على تاريخ إنشائها الذي لاحظنا أنه كلما ظهرت قوانين جديدة للإستثمار ؛ إلا و تأتي بتسهيلات جديدة للمستثمرين الخواص، فتتطور معها إنشاء مؤسسات خاصة ، كما أن التغيرات الإقتصادية التي تعرفها الجزائر لعبت دورا كبيرا و إيجابيا اتجاه المقاولين، ففشل القطاع العام فسح المجال إلى ظهور هذه الفئة على نطاق واسع.

فقد وجدنا أن هناك عوامل إقتصادية لعبت دورا في إتخاذ المبادرة للمقاولين الجزائريين من بينها التغيرات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر في الفترة الأخيرة(التسعينات) كانت دافعا للكثير من المستثمرين لإنشاء مؤسسات جديدة و بالتالي ممارسة المقاولة كان دافعا للنموذج الثاني.

أما نقص المنتوج فكان حافزا آخر للإستثمار (خاصة بالنسبة للنموذج الأول) أثناء فترة معينة و هي مرحلة السبعينات و الثمانينات إذ أنها تتميز بنقص في العديد من المنتوجات الوطنية و حتى المستوردة.

و هناك الإعانات المالية كذلك كانت سببا لإتخاذ المبادرة أثناء فترة التسعينات خاصة بالنسبة للنموذج الثالث فهم وليدين هذه الفترة يتميزون بشبابهم و تكوينهم العالي فبعد حصولهم على شهادات عالية فتحت أمامهم كل الأبواب لأخذ المبادرة أهمها الحصول على رأسمال، فهذه المساعدات أصبحت في متناول الجميع مع التسهيلات التي تقدم من طرف البنوك ،فإستغلوا هذه التغيرات لصالحهم و ذلك بممارستهم للمقاولة.

أما بالنسبة لـحجم المؤسسات فهناك شركات صغيرة، متوسطة و أيضا كبيرة بمعنى أن الـمقاولين الـــجزائريين يوفرون مناصب عمل و بالتالي فهم يساهمون في استقطاب اليد العاملة العاطلة.

و فيما يخص الأنواع التشريعية للمؤسسات فقد وجدنا تنوع SARL خاصة عائلية ، SPA و ما نلاحظه هو أن المقاول الجزائري لازال ينشأ مؤسسات عائلية إذن فالعائلة لازالت مركز لإنشاء علاقات إقتصادية إجتماعية في المجتمع الجزائري من قبل المقاولين.

المؤسسات ذات المهام المحددة (SARL) هي الأكثر إنتشارا لأنها الأسهل تشريعيا و لا تحدد عدد المشاركين ، كذلك نجد المؤسسات الفردية فالمقاول يفضل أن يكون المدير و المقرر و المسؤول الوحيد على مشروعه.

إن الشراكات ذات الأسهم قليلة في عينتنا و يمكن تفسيرها بكونها تستلزم عددا كبيرا من الشركاء لتكوين مؤسسات عددهم سبعة(7) و رأسمال لا يقل عن مليون دينار فالنشاط الإقتصادي الخاص يبقى يتميز بالإقتراب العائلي في إنشاء مؤسسات خاصة.

إن معظم المقاولين لهم شركاء يوظفونهم من وسطهم العائلي أو المهني، إذن فلعبت العائلة دورا أساسيا في تسيير المؤسسة وحياتها بالرغم من وجود بعض النزاعات و الخلافات فيا بينهم لكن الروابط العائلية تغطي في معظم الأحيان هذه النزاعات.

أغلب المشاركين هم عبارة عن مسيرين ضمن المؤسسة و هذا لضمان السير الحسن للمؤسسة و للرأسمال ، و كذا الإحتفاظ بأسرار المهنة لكنهم لا يشغلون دائما وظائف هامة كمسيرين بل هناك المساهمين برؤوس الأموال ليس لهم أي دخل في المؤسسة تهمهم الأرباح فقط.

و فيما يخص النشاط فتوصلنا إلى أن هناك تنوع في الـمنتوجات و أصبح المقاولون يستثمرون في جميع الميادين حتى تلك التي كانت ممنوعة عليهم مما أدى إلى ظهور المنافسة بين المستثمرين، و أصبح هناك تنوع و جودة في المنتوج.

في نفس السياق، تعتبر أول خطوة يمر بها أي مقاول تتمثل في إيجاد فكرة المشروع الذي يريد إنجازه ، أي نوعية المنتوج أو النشاط الذي سيقوم به. و قبل الشروع في هذه الفكرة هناك عدة حوافز تدفعه

للإستثمار ، ففعل المقاولة هو عبارة عن قرار شخصي يتخذه المقاول لكنه في كثير من الأحيان هو متأثر بعدة عوامل محيطة به ، إما بمحيطه العائلي

أو المهني و إما بفعل حوافز مادية أو بسيكولوجية و بالطبع من خلال معرفة شخصية المقاول و أصله الاجتماعي ومساره المهني ، يمكننا أن نعرف خصوصيات المقاول الجزائري . فلا شك أن توفر مجموعة من الأسباب يكون دافعا للإنتقال من الفكرة إلى مزاولة الاستثمار فهو ليس بفعل معزول و إنما هي عبارة عن مجموعة فرص تتجمع فيما بينها

فتولد الشجاعة بإتخاذ قرار الاستثمار فأخذ القرار هو عبارة عن نقطة الوصول إلى نضج الفكرة و قابليتها و للتطبيق الذي يكون بصفات مختلفة.

و لعل أهم العوامل االتي دفعت بالمقاولين المبحوثين إلى الاستثمار في المضمون الإقتصادي للسوق، حب المخاطرة، روح الإبداع، الإستقلالية، الربح، النفوذ الاجتماعي، وجود رؤوس أموال، ينتمي إلى عائلة مقاولين وكذا معرفة جيدة للسوق.

بعد إستعراضنا لبعض جوانب إنشاء المؤسسات من طرف المقاولين و هي الـحوافز التي دفعتهم لأخذ المبادرة و جمع الوسائل المـادية

و المالية و البشرية ، كمـــا تمكنا من استخراج بعض الـــميكانيزمات و الإستراتيجيات التي إتبعوها أثناء مسيرتهم المقاولاتية.

للإشارة فإن هناك عدة حوافز جعلت أو ساهمت في تكون ذهنية المقاولة لدى المقاولين الجزائريين ودفعتهم للاستثمار هناك دوافع داخلية خاصة بشخصياتهم كحب الإستقلالية ، روح الإبداع، حب المخاطرة و الربح ودوافع خارجية بما في ذلك العائلة و الإقتصاد.

الخلاصة:

ختاما فإنه من المهم أن ندرك من منظور إجتماعي أن كل جماعة بشرية هي نسيج من معان مشتركة، فإذا أصبحت تلك المعاني منظمة تولدت عملية تلقائية لبناء ذهنية، وتصبح شبكات تبادل الفعل ببطئ و بشكل متزايد شيئا معتادا و روتينيا و من نظم السلوك وتتعزز المهارات الضرورية بإستمرار و يتطور تبادل الفعل و المشاركة و أنشطة بناء الجماعة بحيث تعتبر طرقا مسلما بها. و في ظل ظروف إقتصادية و إجتماعية مناسبة تؤدي كل هذه الجوانب معا و في نفس الوقت إلى تشكيل ذهنية حديثة للمقاولة، و كذا تشكيل طرق جديدة للإنتاج و هذه المؤسسات سوف تؤثر بدورها على إمكان و معدل نمو المجتمع بما في ذلك بناء مصانع و إقتصاد مفعم بالقوة و النشاط.

لقد حاولنا في هذه الدراسة التعرف على شخصية المقاول الجزائري من خلال التطرق إلى **"المقاولين الجزائريين المنظمين"** و إدماجهم في إطار تحليل "**سوسيولوجية المقاولة**". و رغم صعوبة البحث في موضوع يخص المقاولين الجزائريين بصفة عامة إلا أننا تمكننا من تحديد أهم ملامحهم مع العلم أنه لا يمكن الإلمام به في دراسة كهذه نظرا لإختلاف طباع الأفراد و تعدد الإستراتيجيات.

و بقدر ما أظهرت الحالات التي درسناها و الأسئلة التي طرحناها إختلافا عميقا و تفاوتا واضحا فيما بينهم فقد اتضح أيضا ارتباطهم الوثيق فيما بينهم و ذلك بعد التعمق و التحليل، فلقد وجدنا أنفسنا أمام **ثلاثة نماذج** بارزة للمقاولين الجزائريين أين ينفرد كل نموذج منها بخصائص تميزه عن غيره.

فالنموذج الأول للذين كانوا عبارة عن إطارات في القطاع العام، فهم كهول لهم مستوى تعليمي عالي و تجربة مهنية واسعة، هدفهم الأساسي من وراء المقاولة هو الإستقلالية المالية حتى عن العائلة و يعطون أهمية كبيرة للعنصر الإقتصادي و قد مثلت التغيرات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر أهم حافز لهم للإستثمار.

أما **النموذج الثاني** فهم المقاولون الذين كانوا تجارا أو لهم مهن حرة و يتميزون بكبر سنهم مستواهم التعليمي المتوسط، تراكمت لديهم رؤوس الأموال و هدفهم الأساسي من وراء الإستثمار هو الربح الوفير و بأقل التكاليف، هؤلاء يولون إهتمامهم للمحيط الإجتماعي المتواجدين به فقد شكل لهم التضامن العائلي حافزا لأخذ المبادرة.

بينما **النموذج الثالث** للمقاولين الجزائريين لم يمارسوا أية مهنة من قبل، هم شباب لهم مستوى تعليمي عالي دون تجربة في الميدان إهتمامهم ينصب على العنصر الإقتصادي و قد مثلت الإعانات المالية التي منحتها لهم الدولة حافزا لممارسة المقاولة. و هدفهم الأساسي من وراء إنشاء المؤسسة هو تحسين مستواهم المعيشي و البحث عن الترقية الإجتماعية و المكانة المرموقة في المجتمع.

و إنطلاقا من سيرورة التحليل و تأويلاتنا وتفسيراتنا لما أدلى به المقاولون يتضح أن الميكانيزمات التي ساعدت على بروز المقاولين الجزائريين اليوم تتمثل فيما يلي:

1- أن المقاول الجزائري يعمل في حقل من خصوصياته التقيد بضوابط وضغوطات و كوابح مختلفة من الناحية الإقتصادية و

القانونية و السياسية و تتمثل هـذه الأمـــور في عـــلاقته بالإدارة و البنوك.

2- المقاولون الجزائريون لهم عدة أدوار تتراوح بين تسيير و تنظيم المؤسسة و السهر على سيرورة الإنتاج إلا أنهم يستعينون في مهامهم هذه بمختصين في التسيير و الإنتاج كإطارات ومـــهندسين و حتى بالشركاء، كل هذا من أجل السير الحسن للمؤسسة.

3- هؤلاء المقاولون يشغلون يد عاملة شابة إلا أنها تعاني من نقص التأهيل أما بالنسبة للموظفين المؤهلين الذين كانوا يشتغلون في القطاع العام فهؤلاء يقدمون للمؤسسة خدمة مزدوجة، حيث تستفيد من تجربتهم المهنية من جهة و لا تتحمل عبء تكوينهم من جهة أخرى، لذلك يفضلون تـــشغيل يـــد عاملة مجهزة و مكونة و كذا الإستفادة من علاقاتهم الشخصية التي أقاموها أثناء حياتهم المهنية من جهة ثالثة.

4- النشاط الإقتصادي للمقاولين لازال يتميز بالإعتماد على القرابة العائلية في إنشاء المؤسسات الخاصة.

5- روح المبادرة، الإبداع ، الإبتكار ، المخاطرة, التجديد و الصرامة في إتخاذ القرارات هي صفات على المقاول الحالي و المستقبلي أن يتصف بها عند إنشائه لأي مشروع خاص إذا أراد أن يكتب له النجاح.

6- واجه المقاولون الجزائريون أثناء مسيرتهم المقاولاتية عدة صعوبات أهمها المشاكل البيروقراطية ، الأزمة المالية، و صعوبة الحصول

على المواد الأولية و خسارة الصرف إلا أنهم عملوا على تجاوزها و الإستمرار في النشاط و الإنتاج.

7- لجأ المقاولون الجزائريون لإستعمال إستراتيجيات فعالة كمتابعة المنتوج و تجديده و الإبداع فيه عند الضرورة إعتمادا على دراسة السوق، كما أصبحوا أكثر تفتحا على العالم الخارجي لمؤسساتهم حيث لم يعد إهتمامهم مقتصرا على ما يحدث بداخلها فقط بل إتجه للإطلاع على محيطها الخارجي بما في ذلك التعرف على المنافسين و معرفة التجديدات و الإبداعات التكنولوجية من خلال المشاركة في المعارض الوطنية و الدولية.

8- من خصائص هؤلاء أن استثماراتهم اتسعت لتشمل مختلف الميادين و النشاطات, منتوجاتهم أصبحت تتميز بالتنوع و الجودة، فالنوعية الجيدة للمنتوج أهم شروط الدخول في المنافسة.

9- هناك علاقة وطيدة بين المنطقة المختارة للإستثمار من طرف المقاولين الجزائريين و إنشاء المؤسسة الخاصة, فلا يكفي الإستثمار في مشروع ما لتحقيق النجاح و إنما يجب وضعه في محيط إجتماعي ملائم مع مراعاة خصوصيات كل منطقة حتى يستطيع أن يضع لمؤسسته إسما ذا سمعة و شهرة و يحقق له نفوذ إجتماعي كهدف لكل مقاول.

وقد توصلنا إلى نتائج تسمح لنا بالقول بأن ذهنية المقاولة قد بدأت تتكون لدى الجيل الجديد للمقاولين الجزائريين ذلك أن الإستراتيجيات التي أصبحوا يتبعونها في إنشاء و تنظيم و تسيير المؤسسات تبدو أكثر عقلانية من

ذي قبل وتختلف عن تلك التي كان يستعملها مـــقاولي سنـــوات السبعينات.
و بالتالي ساهموا بحق في تكريس و تجسيد روح و نظام المقاولة في الجزائر.
على ضوء ما سبق و تبعا للإستراتيجيات التي أصبح المـقاول الجزائري ينتهجها و التي تميل إلى العقلانية في التنظيم فهل المقاول الجزائري قد أصبح قادرا على التحول إلى طبقة إجتماعية حاملة لمشروع إقتصادي و إجتماعي جديد؟

و بما أن الدولة جد مهتمة بالدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال توفيره لمناصب عمل و زيادة و تحسين في المنتوجات الوطنية, فهل بإمكان المقاول الجزائري أن يكون محرك أساسي و عنصر حيوي في ترسيخ تنمية اقتصادية حقيقية ؟

قائمة المراجع

1 - بريجيت بيرجير، ثقافة تنظيم العمل (ترجمة) محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر ، 1995 .

2 - جيليان جودسل، "منظموا العمل يستعدون للمعركة"، في: ثقافة تنظيم العمل لبريجيت بيرجير تر : محمد مصطفى غنيم، ، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر ، 1995

3- Actes du colloque , Entreprises et entrepreneurs en Afrique, Tome 1 et 2, Harmattan, Paris, 1983

4- ARON (Raymond) : Les étapes de la pensée Sociologique, Gallimard, Paris, 1969.

5- BETTAHAR(Rabah) : Le partenariat et la relance des investissements, Edition Bettahar, Algérie, 1992.

6- BERGERON(L) : Les capitalistes en France, Gallimard julliard, Paris, 1978.

7- BENACHNHOU(Abdelatif): Planification et développement économique en Algérie(1962-1980), EN, Alger, 1980

8- BENISAD(Hocine) : La réforme économique en Algérie, OPU, Alger, 1991.

9- BENISAD(Hocine) : Algérie restructurations et réformes économiques (1979-1993), OPU, Alger, 1994.

10- BOUKHOBZA(Mohammed) : Ruptures et transformations sociales en Algérie, OPU, 2ème Tome, Alger, 1989.

11- BOUZIDI(Abdelmadjid) : 25 questions sur le mode de fonctionnement de l'économie Algérienne,

12- BOUYACOUB(Ahmed) : La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie, Vol 2, Opu, Ben aknoun, 1988.

13- BOUYAKOUB (Ahmed) : « Les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition ; la dimension transnationale », In les cahiers du CREAD, N° 105-119] 40,1997,CREAD, Alger, [

14- CAMPION(JL) : Traité des entreprises privées : Organisation et financement, 8ème Edition, PUF, Paris, 1966.

15- Colloque international de Ghardaïa : Mondialisation et modernisation des entreprises, Cread, Alger, 2000.

16- DRUCKER(Peter) : Les entrepreneurs, L'expansion Hachette, France, 1985.
17- DUYPY(Y) et Autres, Les systèmes de gestion, Vuibert gestion, France, 1989.

18- FAYOL(Henri) : Administration industrielle et générale, Enag, Alger, 1990.

19- GENEREUX(Jacques), BLANC(Edmond) : Analyse du changement social, Edition du Seuil, France, Janvier, 1998.

20- HENRY(Alain) : Les entreprises Africaines face a un environnement hostile, CNRS, Paris, 1995.

21- HENNI(A) : Le cheikh et le patron, OPU, Alger, 1993.

22- HISRICH(Robert), PETERS(Michael) : Entrepreneur ship : Lancer, élaborer et gérer une entreprise, Economica, Paris, 1991.

23- LACHMANN(Jean) : Financer l'innovation des PME, Economica, Paris, 1996.

24- LALLEMENT(Michel) : Histoires des idées sociologiques Tome 1 des origine à weber, Nattan, Paris, 1998.
25- Loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise, Ministère de la PME PMI, 2001.

26- LIABES(Djillali) : Entreprises entrepreneurs et bourgeoisie d'industrie : Sociologie de l'entreprendre, DEA, Tome 1, 1988.

27- LIABES(Djillali) : Capital privé et patron d'industrie en Algérie (1962-1982), Créa, Alger, 1984.

28- MARX(Karl) : Le capital, Garnier, Paris, 1969.

29 - MAUFRED F.R .Kets De Vries : « Un Rebel créatif » :In Les Echos (Le quotidien de l'économie) ,France,1996.
30- MENDRAS(Henri), FORSE(Michel) : Le changement social :tendance et paradigmes,Armand colin,Belgique,1991.

31- MENGUET(Guy) : « Entreprises émergentes et entrepreneurs :Contribution à une Sociologie de l'Entrepreneuriat » : In

Colloque International de Ghardaïa :Mondialisation et modernisation des entreprises ,CREAD , Alger , 2000.

32- MOURGUES(Nathalie) : Le choix des investissements dans l'entreprise, Economica, Paris, 1994.

33- PAPILLON(Jean Claude) : Economie de l'entreprise : de l'entrepreneur à la convenance, Management, France,2000.

34- PENEFF(Jean) : Industriels Algériens, CNRS, Paris, 1981.

35- SERVIER(Jacques) : La passion d'entreprendre, Edition Rocher, France, 1991.

36- SHUMPETER(Joseph) : Capitalisme, socialisme et démocratie, Payot, Paris, 1951.

SOUIDI (R) , FERFERA (M.Y) et AKROUF (T) : « Les entrepreneurs, le territoire et la création d'entreprises : Enquête de Boughni » In les cahiers du CREAD, N°51, 2000,alger, [45-70]

37- TANGAOUI(Rachid) : Les entrepreneurs marocains : Pouvoir et modernité, France, 1993.

38- THIETART(Alain) : La stratégie d'entreprise, Mc grawhill, France, 1983.

39- VERIN(Helene) : Entrepreneurs entreprises : Histoire d'une idée, PUF, France, 1982

40 - WEBER(MAX) : L'étique protestante et l'esprit du capitalisme, Plon, Paris,1921 .

دور الزوايا في الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي

أ. د أحمد براح
أستاذ جامعي الجزائر

أهمية الدراسة :

لقد حاولت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر طمس الشخصية العربية الإسلامية، ومن ثم الاستحواذ على خيرات البلاد ، وثروات العباد فها هو الرحالة بوجولة وهو صديق أحد الجنرالات الذين قادوا الحرب الاستعمارية في الجزائر الجنرال بيجو يقول: "إن الحروب التي نقوم بها في إفريقيا إنها هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية".[1] ويؤكد هذا القول أيضا عالم الاجتماع الكسيس دي توكفيل عام 1847 حيث قال: "لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على مداخليها(أملاك الأوقاف)، وذلك بتحويلها إلى أشياء أخرى، عكس الأشياء التي كانت قد خصصت لهان لقد أضعنا المراكز الخيرية، أهملنا المدارس، شتتنا الزوايا، أطفئت الأنوار من حولنا، وقد انتهى انتقاء وتوظيف رجال الدين والقضاة، أي أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، وأكثر تشتتا وأكثر جهلا وهمجية مما كان عليه قبل أن يتعرف علينا"[2].

كل هذه الأقوال تشير إلى أن الهدف الأساسي من هذه الحروب هو طمس المعالم الثقافية للمجتمع الجزائري، إلا أن الجزائريين قد قاوموا ذلك بشتى الطرق، فها هي مثلا الطرق الصوفية أو ما يسمى بالزوايا في الجزائر تجند أكثر من 25 ألف متطوع لمساندة الداي حسين الحاكم العثماني للجزائر ضد الجيوش الفرنسية.

تساؤلات الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الطرق الصوفية أو ما يعرف بالزوايا في الجزائر في نشر التعليم الديني كوسيلة من وسائل الحفاظ على الشخصية الاسلامية للجزائر، والدفاع عن المجتمع مما هوأجنبي، والحفاظ على الهوية العربية الاسلامية للمجتمع الجزائري، من خلال ما تلقنه من تعليم قراني يهدف أساسا إلى محاربة المدارس الفرنسية التي كانت تحاول طمس الشخصية الجزائرية، وإدماج المواطنين في الثقافة الأوربية.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الزاوية:

يقصد بالزاوية عند أهل الجزائر، تلك الصدقات الجارية التي يحتسبها الشخص في حياته، وبعد وفاته من خلال نص موثق، ومحدد لينتفع بها عامة الخلق، ويحبس لهل جملة من الأملاك، ولها مكان وموقع خاص، ويشرف عليها الشخص المؤسس ذاته في حياته وبعد وفاته يتعاقب عليها مقدمان على التوالي.[3]

تنقسم الزوايا إلى ثلاثة أنواع :

- زوايا الضيافة : ومهمتها إيواء الضيوف، وعابري السبيل، وحتى المشردين من عامة الناس الذين ليس لهم مكان يؤويهم.
- زوايا العلم: مهمتها التعليم فقط، والمعرفة بالمدارس ، فتقتصر على التعليم دون الإيواء والإطعام زوايا الضيافة والعلم معا: وهي المقصودة في دراستنا هذه، وهي تقوم بمهمتين وهما: التعليم، والإيواء وإطعام الطعام للزائرين والطلبة على حد سواء.

يعرف الدكتور أبو القاسم سعد الله الزاوية بقوله: "الزاوية في اللغة من زوى، وزوى الشيء يزويه، نحاه فتنحى، وزويت الشيء، جمعته وقبضته، وانزوى القوم بعضهم إلى بعض، إذا تدانوا وتضاموا، والزاوية جمعها زوايا"(4)

أما في دراستنا هذه فإننا نعني بالزاوية المكان المحاط بجدران وسقف، معد لتحفيظ القران الكريم وشتى المتون، وتدريس العلوم الشرعية واللغوية....الخ

نظرة تاريخية عن نشأة الزوايا في المغرب العربي

عرفت الزوايا في أوائل القرن الثامن الهجري، وكانت تطلق على مكان معد للعبادة، كالمسجد وتشتمل على المرافق للطلبة المجاورين بها، وإيوائها للواردين عليها وعابري السبيل.

ويذكر بعض المؤرخين بأن الزوايا عرفت في المغرب العربي بعد القرن الخامس الهجري، وكانت تسمى في البداية بدار الكرامة، ثم عرفت فيما بعد بأنها مؤسسة لرؤساء الطرق الصوفية، يجتمع فيها مريدوهم لذكر الأوراد. كما كانت تتخذ مأوى لطلبة القران والعلم، إلى جانب بقية الزوار الذين يقصدونها

للاستفتاء والصلح بين المتخاصمين، وقد انتشر هذا النوع من الزوايا بكثرة ابتداء من القرن العاشر الهجري .

لقد لعبت الزوايا دورا رياديا في محاربة الدخيل- إبان الاحتلال الفرنسي- ونشر الثقافة العربية الإسلامية، وتعاليم الدين، وتحديا لفرنسا التي كانت تحاول نشر الديانة المسيحية، وذلك من خلال إيواء اليتامى والفقراء في المنازل التي أقامها المبشرون خصيصا لهذا الغرض، كما بنت فرنسا مدارس لتعليم اللغة الفرنسية والديانة المسيحية. لقد حاربت الزوايا والطرق الصوفية هذا المد التبشيري من خلال تعليم اللغة العربية، ونشر الثقافة الدينية، والتعليم القرآني، وقد نجحت في ذلك إلى أبعد الحدود وذلك باعتراف الكاردينال لافيجري وهو أسقف الجزائر آنذاك عام 1870 حيث قال: "إننا خسرنا في بلاد القبائل (وهي منطقة الأمازيغ في الجزائر) ما حققناه في لبنان"(5).

لقد كانت فرنسا تظن بأنه بمجرد القضاء على هذه الزوايا فإنها ستقضي على الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين، لأنها كانت تعتقد بأن هذه الزوايا هي عبارة عن محاكم تفض النزاعات بين أفراد الشعب، وبالقضاء عليها، واستبدالها بمحاكم أخرى وبحكم فرنسي، فإنها ستقوض العلاقة بينها وبين المواطنين. يقول إسماعيل أوربان وهو أحد أعوان الجيش الفرنسي في الجزائر: "من السهل الاعتراف بان احد أكبر العوائق التي سنجدها أمامنا عندما نعمل على غرس السلطة الفرنسية في بلاد جرجرة (منطقة الأمازيغ) هي وجود عدد كبير من الزوايا الذين يفهمون بأن دورهم المهم هذا سيزول في اليوم الذي يقوم فيه حكم مركزي في هذه البلاد"(6).

لقد أخطأ هذا الأخير وغيره في التقدير ، إذ اعتقد بأن العلاقة الوحيدة بين هؤلاء والسكان هي علاقة الحاكم بالمحكوم، وفي الحقيقة هي أكبر من ذلك بكثير، بل هي أعمق من ذلك، لأنها علاقة روحية عميقة الجذور، فهؤلاء يمثلون في نظر الأهالي أولياء الله على الأرض، الحاملين لكلمته، العاملين على نشر دينه، فسلطة هؤلاء الأولياء لم تكن مفروضة على السكان، وإنما هم الذين اختاروها بسبب عوامل تاريخية عديدة.[7]

دور الزوايا في الحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية في الجزائر

لقد امن الشعب الجزائري خاصة، وشعوب منطقة المغرب العربي عامة بالدين الإسلامي الحنيف، وصدقوا به ،وبمبادئه العليا عن اقتناع ومن أعماق القلب منذ أن وصل عن طريق الفاتحين المسلمين الأوائل، وقد بذلت شعوب المغرب العربي النفس والنفيس من أجل إيصال هذه الرسالة الخالدة إلى قارة إفريقيا شرقا وغربا، وفي أعماق الصحراء الكبرى وما وراءها جنوبا، وفي بلاد الأندلس، وصقلية، وجنوب ايطاليا بأوروبا خلال عصر الفتوحات، كما شاركت شعوب المغرب العربي مشاركة فعالة في إثراء الحضارة العربية الإسلامية في مختلف جوانبها الفكرية، والعلمية الدينية والأدبية على امتداد التاريخ الإسلامي حتى اليوم.

يتضح ما تحدثنا عنه سابقا جليا، في كثرة المؤسسات العلمية، والدينية، والتعليمية، التي لا تخلو منها قرية، أو عرش في أنحاء المغرب العربي، وفي كثرة العلماء ومنهم الفقهاء، والأصوليون، والمحدثون، والبلغاء، والكتاب، والفلاسفة، والشعراء، وغيرهم.

لقد زخرت الكثير من مناطق الجزائر بازدهار الفكر والثقافة والتعليم وكثرة المؤسسات العلمية والتعليمية، ولعل الزوايا كانت أحد أهم تلك القلاع العلمية التي حافظت على الشخصية المحلية من المسخ، خاصة في ظل الاستعمار الفرنسي[8].

لقد ميز العهد العثماني في الجزائرانتشار الطرق الصوفية، وكثرة المباني المخصصة لها.وكانت كل مدينة كبيرة أو صغيرة محروسة بولي من الأولياءنفهاهي مدينة الجزائر العاصمة تعج بالزوايا والأضرحة، فبالإضافة إلى زاوية وضريح عبد الرحمان الثعالبي، وزاوية عبد القادر الجيلاني، هناك قائمة طويلة أخرى منها زاوية سيدي محمد الشريف، وزاوية سيدي أحمد بن عبد الله الجزائري صاحب "المنظومة الجزائرية"، وسيدي الجودي، وسيدي جمعة، وسيدي الكتاني ، وسيدي السعدي.

أما مدينة قسنطينة، وهي من أكبر المدن الجزائرية، والتي تضم حاليا جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، فقد عد بها أكثر من ست عشرة زوايا، فهناك زاوية سيدي الكتاني، وسيدي ألمناطقي، وسيدي عبد المؤمن، وسيدي مسيد، وسيدي مخلوف، وسيدي ميمون، وسيدي عفان، وسيدي راشد، وسيدي التلمساني. كما أنتشرت في كل من مدن تلمسان ، وبجاية، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الزوايا كان يفوق عدد المساجد والمدارس[9] حيث بلغ عددها في مدينة تلمسان لوحدها في أخر العهد العثماني أكثر من ثلاثين.

لقد كانت الزوايا في الريف تقوم بمهمة التعليم أساسا بجميع مستوياته، فالزاوية القشاشية قد تحولت تدريجيا إلى مدرسة عليا أو معهد، ومن الزوايا التي لعبت دورا أساسيا في نشر التعليم خارج الجزائر العاصمة زاوية الفكون

بقسنطينة، وزاوية مازونة بالغرب الجزائري، وزاوية عين الحوت بتلمسان، وزاوية التواتي ببجاية وغيرها. غير أن معظم زوايا المدن كانت معطلة عن مهمة التعليم نظرا لانتشار المساجد والكتاتيب والمدارس المتخصصة. لذلك كثرت في المدن الأضرحة، والقباب، والزوايا التي كانت تؤدي دورا اجتماعيا أكثر منه تعليميا، فهي مزارات لمختلف الشرائح الاجتماعية، فقد كانت تؤدي وظائف اجتماعية، حيث تلتقي النسوة لعقد صلات اجتماعية. كما أنها كانت مأوى للفقراء والعجزة والغرباء، وحماية الهاربين إليها من المجرمين والسياسيين المغضوب عليهم، فقد كان الولاة والعامة يعتقدون في حصانة حمى الزاوية.

كان بناء الزاوية يختلف عادة عن بناء المسجد والمدرسة، فالزاوية غالبا ما جمعت هندسة المسجد والمنزل، وهي في الجملة قصيرة الجدران، قليلة النوافذ، كما أن شكل الزاوية كان يوحي بالعزلة والتقشف والهدوء أكثر مما يوحي بالاختلاط والثراء والحركة[10].

دور الزوايا العلمي:

لقد كانت هذه الزوايا قلاعا للعلم، وأصدق وصف وصفت به ما ذكره الدكتور سعد الله أنها"دار علم وتقوى" كما قال عنها اخر بأنها "كبيرة القدر، كثيرة البذر، ويقصدها المتعلمون والمضطرون، وشهرتها تغني عن التعريف".

من خلال الاطلاع على كتب التاريخ، وتراجم القطر الجزائري يتضح لنا العلوم التي كانت تدرس في الزوايا وهذه المواد هي :

- القران الكريم
- الحديث الشريف، وخصوصا صحيح البخاري، ومختصر أبي حمزة، وكتاب الشفا للقاضي عياض، وبعض كتب السنن كسنن أبي داوود.
- مصطلح الحديث بألفية العراقي
- الفقه المالكي
- التوحيد أو علم الكلام بالمنظومة الجزائرية وعقائد السنوسي الثلاث ومنظومة ابن زكري
- أصول الفقه بجمع الجوامع للسبكي ومختصر ابن الحاجب الأصلي، ومفتاح الشريف التلمساني.
- القراءات بمنظومة الجزري والخراز وابن بري وكتاب اسقاط التدبير له أيضا وكتب زروق الفاسي.
- الوثائق منها الوثائق البونية، المهذب الرائق لموسى المازوني والعقد المنظم للحكام لابن سلمون.

أما علوم اللغة فقد كانت لا تخرج عن المواد التقليدية:

- النحو بالاجرومية والفية ابن مالك وشروحها كالمكودي.
- الصرف بلامية ابن مالك في التصريف.
- فقه اللغة
- البلاغة بجوهرة الأخضري وحواشي السعد التفتازاني، ومتنه، وتلخيص المفتاح.
- العروض بالخزرجية مع شرحها للشريف الغرناطي.
- المنطق بالسلم المرونق للأخضري، وتهذيب السعد والجمل للخونجي ومختصر السنوسي[11]

خاتمة:

كل ما ذكر سابقا يدل على الدور الهام الذي قامت به هذه الزوايا في وسط الساحة العلمية، وذلك بما قدمته من برامج تعليمية مفيدة في نشر العلم وطمس الجهل، حيث ساهمت في تنشئة الأجيال تنشئة إسلامية، ومهما قيل عنها ومهما كتب فقد لا نستطيع أن نفيها حقها، فيكفيها فخرا، أنها كانت سببا من أسباب الحفاظ على العقيدة ، واللسان في بلد حاولت فيه فرنسا بشتى الوسائل القضاء على اللغة العربية وعلى الشخصية الاسلامية

مراجع البحث:

1- عبد الرحمان مصطفاوي، دور الزوايا والطرق الصوفية في المقاومة الشعبية للإحتلال، في رسالة المسجد، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية في الجزائر، عدد 8، شعبان1429ه، أوت 2008، ص63.

2- نفس المرجع ، ص64.

3- الشيخ مولاي التهامي الغيثاوي، اهتمام زوايا منطقة الصحراء بالقراءة والخطابة، في رسالة المسجد، مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، عدد2، شعبان 1428ه، أوت 2007، ص48

4- خالد بوشمة، زاوية مجاجة ودورها العلمي والجهادي، في رسالة المسجد، عدد2، ص ص 61- 62

5- محمد سي يوسف، العامل الديني في مقاومة الاستعمار الفرنسي لبلاد القبائا إلى غاية1857، المرجع السابق، ص ص 31- 32

6- نفس المرجع، ص 32

7- نفس المرجع ص 32

8- يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص 24

9- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ص265- 266

10- أبو القاسم سعد الله ، نفس المرجع ، ص ص270- 271

11- خالد بوشمة، مرجع سابق، ص ص69- 70

منظومة القيم الصوفية

تجليات التربية الصوفية الاجتماعية

د/ أوسرير محمد
أستاذ محاضر
بـ جامعة البليدة 2

ملخص المقال

تعتبر التجربة الصوفية في تاريخ الإسلام ثورة روحانية حقيقية أحدثت تغيرات عميقة في مسار الحضارة الإسلامية و في مسار التعامل مع الإسلام نفسه، و إذ لا يمكن اعتبار التصوف دينا مستحدثا و جديدا، و لكن يمكن القول بأنه فهم جديد للإسلام و رؤية حديثة له و لمظاهره التعبدية والأخلاقية و التصورية، فقد استطاع التصوف من خلال قراءته الجديدة للنصوص الشرعية أن ينتج قيمه الخاصة و يبلور آليات تربوية دقيقة تعمل على توريث هذه القيم و الإقناع بها و من ثم الحفاظ على استمراره و توسيعه و الدعوة لنفسه كنموذج يستطيع أن يفعل قيمه لحل الكثير من المشكلات الأخلاقية و الاجتماعية و النفسية للمجتمعات الإنسانية المعاصرة، على الرغم من الكثير من الإلتباس الذي يحوم حول حقيقته خاصة في علاقته مع الحياة الاجتماعية في صورتها المادية و التي يعتقد بأنها لا تتوافق مع جوهر التصوف.

1 ـ مقدمة :

تعد التربية الصوفية القيمية خبرة مضافة إلى طرائق و منهجيات التعامل مع ملكات الإنسان المتنوعة و ترتيبها و نسجها وفقا لسلم من القيم يتيح من الناحية الإستراتيجية إنتاج سلوك إنساني اجتماعي سوي و منضبط ، فالتصوف الإسلامي يتمتع بقدرة لا متناهية في إنتاج قيمه الخاصة و الدفاع عنها و نقلها عبر الأجيال المختلفة و إقناع الغير بجدواها في معالجة مختلف الأمراض و العلل النفسية و الاجتماعية .

و عند الخوض في تحليل جوهر و طبيعة القيم الصوفية و كيفيات التنشئة عليها تتجلى لنا الحاجة الملحة و المتزايدة في مجتمع اليوم إلى التشبع بالقيم الإسلامية و توظيفها في تسيير حياتنا بتعقيداتها النفسية و الوظيفية البنائية، مع ما يلزم ذلك من تمحيص و تدقيق و تحقيق تفاديا للإنحراف و الشطط الذي وقعت فيه في بعض الطرق، فالرموز الحضارية و الروحية المنبثقة عن هذه القيم تدفع بالفرد و المجتمع معا إلى التناغم و التكامل الوظيفي في إطار من الهدوء الذي يحفظ وحدة و سلامة و توازن البناء الاجتماعي و يؤمن عملية التطور من الإنزلاقات .

2 ـ بنية القيم في المنظومة التربوية الصوفية :

نسجل بداية أن الانشغال بالقيم يقتضي تحديد مفهوم واضح و دقيق لها حتى يتسنى معرفة أهميتها، خاصة من الناحية التربوية، و عليه فإن القيم هي الأرضية التصورية التي تبني المعتقدات و المبادئ لدى الجماعة و الأفراد حيث تحدد نوعية سلوكا تهم و مزايا أخلاقهم و تصرفاتهم حيال الأفكار و الأشياء و الموجودات المحيطة بهم، أي أنها الإطار الذي يضبط السلوك الإنساني من ناحية الصواب و الخطأ و الملائمة مع الثقافة الغالبة اجتماعيا و تحقيق غايات

المجتمع في الاستقرار و التوازن، لذلك فهي تعتمد على التنشئة الاجتماعية لتحقيق ارتباط الأفراد بها وجدانيا و سلوكيا رغم ما يمكن أن يطرأ عليها من تعديلات، وانطلاقا من هذا المفهوم يظهر جليا للعيان أهمية القيم من الناحية التربوية على اعتبار أن الحياة الاجتماعية هي مجال واسع من العلاقات و التفاعلات، الأمر الذي يستوجب ضبطها و رسم حدودها بوضوح من طرف القيم التي تسمح بإزالة التشنجات المحتملة و منع التجاوزات، فالقيم توظف من الناحية التربوية قصد خفض حدة التوتر و الصراع داخل المجتمع و قيادته نحو التضامن و التعايش.

و انطلاقا من هذا المنظور تصبح التربية القيمية الصوفية ظاهرة ثقافية متكاملة المعالم تمثل محضنا حقيقيا لتنمية الحياة الروحية عن طريق ممارسة مبدئي التخلي و التحلي للوصول في النهاية لبناء شخصية مسلمة متينة العقيدة سليمة الفهم وسوية السلوك بالمنظور الصوفي .

غير أن الإمام **القشيري** في كتابه لطائف الإشارات يذكر أن أكثر تجليات التربية القيمية عند الصوفية يمكن أن تتشكل في مفهوم الإستقامة التي تجعل الصوفي لا تطفئ معارفه أنوار ورعه و لا يضيع شيء من أكمام الشرع(□سم) ذلك أن صفاء الروح و نقاء الإيمان هو المحرك الأساسي الذي يحقق أهداف التربية ويرتقي بالصوفي من مقام إلى آخر في مجال السلوك الاجتماعي كما يرتقي في مقامات الروح و العبادة، و لعل الإستقامة هنا تشمل أيضا السلوك بعملياته المختلفة من فعل وتفاعل و علاقات اجتماعية التي تبنى على أساس الإقتداء بقيم الإسلام و أخلاق النبوة التي تعد المرجع الأول و الأساسي في

تجسيد معاني الإستقامة، وهذا ما يشير إليه **التفتا زاني** حين يصنف صوفية القرنين الثالث والرابع هجري بالأرقى من حيث التزام المتصوفة وامتثالهم لأخلاق النبوة و الاستقامة عليها، حيث يقول " والكلام في الأخلاق ومعانيها كالمجاهدة و التوبة و الصبر و الرضا و التوكل و التقوى و الرجاء و المحبة وغير ذلك، و النفس وعللها و السلوك و آدابه ومراحله ، حظ مشترك بين صوفية القرنين الثالث و الرابع هجري "[59]، و هكذا فإن غير أن الإمام **القشيري** في كتابه لطائف الإشارات يذكر أن أكثر تجليات التربية القيمية عند الصوفية يمكن أن تتشكل في مفهوم الإستقامة التي تجعل الصوفي لا تطفئ معارفه أنوار ورعه و لا يضيع شيء من أكمام الشرع[60] ذلك أن صفاء الروح و نقاء الإيمان هو المحرك الأساسي الذي يحقق أهداف التربية ويرتقي بالصوفي من مقام إلى آخر في مجال السلوك الاجتماعي كما يرتقي في مقامات الروح و العبادة، و لعل الإستقامة هنا تشمل أيضا السلوك بعملياته المختلفة من فعل وتفاعل و علاقات اجتماعية التي تبنى على أساس الإقتداء بقيم الإسلام و أخلاق النبوة التي تعد المرجع الأول و الأساسي في تجسيد معاني الإستقامة، وهذا ما يشير إليه **التفتا زاني** حين يصنف صوفية القرنين الثالث و الرابع هجري بالأرقى من حيث التزام المتصوفة وامتثالهم لأخلاق النبوة و الاستقامة عليها ، حيث يقول " والكلام في الأخلاق ومعانيها كالمجاهدة و التوبة و الصبر و الرضا و التوكل و التقوى و الرجاء و المحبة وغير ذلك، و النفس وعللها و السلوك و آدابه ومراحله ، حظ

مشترك بين صوفية القرنين الثالث و الرابع هجري "[61]، و هكذا فإن قيمة الإقتداء بالنبي صلى الله عليه و سلم عند الصوفية هي أعلى درجـات الأدب و أوسع باب الأخلاق.

و نجد أن **الجنيد** شيخ الطريقة يوضح بصورة جلية التربية القيمية عند الصوفية حين يشير إلى أركان التصوف في ثلاثة أبواب عليها مدار الإلتزام و التعليم، فيقول "التصوف ذكر مع اجتماع، ووجد مع سماع، وعمل مع إتباع "[62] ، فالحقيقة الصريحة في التصوف عند الجنيد هي العمل بما يستدعي ذلك إتباع كلي للشريعة في شتى صور الوجود الصوفي، وحتى يكون التصوف سلوكا اجتماعيا سويا ومقبولا في الوسط الاجتماعي من المهم أن يكون كما يقول الجنيد: "التصوف تصفية القلب من موافقة البرية، ومفارقة الأخلاق الطبيعية، وإخماد الصفات البشرية ومجابهة الدواعي النفسية و منازلة الصفات الروحانية و التعلق بالعلوم الشرعية و استعمال النصح لجميع الأمة و الوفاء على الحقيقة و اتباع الرسول في الشريعة"[63]، فالتربية الصوفية تنحى منحى الربط التوفيقي المتواصل بين الجسد و العقل و النفس و الروح من أجل ضمان شخصية سليمة تستطيع بعد ذلك أن تتفاعل بالشكل المرغوب اجتماعيا مع نوازع النفس ورغباتها ومتطلبات الشريعة وما تقتضيه الحياة الاجتماعية من معاملات و تفاعلات و علاقات و سلوكيات وعلوم واقتداء بمنهج الشريعة الإسلامية.

ومن الملفت للنظر أن التربية القيمية عند الصوفية لا تنطلق مباشرة من النص الشرعي القرآني الكريم أو النبوي الشريف، وإنما تنطلق من طبيعة قراءة وفهم مشايخ الطريقة لتلك النصوص واجتهاداتهم في تفسيرها وشرحها وتأويلها وطريقة كل شيخ في الارتقاء عبر مقامات التصوف، لذلك نلاحظ أن مراحل وأشكال وأدوات التربية الصوفية تختلف من طريقة إلى أخرى، لدرجة أن الطريقة الصوفية هي في الأصل مدرسة خاصة للتربية الأخلاقية وضبط السلوك أو كما يقول **التفتا زاني** "التصوف ما هو إلا طريقة في الـــحياة"[64] ، و معنى هذا أن التصوف قائم على فهم مشايخ الصوفية للنصوص الشرعية من جهة و إلهامات العارفين منهم الذين تنورت عقولهم و انصقلت قلوبهم فتجلى فيها الحق وزهق فيها الباطل[65].

و منه فإن التربية القيمية عند الصوفية تعتمد على التجربة الروحية الشخصية لشيخ الطريقة الذي يعمل على توريثها و إعادة إنتاجها بنفس أشكالها ومضامينها ومقاصدها، مع فارق سيكولوجية الشيخ والمريد، فالأول شخصية كارزماتية تمثل مرجعية وقوة مؤثرة و ذات نفوذ روحي وسلطان مادي كبير، تصنع الحدث وترسم إستراتيجية للاستمرار و البقاء، أما الثاني فشخصية متلقية تابعة ومقتدية باحثة عن الإستقرار و الوصول إلى التوازن .

و في إطار ترسيخ القيم الصوفية فإن منظري التصوف أنتجوا نظرية كاملة في التربية تضمن بناء رؤية واضحة للكون و الحياة و الروح و النفس، فالوعي الصوفي هو منتهى و غاية التربية الصوفية، و هو في الحقيقة الإنتقال بالتصوف

الإسلامي من تجربة فردية إلى ظاهرة اجتماعية، حيث يتم نقل الممارسة الصوفية الفردية إلى الممارسة الجماعية المؤسساتية المنظمة وفق بناء تنظيمي خاص جدا، لذلك تعتمد التربية الصوفية على مفاهيمها الخاصة ونموذجها التحليلي الفريد في الوصول إلى الوعي المطلوب لدى أبنائها، أي إعادة رسم خريطة ممارستهم للإسلام، فطريق الترقي يخضع في مجمله إلى مفهوم المجاهدة وهي الرياضة الروحية الأساسية لكل السالكين وما يلازم ذلك بالضرورة من صحبة شيخ خبير، بما يقتضيه من الخضوع إلى تجربة طويلة وقاسية لتشرب جميع مقامات التصوف، لذلك عرف الإمام **الحارث بن أسد** المجاهدة بقوله : "أصل الطاعة الورع وأصل الورع التقوى واصل التقوى محاسبة النفس و أصل محاسبة النفس الخوف و الرجاء و أصل الخوف و الرجاء معرفة الوعد و الوعيد، ومعرفة أصل الوعد و الوعيد عظم الجزاء و أصل ذلك الفكرة و العبرة "[66] ، وهكذا فإن مفهوم المجاهد في التربية القيمية الصوفية يقتضي مفاهيم جزئية تندرج تحته، و هي بالمنظور السوسيولوجي جملة من السلوكات الفردية و الاجتماعية كالصدق و المعاملة و الحب و الأنس، و يضيف إليها **سهل بن عبد الله التستري** اتباع السنة و التزام الأدب ومصارحة النفس مرة بالترغيب ومرة بالترهيب[67].

وشدد الحكيم **محمد بن علي الترمذي** على أن أصل المجاهدة هو المعرفة، فكلما كانت معرفة الله أكبر و أعمق كلما كان الصوفي أقرب وأفضل حالا وأرفع مقاما، وثمرة المعرفة في آخر المطاف التغلب على النفس و التمكن من

مجاهدتها فتقل و تضعف عن طلب الدنيا و تنقطع عن الشهوات وتقبلت أكثر على الآخرة[68].

وتفضي المجاهدة إلى مفهوم آخر في التربية القيمية الصوفية وهو مفهوم المشاهدة، و تعني التجلي الصوفي في أعلى درجاته و أرقى كراماته، حيث تنكشف أمام الصوفي أسرار الوجود و القلوب و تنفجر عنده ينابيع الحكمة و هذا ما لا تفي به الكتب و علوم الظاهر، لذلك يحلو للصوفي "الخلوة مع الله عز و جل مع حضور القلب بصافي الفكرة"[69] و كثرة الجلوس مع الله للتأمل و الإنقطاع له و الإنفصال عما سواه، وذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف، و يرى **محمد بن علي الترمذي** أن المشاهدة ترجع في الأساس إلى القدرة و الإلهام الذي يمنح للصوفي ويمكنه من الوصول إلى ما في الأشياء من معاني، و هي كما يسميها بصيرة النفس حينما تنزع عنها الهوى فينكشف أمامها الغطاء فتجول في ملكوت الله الأعلى لترى من الحكمة الإلهية مما لا يصح لغير الصوفي العارف[70] ، لذلك يجب أن تقيد المشاهدة بقوة الذكر و القرب من الله عز و جل و الممارسة التصاعدية للرياضة الروحية، على هذا نرى أن **أبو الحسن الشاذلي** يؤكد على ضرورة تحري الجوهر في معاني الكتاب و السنة قبل الإدعاء بالكشف و المشاهدة حيث يقول :"إذا عارض كشفك للكتاب و السنة فتمسك بالكتاب و السنة و دع الكشف و قل لنفسك أن الله ضمن لي العصمة

الكتاب و السنة ولم يضمنها لي في جانب الكشف و لا الإلهام و لا المشاهدة"[71].

و المشاهدة لدى الصوفية ليست رؤية و إلهام فقط بل هي تتجاوز هذا المعنى التقني و التفصيلي إلى معنى وعائي آخر يتمثل في إدراك حقيقة الحقائق أو كما يقول **السهروردي** " العلم بالله صفة الصوفية، و العبادة شغلهم، والتقوى شعارهم ، وحقائق الحقيقة أسرارهم "[72] .

إلا أن هذه المعاني ليست هي نفسها لدى جميع الطرق الصوفية، الأمر الذي جعل المشاهدة و الكشف عند الكثير منهم ضرب من الخرافة و البدع و التجاوزات الشرعية التي جعلت العامة يؤمنون بها و يتخذونها كمسلمات غير قابلة للتكذيب، ومثال ذلك طيران الولي و علمه الغيب و العلاج بالأحجبة و القدرة على تسخير الجن و القدرة الذاتية على الشفاء وغيرها[تر لم] ، و من مساوئ المشاهدة ارتباطها مع بعض المتصوفة بالتنبيه السابق لها كالغناء الذي يوقظ حسبهم نشاط القلب، واعتبار بعض الصوفية أن الولي أفضل من النبي، فالنبي يوحى إليه بواسطة الوحي أما الولي فيوحى إليه مباشرة بالكشف و المشاهدة، غير أن النبي يتجاوز الولي لأنه مطالب بإصلاح الخلق و الصوفي تكشف له الحقائق جزاء رياضته الروحية وتثبيتا له على الطريقة[74].

3 – قراءة سوسيولوجية للتربية على القيم الصوفية الاجتماعية:

لا شك أن التربية القيمية الروحية و الأخلاقية الصوفية لها تأثيرها الكبير في حياة و المريد الصوفي، و هذا ما يتجسد أساسا في حياته الاجتماعية و ممارسته اليومية للتفاعل الاجتماعي، غير أن التصوف لا يترك الممارسة الاجتماعية نتاجا للممارسة الروحية و الأخلاقية فقط بل أنه يصنع و ينتج قيمه الاجتماعية الخاصة، و ذلك من منظور تصوره للكثير من القضايا الاجتماعية مثل التعاون و العمل و الأخوة و الإختلاط و العزلة و التفاعل و غيرها، كل هذه الظـــواهر الاجتماعية يمارسها الـــتصوف الإســـلامي بـــكيفيته النوعية و الشكلية الخاصة، و يمنحها أبعادا و تأويلات مختلفة عن تلك المتعارف عليها في النظام الاجتماعي الثقافي السائد و المهيمن .

و لكي نستطيع معرفة كيف يمارس التصوف التربية على القيم الاجتماعية لا بد في الأساس أن نستجلي رؤية التصوف نفسه للحياة الاجتماعية و طبيعتها و كيفية التعامل معها بحيث لا يجب الإكتفاء بتحليل هذه القيم الاجتماعية وفق منظورنا الخاص، خاصة و أن القيم الاجتماعية و كما سنرى لاحقا هي أكثر القيم التي تثير الإختلاف و التباين بي الطرق الصوفية الإسلامية، و عموما فإن جوهر التصوف قائم على التفرغ للعبادة و الحياة الروحية و ما تقتضيه من خلوة و عزلة و طول تأمل و تفكر، هذا الجوهر يفترض من الناحية النظرية أن التصوف الإسلامي لا يعتني بممارسة الحياة الاجتماعية في إطار البناء الاجتماعي العام، و إنما يختزل هذه الممارسة في إطار النسق الصوفي أو في بنية صغرى هي الطريقة الصوفية، بـــحيث تكون حدود العـــلاقات و التفاعلات الاجتماعية محصورة في نطاق التنظيم الصوفي و لا تتعداها إلى

سائر المجتمع إلا في إطار إشباع الحاجيات الأساسية للنسق الصوفي، غير أن النظرة الواقعية المتفحصة تشير إلى محدودية هذا التأويل، فالتصوف الإسلامي و على مدار تاريخه ارتبط ارتباطا عضويا وثيقا بتاريخ الحضارة الإسلامية في السياسة و الحروب و الإقتصاد و العلوم و الثقافة، فانتشار التصوف و توسع رقعته جاء نتاجا لتوغله الاجتماعي و لفاعلية قيمه في تنظيم المجتمع و ضمان سيرورة تاريخية منضبطة و متوازنة له، مع ضرورة أن نلاحظ هنا أن هذا التعامل الصوفي مع الحياة الاجتماعية يختلف من طريقة إلى أخرى و من ظرف لأخر، و لتوضيح هذه المعاني سنتناول النماذج التربوية القيمية الاجتماعية من المنظور الصوفي التالية :

أ- التربية على قيمة العمل الصوفي: العمل في الثقافة الصوفية مثار اختلاف واسع، ذلك أنه مرتبط بقيمة التوكل و التسليم لله، فنحن أمام ثنائية متناقضة و هي ثنائية التوكل و العمل، بحيث يفرض التوكل عند بعض المتصوفة رفض العمل على اعتبار أن رزق الصوفي العارف من تدبير الله و هو الذي يسوقه له فما عليه إلا أن ينشغل بعبادته، بحيث يقتصر مفهوم العمل الصالح هنا في قضايا العبادة بجميع تجلياتها الروحية و الأخلاقية، أما مفهوم الإسترزاق و كسب المعاش فهذا متروك للتدبير الرباني، و هذا ما تجسده فلسفة التصوف عند **النفري** على وجه التحديد الذي يرى ضرورة عدم الإعتماد على العمل حتى في العمل الصالح بمفهومه التعبدي فطبيعة هذا العمل هي بتوفيق من الله و ليس باجتهاد الصوفي و حرصه، فالإعتماد لا يكون إلا على الله وحده أثناء تأدية العمل الصالح و ليس على الأسباب و كل من ظن أن العمل هو المرشد

إلى الله فقد أخطأ، و من رأى أنه لا مرشد إلى طريق الله إلا الله فقد قام بحق الطريق الصوفي[75].

غير أن **عبد القادر الجيلاني** كان أكثر وضوحا من موقف النفري بحيث نجده يدعو مريديه إلى عدم العناية بالإسترزاق و الإكتفاء بالقليل منه، فليس من شأن السالك الصوفي العناية بما سيلقاه في الغد، بل إن الإنشغال به هو من نقص الثقة في الله ، و قد قال في هذا : "لا تهتم برزقك فإن طلبه لك أشد من طلبك له، إذا حصل لك رزق اليوم فدع عنك الإهتمام برزق غد كما تركت أمس مضى، و غد لا تدري هل يصل إليك أم لا، إشتغل بيومك لو عرفت الحق عز وجل لا شُغلت به عن طلب الرزق"[□□] . و نلاحظ هنا مفهوم العمل و الإسترزاق عند عبد القادر الجيلاني مرتبط بمفهوم الزمن ، فالوجود الإنساني حسبه مقتصر على يوم مضى ساق الله رزقه، و يوم هو فيه، أما الغد فلا وجود له ما دام لم يحصل بعد، و عليه فليس من المعرفة بالله عز وجل في شيء أن تسأله رزق يوم لم يأتي ، فالإسترزاق هنا مرتبط بمفهوم التسليم الكلي لله الرازق و المدبر.

إلا أن الإمام **الشعراني** انتقد كثيرا هذا المنهج الصوفي الداعي إلى التخلي عن العمل و بذل الجهد في الإسترزاق ووصف دعاته بقلة الفهم ، بل نجده في قضية العمل مفكرا واعيا و بحيث يعتبر العمل أكبر واعظ و هو أفصح من أي شيخ أو عالم لأنه يصل بالنفس إلى الحد من كبريائها و يقطع غرورها و يعلمها التواضع، لذلك نجده يقول : "و تأمل الخلق تجد كل واحد نفسه

مكسورة بحرفته، لاسيما الفلاحين و التراسين و الطحانين و غيرهم من سائر الحرف الشاقة، فتجد الفاعل منهم في آخر النهار تهدت أعضاؤه، و ضعفت قوته إلى الطرف الأقصى، فأي شيخ من مشايخ هذا الزمان يقدر أن يوصل شيخا إلى هذا الحد في يوم بكلامه الذي يتكلمه"[77]، بل إنه يتجاوز في نقده لهؤلاء حدود النقد و يعطينا مقارنة غاية في الدقة و الموضوعية تتوغل في نفسيات أدعياء ترك العمل و تفضح مقاصدهم فيقول: "و لعمري أن الفلاحين و أرباب الصنائع أحسن حالا و أقرب إلى الله من هؤلاء المدعين لأن طول عمرهم في أعمال شاقة في نفع الخلق، و هؤلاء المدعون قضوا طول عمرهم ساعون في ضرر الخلق لأنهم يطلبون التميز عن الخلق و التمكين لطريقتهم التي يطلبون "[78]، و مما نستشفه من مقولة الشعراني و تحليله الدقيق الذي قدمه لقيمة العمل الاجتماعية، بحيث يعتبره مقوما أساسيا في عملية التضامن الاجتماعي التي تضمن تقسيما اجتماعيا منضبطا متوازنا للعمل، و في المقابل فإن الفراغ و البطالة هي في الأصل أفات اجتماعية تهدد وحدة و استقرار البناء الاجتماعي و تحدث انحرافا عن القيم الاجتماعية السائدة بحيث تؤدي إلى السعي في تحقيق و إشباع الحاجيات الذاتية على حساب المصالح الاجتماعية المشتركة .

يرى **عبد المجيد الشرنوبي** أن لب التوكل لا ينفي الأخذ بالأسباب و السعي في العمل لضمان شرف المعاش و هذا دأب الصحابة الذين كانوا يتحركون في البر و البحر و يعملون في نخيلهم أخذا بالأسباب فلا يصح لأحد بعد هذا أن يخرج

عن ذلك لأنه لا ينافي التوكل بل يعززه، فطلب الكسب الحلال فريضة شرعية و فضيلة أخلاقية، فمن كمال الإيمان الكسب الجميل الذي تقتضيه الشريعة ، فالتوكل لا يلغي العمل و إنما يجمله و يبارك فيه و ينميه و يجعل القليل كثيرا [79].

هذا و إن شرف الصوفي السالك في استقلاله المادي، فالحاجة و العوز تجعله رهينة من يمده و يعطيه، مما يضطره إلى المراء و المداهنة و الاعتماد على غير الله و هذا كله يتنافى مع جوهر التصوف، فالعمل السبيل الوحيد لكفاية الحاجات و الإستقلال عن إمدادات الناس و ما فيها من تذلل و مسكنة، كما أنه الطاقة البشرية التي أودعها الله في الإنسان للحفاظ على نوعه و عمارة الأرض و ديمومة الحياة التي تعنى فيما تعني دوام العبودية لله، فالعمل بالمفهوم الصوفي ليس كسبا ماديا و ضربا في الأرض فقط، و إنما هو أيضا السعي في ابتغاء فضل الله الذي أودعه في الكدح و السعي طلبا للخير و التعفف و مساعدة الناس، فالعمل بهذا المعنى هو الوسيلة المباركة التي بها بقاء الحياة و بقاء التوحيد و العبودية لله وحده[80]، و عليه فإن التفكير الصوفي يبتدئ من قاعدة الكلية الذي يرفض التجزيء و أخذ مختلف شؤون الحياة منفصلة عن بعضها، و من هذا المنطلق فإن العالم المهني و العالم الروحي إذا كانا غير منفصلين فإن الطاقة الإنسانية تبلغ مداها روحا و مادة، فإذا ما استثمرت كامل قوتي في عملي فإنه يصبح أداة للتحسن و ضروريا مثل ذكر الله فلا يوجد فصل بين العمل و العبادة لأنه يجب أن أعمل لأعيش و يجب أن أتعبد لأتطور في الطريق

الصوفي، و هكذا فإن النشاط الدنيوي و النشاط الروحي موجهان في نفس الإتجاه ، بل إن الجانب الروحي يوظف لتحسين الأداء العملي لأنه يمنحه مسحة من النبل تنفعني في العالم الأخر، و الصوفي الحقيقي يجعل عمله شكلا من العبادة فيؤديه على أحسن وجه، و لا يغش فيه و يقوم به لنفع غيره، و إذا كانت للصوفي رغبة جانحة في الله تعالى فإنه لا يجدها في جزء معين من حياته و إنما في الكل الذي لا يقبل التفتيت و التجزيئ ، فالله عز وجل يجب أن يكون حافزا في كل أفعالنا فلا شيء يغيب عن الحضرة الإلهية، و يرى **أبو سعيد الخراز** أن الصوفي لا يترك العمل كله و لا يقبل عليه كله أيضا فالغاية ليست في العمل و إنما في الذهاب إلى الله تعالى، و عليه لابد للصوفي أن يجعل العمل و الكسب الحلال سبيلا من السبل الموصلة إلى الله، و عليه أن يكتفي بالقليل حتى لا يلهيه ، إنه يقول في الحلال الصافي : "إذا وجدته فلتأخذ منه على قدر معرفتك بنفسك و ما يقيم صلبها، و لا تحمل عليها فوق طلقتها فتنقطع، و لا تصبر معها إلى هواها الصرف"[81].

ومن خلال ما سبق فإن التربية القيمية الاجتماعية عند الصوفية لا تركز على قيمة العمل كفعل إجتماعي معزول عن جوهر التصوف و إنما تتعامل معه كإطار سلوكي يندرج ضمن نسق التصوف نفسه، فالعمل في التصوف الإسلامي مرتبط بمفهومه للشريعة الإسلامية و مقاصدها التي تفرض الطاعة لله في كل شيء مع العلم و بعده العمل في مواضعه المطلوبة و ما يصحبه من تقوى و ورع وخوف و رجاء[82]، فالعمل الذي ترشد إليه الطريقة الصوفية

هو الذي لا يبتعد عن إطار الزهد و تفريغ القلب من حب الدنيا، و هو أيضا العمل الذي لا يضعف القلب بوهن العزيمة في بلوغ المقامات و إدراك المكاشفات ، كما أنه عمل ينطلق من الصدق مع الله في الاكتفاء بغنى النفس و التزام الحذر من الركض وراء الزائد من المال و المأكل و الملبس و المشرب و المسكن، فجوهر العمل عند الصوفية ليس بذل المجهود لاستقامة العيش، و إنما بذل المجهود لاستقامة التصوف، بحيث يستعين الصوفي بعمله في الاستغناء عن الناس من صحب و ملوك، و الاعتصام بالله وحده، و الرضا بعد ذلك بالأنس به و البقاء في جواره، فالعمل بهذا المعنى وسيلة تنتج للسالك الصوفي ضمان الضروري من العيش الذي يجلب القوة و المعونة في الصبر على مواصلة طريق التصوف الذي يجعل هذا العمل عبادة و هو جزء من الطريق .

ب - التربية على قيمة الفقر الصوفي: للفقر مكانة كبيرة في التراث الصوفي الإسلامي لدرجة أن الفقير هو أحد المفردات و الإشتقاقات اللفظية للصوفي، و هو من القيم الثابتة عند جميع منظري و رواد التصرف بل هو الصورة الجلية الواضحة لكل مسارات و مراحل التصوف .

و الفقر أولا مرتبط بطبيعة بنية الإنسان و محدودية قوته و طاقاته فكل شيء فيه محدود من قوة عقلية و نفسية و بدنية، و هذا هو مكمن فقره فالإنسان الضعيف بطبعه يحتاج إلى غيره لكي يستمر و يبقى، لذلك جعل الأدب مع الله عز و جل من أكثر الموضوعات حضورا و ثباتا في المسار الصوفي فمن واجبات العبد الفقير أن يلزم الأدب مع الله القوي و الغني و الكريم و الذي لا يستطيع مطلقا الإستغناء عنه، بل على العكس من ذلك تماما فهو غـــايته الـــنهائية،

و أقصى الأدب هو التصوف بجميع معانيه و مقاماته فالفقر يقتضي معرفة الله الغني الذي يلجأ إليه الصوفي الفقير أو كما أشار الإمام **الجنيد** شيخ الطريقة :"إن أول ما يحتاج إليه من عقد الحكمة تعريف الموضوع صانعه و المحدث كيف أحدثه و كيف كان أوله، فيعرف صفة الخالق من المخلوق، و يعرف المعروف ربه، و العبد الضعيف سيده، فيعبده و يوحده و يعظمه و يعترف بوجوب طاعته"[83]، من أجل هذا فإن الفقر ينطلق من القلب و ليس من المظهر، أي من عمق الإحساس بدوام الحاجة إلى الله و الإستغناء عن الناس بحيث يفتح لك الفقر بابا مع الله و يغلق باب الخلق أو كما يقول **عبد القادر الجيلاني**: " ليس الشأن في الخشونة بثيابك و مأكلك، الشأن في زهد قلبك"[84].

و من معاني الفقر الصوفي عدم تمني الغنى المادي و المالي، فالصوفي مشغول بقضايا الزهد و العبادة، و الغنى المادي يشكل عائقا يحول دون تحقيق هذه المقاصد، بل قد يكون الغنى بالمنظور الصوفي مرضا يصيب القلب و يبلد النفس و يؤدي إلى خسران الدنيا و الآخرة معا، فالتصوف على لسان **عبد القادر الجيلاني** يدعو السالك و المريد إلى عدم تمني الغنى أو كما قال :"أيها الفقير لا تتمنى الغنى فلعله سبب هلاكك واقنع بهذا القدر الذي معك و لا تطلب زيادة عليه"[85]، و الفقر الصوفي ينتقل بعد ذلك إلى الإمتناع عن متع الدنيا لأنها زائلة و منتهية و لا تساوي شيئا مقابل متع الآخرة اللامتناهية، أو كما يقول **عطاء الله السكندري**: "كفى بك جهلا أن تحسد أهل الدنيا على ما

أعطوا، وتشغل قلبك بما عندهم فتكون أجهل منهم لأنهم انشغلوا بما أعطوا، و انشغلت أنت بما لم تعطى"[86]، ومما لا بد الإشارة إليه هو أن الفقر لا يعني الزهد، فالزهد مرتبط بكل الدنيا و ما فيها، في حين الفقر متعلق بعدم الحرص على جمع المال و بلوغ الغنى المادي، فالزهد أعم من حيث المعنى و الشمول إلى أنه يؤدي نفس وظيفة الفقر، فليس من الضرورة الحتمية أن كل فقير زاهد و لكن كل زاهد فقير بالضرورة ،ويظهر الفقر الصوفي كقيمة اجتماعية توظف كعلاج نفسي للأفراد من خلال إفراغهم من التوترات الناجمة عن الأزمات الإقتصادية و تقلبات الوضـــعية المـــعيشية الصعبة، فالإستـــعداد للفـــقر و تـــقبله و التكيف معه يعطي معنا آخر للحياة الاجتماعية تتضمن تصنيف الرخاء الإقتصادي كمطلب ثانوي قياسا بمطلب الوحدة و الإستقرار والتوازن و التضامن الاجتماعي، و من معالم التربية القيمية الاجتماعية على قيمة الفقر الدعوة إلى الجوع و الكف عن شهوة البطن ، فالجوع هنا يعني طعام الملكات و مسلك المريدين و قيد الشيطان[87]، و حتى يكون الجوع ضمن باب الفقر الصوفي يـــجب أن يكـــون إراديا و ليس اضطراريا بسبب غياب الطعام و عدم القدرة في الوصول إليه، و هذا الجوع هو الذي يعطي للفقر معناه بحيث يأسر الشيطان و يميت الشهوات فكثرة الأكل تميت القلب و تزيل الـــحكمة، و من المـــعاني الاجتماعية للـــجوع الصوفي أنه يدعو للتبصر في حال الفقراء و تلمس معاناتهم و هو بهذا نوع من التربية الخاصة للناشئة على ضبط النفس

و التحكم فيها[88] ومما يمكن ملاحظته سوسيولوجيا على قيمة الفقر الصوفي أنه نظام اقتصادي قائم بذاته لا يعطي قيمة كبرى لتراكم الثروة المالية و توسيع دائرة الإستهلاك إلا في إطار الخدمة الاجتماعية التي تتيح التوزيع العادل للثورة بين مختلف أفراد و عناصر المجتمع دون احتكارها في طبقة معينة، فالثروة المالية بمنظور الفقر الصوفي لا يجب أن توضع في يد الفرد و إنما تسخر لتنمية المجتمع، فالفقر لا ينفي تراكم الثروة بل يزيد حجمها و ينميها بسبب قلة الإستهلاك و الميل إلى الجوع، و هكذا عكس ما ذهب إليه "ماكس فيبر" في دراسته للأخلاق البروتستانتية و الذي أفترض فيها أن مبادئ الإسلام لا تساعد على ظهور اقتصاد متطور و تراكم رأس المال مثل الرأسمالية الغربية لأنه يعتمد على الاستهلاك .

ج - التربية على قيمة العزلة الصوفية: ارتبط التصوف الإسلامي بالعزلة و الإبتعاد عن الناس حفاظا على وتيرة الرياضة الروحية و زيادة الإرتباط بالله، و الإعتزال الصوفي ليس إبداعا إنسانيا جديدا فقد مورس في الكثير من الحضارات الإنسانية من قبل الفلاسفة قبل و بعد ظهور الإسلام و هو ما يمكن أنسميه بالإغتراب التأملي من أجل الحصول على المعرفة الباطنية، فالرهبانية في المسيحية هي من قبيل الإغتراب، و قيل أن بوذا كان يتلقى المعرفة عندما يعتزل و يتأمل ثلاثة أيام متواصلة، و نفس الشيء يقال عن الأحناف العرب في الـــجاهلية الذين انعكفوا للعبادة و تركوا الوثنية و اعـــتزلوا أقوامهم[89]، و ليس من أهدافنا في هذا المحور الحديث عن الإعتزال كرياضة روحية محصنة

و إنما نود الحديث عن طبيعة الإعتزال وعلاقته بنظرة التصوف للعلاقات الاجتماعية خارج النسق الصوفي، بحيث يظهر من الوهلة الأولى أن العزلة تعني رفض التفاعل الاجتماعي مع الآخرين و الخوف منهم بسبب الإختلاف في كيفية التعامل مع مفاهيم التدين و الإلتزام و العبادة، لذلك سنفرق بين مفهوم الخلوة الذي يستعمل في فترات محددة قصد التنسك، وبين مفهوم العزلة كمظهر اجتماعي يصبغ حياة الصوفي حتى و هو خارج نطاق الخلوة، أي حتى و هو يتواصل مع الآخرين، لكن هذا التواصل يرفض الذوبان في الأخر و يرفض التأثر به، بمعنى أن الصوفي يمكن أن يكون منعزلا حتى و لو كان في قلب المجتمع بكل ما يحدث فيه، هذا النوع من الإعتزال هو الذي تترتب عنه نماذج جديدة و مختلفة من التفاعلات والعلاقات ومختلف السلوكات و النشاطات الاجتماعية.

و هكذا فإن العزلة بالمنظور الصوفي كما يصورها لنا **عبد المجيد الشرنوبي** هي من مستلزمات الطريق بـــحيث يفرض على المريد أن يعتزل من لا خير فيهم و يترك فعلهم، خصوصا ولاة الأمر الذين تولوا شيئا من الدنيا، فإن الخلطة بهم مبعدة عن التقرب إلى رب البرية "[90]، لأن الإختلاط بهذا النمط من الأفعال يفقد السالك سمته ووقاره و بالتالي الابتعاد عن الحضرة الإلهية بما فيها من مقامات و حالات المعرفة و الحب و الشوق و غيرها، مما يعني أن السلوك الاجتماعي للسالك الصوفي لا يتحدد و لا ينضبط وفقا لآليات الضبط الاجتماعي المتبناة في النظام الاجتماعي الثقافي السائد و إنما ينضبط وفقا لآليات الضبط الاجتماعي المحددة في النسق الصوفي، و يأخذ الإعتزال

الصوفي بعدا آخر ذا طابع براغماتي ليس بمفهوم المنفعة المادية الخاصة و إنما بمعنى المنفعة الأخلاقية و الدينية التي تساعد في إنتاج السلوك السوي بالمفهوم الصوفي و هذا ما أشار إليه سفيان الثوري عندما كتب ينصح أحد إخوانه حيث قال: " عليك بالعزلة و قلة المخالطة للناس و قد كان الناس إذا التقوا انتفع بعضهم ببعض، فأما اليوم فقد ذهب ذلك فالنجاة الآن في تركهم "[91].

و لكي يكون الإعتزال الصوفي مستوفياً لأهدافه و غاياته الروحية و الأخلاقية و الإجتماعية، فإنه يجب أن يبنى على أساس من العلم و المعرفة و اليقين وهذه إشارة واضحة إلى ضرورة معرفة المجتمع الذي تعتزله و ترفض أن تندمج في أنماط تفكيره و سلوكه الاجتماعي و تصوراته الدينية ،فينبغي أن تكون العزلة بعد التحقيق بالعلم فإنها بغير عين العلم زلة[92]، لأن الإعتزال لا يعني اتهام المجتمع بالسوء و قذفه بالتهم و التجريح، لأن الفرد في نهاية الأمر لا يستطيع أن يحقق العزلة الكاملة، و هـي بهذا الشكل تكون نوعا من الإنتحار و دعوة لإلغاء طبيعة الوجود الإنساني، كما أن الأنا الكلي يتفوق في الكثير من الأمور على الأنا الفردي[93].

و على أساس بناء العزلة بالعلم و اليقين فإن التربية الصوفية على القيم الاجتماعية تعطي الإعتزال مفهوما آخر من حيث الغائية، إذ يجب على السالك و المريد أن يعتزل المجتمع كي يسلم المجمع من شره و أذيته المحتملة فالعزلة لا تعني استصغار المجتمع، و إنما هي استصغار السالك لنفسه التي

ليس لها مزية على الآخرين[94]، و لكي يتأكد هذا المعنى فإن التربية الصوفية على قيمة الإعتزال تفرض كذلك على السالك بأن يكون اعتزاله بعدم الإنشغال بالآخرين و تتبع مختلف أفعالهم و تصرفاتهم فإن الإنشغال بالناس من فعل البطالين المهووسين[95]، فالسالك الصوفي مطالب أن يؤسس مفهوم العزلة على أساس الإنصراف إلى شؤونه و ترك شؤون الآخرين فالحرية من معانيها الاجتماعية عدم التضييق على الناس وحملهم على مناهج وسلوكات تخالف قناعاتهم الشخصية، فحقيقة العزلة الصوفية تكمن في التفرغ لمعرفة السالك لذاته حتى يتمكن من تربيتها و بالتالي يسهل عليه الوصول إلى ممارسة رياضته الروحية بالشكل الصحيح، و لعل ما يقرب لنا مفهوم قيمة العزلة كتجربة اجتماعية مفيدة تهدف إلى إثراء رصيد السالك والمجتمع معاً، هو تلك التجارب الإنعزالية في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، فالتجربة الخلدونية في الإعتزال بقرية بني عريف بالجزائر مكنته من التأمل الباطني الواسع في المجتمعات المغاربية و انتهت به إلى كتابة المقدمة و إنتاج علم العمران[96]، كما أن تجربة الغزالي في الإعتزال مثيرة و تحمل طابع المعرفة و الإنتاج العلمي و الخدمة الاجتماعية، بحيث اعتزل الناس طويلا و هام في صحراء العراق كما أشار إلى ذلك ابن عربي .

د - التربية على قيمة الأخوة و التضامن الصوفيتين: لا شك أن التصوف الإسلامي زاخر بالمعارف المتعلقة بالأخوة والتضامن بين أفراد الطريقة الصوفية و سائر المجتمع، و لفهم هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى نظرة التصوف إلى

القلب على اعتبار أنه منطلق هتين القيمتين في الفرد، و على هذا نجد أن **سهل بين عـبد الله التســتري** يرى أن للقــلب مستويان، الأعـــلى و الأدنى، فالقلب الأعلى هو محل الحب بكل أبعاده و فيه تتجلى معانيه المتعلقة بالحرص على المحبوب، و هنا مكمن الأخوة الصوفية و نقطة انبثاقها، أما **الغزالي** فيرى أن القلب هو القوة المولدة للحياة و هو الطبقة المتفردة التي تشكل حقيقة الإنسان المدرك العالم و العارف[97]، فتنمية العلاقات الاجتماعية تمر حتما عبر التنمية النفسية التي توقض مـــدركات الـــقلب خـــاصة في قضايا الإخوة و التضامن و التعاون مع الآخرين.

فأما الأخوة و التضامن داخل الطريقة الصوفية فهي أساس العلاقة بين الشيخ و المريد و أساس العلاقة بين المريدين أنفسهم، فالشيخ موجود دائما لإعانة المريد لكن بعد أن يطلب منه ذلك و إذا غاب الشيخ ناب عنه المقدمون في أداء هذه الوظيفة، و هذا لا يتم على أساس مكانة الشيخ أو المقدم و إنما يتم على أساس الحب فالصوفي له دائما أخ يشعر معه بالمودة[98].

و لكي تزداد قيمتي الأخوة و التضامن داخل الطريقة الصوفية فإنها تعقد لنفسها جلسات يجتمع فيها كل المردين و المشايخ لتكبر لحمتهم خاصة مع التواصل المباشر مع الشيخ، و ما يقوي هذا المعنى التضامني هو الإحياء المشترك لمختلف الأعياد و الإحتفاء بكبار الأولياء[99].

و أما الأخوة و التضامن مع سائر الفاعلين في البناء الاجتماعي، فهي أساس علاقة الصوفي مع غيره، فالمجتمع الذي يؤسس على عقيدة واحدة حري به أن

يتآخى متجاوزا مفاهيم القرابة و علاقة الدم، فشرف الرباط الإنساني هو في تجاوز الاعتماد على التفاخر بالنسب و العرق و المكاسب و غيرها في التعامل مع الآخرين، و لهذه الإعتبارات فقد احتضن التصوف قيمتي الأخوة و التضامن و جعلهما من أساسيات التعامل مع الآخرين، لذلك نجد **عبد القادر الجيلاني** يحدد نوعا من الناس الذين يستثنون من الأخوة و التضامن فيقول: " يا غلام أعرض عن المنافقين المتعرضين لمقت الله عز و جل، و اسأل الله أن يبصرك بهم"[100]، و هذا لا يعني رفضهم المطلق و مجانبتهم فإن من حقوق الأخوة و التضامن الصوفي إزداء النصيحة و الدعوة إلى الخير أو كما يقول **الإمام المحاسبي** :" و ابذل النصيحة لله و للمؤمنين، و اعلم أنه من نصحك فقد أحبك، و من داهنك فقد غشك، و من لم يقبل نصيحتك فليس بأخ لك "[101].

و من معاني التضامن الصوفي إغاثة اللهثان و مساعدة المضطر و إجابة المحتاج و إيثار أهل الفقر على النفس و هذا الذي أشار إليه **عبد القادر الجيلاني** حين قال :" المؤمن إن كان عنده طعام يؤثر به الفقير و يعلم أنه في الآخرة يطعم خيرا منه [102]، فالسالك الصوفي هو في خدمة الناس و السعي الدائم في قضاء حوائجهم متأسيا في ذلك بنبيه الكريم الذي كان أعدل الناس و أعف الناس و خير الناس للناس، و أنفع الناس للناس و ألين الناس للناس و أحسنهم عشرة[103]، و جاء في الطبقات الصفري للشعراني عن الشيخ زكريا الأنصاري

أنه كان يجسد التضامن الصوفي خارج النسق الصوفي بحيث كان " كثير الصدقة سرا و جهرا و ما رأيت في العلماء الصالحين أكثر صدقة منه و كان له جماعة يتصدق عليهم"[104].

و من خلال كل هذه المعطيات ندرك جليا أن مفهوم الأخوة و التضامن في التراث الصوفي الإسلامي يتجاوز حدود النسق الصوفي إلى سائر الطبقات الاجتماعية، فقد وضع التصوف نفسه في خدمة المجتمع أخلاقيا من خلال التربية و الوعظ و النصح و الإرشاد الديني و تقويم السلوك الاجتماعي للأفراد و المؤسسات الاجتماعية و ماديا من خلال التضامن الاجـــــتماعي و تسخير الزوايا لخدمة الفقراء و ذوي الحـاجات .

4 – الخاتمة :

التربية الصوفية ليست استثناء في التربية الإسلامية بشكل عام، فهي مرحلة متقدمة من تاريخ تطورها، فبعد أن كانت العناية التربوية منصبة على عملية التعلم و التفقه فيما يعرف بعلم الظاهر، جاءت التربية الصوفية لتركيز الجهود في مرحلة جديدة على فقه الباطن بكل تجلياته الروحية والأخلاقية و الاجتماعية، لذلك تميزت القيم الصوفية المختلفة بعمقها التحليلي القادر و بشكل مرن على التوغل في أعماق الوجدان الإنساني ليتم ترجمة ذلك في طبيعة بنية العلاقات سواء مع الله عز وجل بواسطة قيم روحية أو من خلال العلاقات بين الناس بواسطة قيم اجتماعية تتجاوز حدود المألوف و المتعارف عليه بحيث تذهب إلى ما لا نهاية في النبل و الشهامة و التضامن و التفاعل الإيجابي المقبول اجتماعيا مع الأخر، طبعا هذا كله من حيث المبدأ العام، إذ لا ينفي هذا وجود استثناءات تتفاعل بشكل مخالف نسبيا وفقا لطبيعة نسق الفهم الموجود عندها.

فالتربية القيمية الاجتماعية في التراث الصوفي الإسلامي اتخذت لنفسها منهجا تحليليا ينطلق من الاعتراف بحقيقة الإنسان الروحية و المادية و الاجتماعية لذلك كانت القيم المتبناة صوفيا قادرة على صناعة طريقة حياة ملائمة للشخصية المسلمة الصوفية و إن كن ذلك مثار جدل .

و هكذا فإن التربية القيمية الصوفية من حيث المبدأ ليست دروشة و سباحة فلسفية محضة تنأى بالسالك الصوفي عن خوض غمار الحياة و السعي في مناكبها، و إن وجد منها الكثير لدى عديد المتصوفة المتأخرين الذين غرقوا في شطحاتهم، بل هي عند بعض المتصوفة على العكس من ذلك تماما لأنها تدفع

الصوفي بفضل القيم التي تغرسها فيه إلى التلاحم مع الحياة الاجتماعية فيجابهها بعفة و صبر و صمت و أناة، و يقابل الآخرين فيها بالعمل الصالح و يعزل عنهم سوء الأخلاق و ينفعهم بعمله و إيثاره و تضامنه، و بشيء من الحرص على أن لا يفقد خاصيته الصوفية الروحية خصوصا، فالتربية القيمية الصوفية هي رصيد كامل لصناعة الحياة الاجتماعية بما يتوافق مع مقتضيات التصوف و ليس بما يتوافق مع مقتضيات المجتمع حتى و إن كان مسلما .

قائمة المراجع :

[1]- الإمام القشيري، لطائف الإشارات ، تحقيق إبراهيم بيوني، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978، ص 63.

[2]- أبو الوفا التفتا زاني، مدخل إلى التصوف الإسلامي، دار الثقافة للطباعة و النشر، دون بلد النشر، 1979، ص 104.

[3]- عبد السلام محمد البكاري، العقيدة و الشريعة و التصوف عند الإمام الجنيد، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، 2008، ص 28.

[4]- نفس المرجع ، ص 29.

[5]- أبو الوفا التفتا زاني، المرجع السابق، ص 18.

[6]- ابن عجينة الحسيني ، الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010 ، ص 343.

[7]- أبو نعيم الأصبهاني ، حلية الأولياء ، ج1، مطبعة السعادة،القاهرة، 1971، ص 78.

[8]- نفس المرجع ، ص 19

[9]- الحكيم محمد بن علي الترمذي ، أسرار مجاهدة النفس، مكتبة السلام العالمية، بيروت، بدون تاريخ النشر ، ص 197.

10- عبد الكريم العلوي المدغري ، مصادر العلوم في الفكر الصوفي، مركز التراث الثقافي المغربي، الرباط، 1993، ص 34.

11- الحكيم بن علي الترمذي ، علم الأولياء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ص 116.

12 - عامر النجار، الطرق الصوفية في مصر، دار المعارف، القاهرة، 1976 ، ص 173.

13 - السهروردي البغدادي، عوارف المعارف، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005 ، ص 216.

14- إبراهيم ياسين ، المرجع السابق ، ص 211.

15 - فتحي أمين عثمان ، عبد الرحمن الوكيل و قضايا التصوف، دار أنصار السنة، القاهرة، بدون تاريخ النشر ، ص 38.

16- محمد عبد الجبار النفري، المواقف و المخاطبات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1985، ص70.

17 - عبد القادر الجيلاني، الفتح الرباني و الفيض الرحماني، مصدر سبق ذكره، ص66.

18عبد الوهاب الشعراني، الطبقات الصغرى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999 ، ص08.

19- نفس المرجع، ص08 .

20- عبد المجيد الشرنوبي، المرجع السابق ، ص ص32- 34.

21 - خالد بن تونس، التصوف قلب الإسلام، دار الجيل، بيروت، 2005، ص 155 .

22 - أبو سعيد الخراز، الطريق إلى الله كتاب الصدق، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 ، ص42 .

23 - الحارث بن حسن المحاسبي ، الرعاية لحقوق الله، دار المعارف، بيروت، 1984، ص47.

24- أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء و طبقات الأصفياء، المرجع السابق، ص256.

25- عبد القادر الجيلاني، الفتح الرباني و الفيض الرحماني ، المرجع السابق، ص12.

26 – نفس المرجع، ص14.

27 - أحمد عبد الرحيم السايح ، المصدر المذكور سابقا ، ص330 .

28- الهجويري ،كشف المحجوب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1974 ، ص570 .
29- ، نفس المرجع ، ص517.
30 - مالك بن بني ، الظاهرة القرآنية، الفكر، دمشق، 1991 ، ص ص114- 115.
31 - عبد المجيد الشرنوبي، المرجع السابق ، ص102.
32- نفس المرجع، ص103.
33 - نيكولا برديانيف، العزلة، ترجمة فؤاد كامل، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1982 ، ص11.
34 – نفس المرجع، ص105.
35- عبد المجيد الشرنوبي، المرجع السابق ، ص105.
36- عبد القادر الجيلاني، المرجع السابق، ص 232
37- علي الوردي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته و شخصيته، الشركة المتوسطية للنشر و التوزيع، تونس، 1977، ص.155
38- هيام الملقى، التجارب الروحية بين التأصيل الإسلامي و الاغتراب الثقافي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2001، ص115.
39 - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، ج3، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ النشر، ص3.
40 - خالد بن تونس، المرجع السابق، ص178.
41- نفس المرجع، ص179.
42- عبد القادر الجيلاني ، المرجع السابق ، ص108.
43- الحارث بن حسن المحاسبي ، رسالة المسترشدين، مصدر سبق ذكره ، ص71.
44- عبد القادر الجيلاني، المرجع السابق، ص60.
45- محمد جعفر الكتابي، السفر الصوفي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005، ص117.

الإدارة العـامة بين منطق التسيير التـقليدي والـــمنطق الـحديث

أ.بلهادي سعيدة
قسم العلوم السياسية
جامعة بومرداس
belhadiSaida171@ gmail.com

مقدمة

تتجه المجتمعات بخطى واسعة، نحو اقتصاد المعرفة القائم على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها لإنشاء قيمة مضافة للمجتمع، وهو ما يُمثّل الموجة الرابعة من موجات تطوّر المجتمعات من حضارة المجتمع الزراعي إلى حضارة المجتمع الصناعي، ومن ثمة إلى حضارة مجتمع المعلومات ليصل إلى مجتمع المعرفة، ويرجع ذلك إلى التطوّرات التكنولوجية الهائلة وخاصة شبكة الإنترنيت التي أحدثت ثورة في نشر وتداول المعرفة وإتاحتها لكافّة أفراد المجتمع، حتى أصبحت صناعة المعرفة هي القطاع الإقتصادي الرابع بعد الزراعة والصناعة والصناعة والتجارة. وهذه التحوّلات لم تمسّ فقط الاقتصاد، بل اتّسعت لتشمل الدّولة، فازداد الاهتمام بالديمقراطية، وتقلّص دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وظهرت مفاهيم جديدة مثل: الـحَوْكَمَةُ القائمة على مشاركة المجتمع المدني في إدارة شؤون الدّولة والمجتمع، وإن ازداد توجه الدولة نـحو تلبية إحتياجات المواطنين من الـخدمات الحكومية بأقلّ جُهد وأقلّ تكلفة وبأسرع وقت، معتمدة على إستخدام الأساليب التكنولوجية في أداء الأعمال الحكومية لتحقيق الرفاهية وجودة الحياة، وعليه تم التحوّل إلى حكومة الشّبكية التي اختلفت ممارستها الإدارية عن الحكومة التقليدية.

أولا: منهجية البحث

وباعتبار الإدارة العمومية إحدى المؤسسات السياسية والإدارية التي تقوم عليها الدولة، وتأسيساً على الأدوار الجديدة التي تسعى الدولة للولوج إليها في عصر المعرفة والثقافة نطرح المشكلة البحثية التالية:

1- **المشكلة البحثية**: كيف عايشت الإدارة العمومية حتمية التكيّف مع متطلبات عصرنة المعرفة والتخلص من التسيير التقليدي وضرورة الإنتقال إلى التّسيير الحديث؟

2- فرضيات الدّراسة:

1- إنَّ التغيير الإداري في عصر المعرفة مؤسسٌ على تداعيات وأسباب تَمُس البيئة الداخلية والخارجية للإدارة العمومية.

2- إنّ حتمية التكيّف أفرزت نمطًا حديثًا للتسيير الاقتصادي الإداري.

3- لا يمكن إغفال دور الإدارة الإلكترونية في تطوير عصرنة الإدارة العمومية.

3 – أهمّية الدراسة:

- تفسير دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الأداء الإداري.
- تحديد الأسس والإجراءات الموضوعية لتحديث الإدارة العمومية.

4 ـ أهداف الدراسة:

تتمثل في محاولة تقييم الدّور الذي ساهمت به الإدارة الإلكترونية في تطوير الإدارة العمومية انطلاقاً من النّماذج المحققة لذلك.

ثانياً: نطاق البحث:

I. أسباب التحوّل والتغيير
II. متطلّبات التغيير.
III. المقوّمات والإجراءات الموضوعية للتحوّل.
IV. الإدارة الإلكترونية كبديل للتسيير التقليدي.
V. نماذج تطبيقية للإدارة الإلكترونية.
VI. استنتاجات وتوصيات.

I.أسباب التحوّل والتغيير

إنّ من بين الدّوافع الكبرى للانتقال والتغيير هي الأدوار الجديدة للدّولة في عصر المعرفة، وهذا راجع للتغييرات الفكرية التي طرأت على المجتمعات بداية من الدولة الحارسة، التي اقتصر دورها على توفير الأمن والحماية، القضاء العادل دون التدخّل الاقتصادي. واستناداً إلى مبدأ الرّشد الاقتصادي تم التحوّل إلى دولة الرّفاهية التي ظهرت كنتاج للفكر "الماركسي"، إذ هيمنت وسيطرت على كافة الأنشطة الاقتصادية وتلتزم بتوفير السّلع والخدمات للمواطنين لتحقيق العدالة والمساواة وإعادة توزيع الدّخل بين فئات المجتمع لصالح الطبقة المعدومة.

ومع قصور الدّولة على الوفاء باحتياجات المواطنين المتزايدة وقلّة المواد، تقلّص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وظهرت الدولة التنافسية التي تجمع بين إعطاء الحرية الكاملة للقطاع الخاص في إدارة الأنشطة وفقاً لأليات السّوق.

ونتيجة للتغييرات الفكرية والتكنولوجية التي صاحبت عصر المعرفة تغير دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع القرار والسياسية العامة وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات، حيث أصبح للفاعلين (القطاع الخاص، المجتمع المدني) دوراً أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة[1].

وبما أن الإدارة الإلكترونية حتمية تفرضها التغييرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات، أصبحت أحد محدّدات النّجاح لأي مؤسسة وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات، وضمان سلامة العمليات، والدعوة إلى التطوّر الإداري، نحو الإدارة الإلكترونية ويمثل عامل الوقت أحد أهم مجالات التنافسية بين المؤسسات، فلم يُعد من المقبول تأخّر تنفيذ العمليات بدعوى التحسين والجودة وذلك لارتباط الفرص المتاحة أمام المؤسسات بعنصر الوقت ويمكن عرض تداعيات وأسباب التحوّل الإلكتروني إلى ما يلي:

---

[1] – سلوى شعرواي جمعة محرر، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، (القاهرة: مركز واستشارات الإدارة العامة، 2001)، ص05.

أ- الإجراءات والعمليات المعقّدة وأثرها في زيادة تكلفة الأعمال.

ب- القرارات والتوصيات الفورية التي من شأنها التسبّب في حالة من عدم التوازن في التطبيق.

جـ- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

د- صعوبة الوقوف على معدّلات قياس الأداء.

ن- ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

هـ- التوجّه نحو توظيف واستخدام التطوّر التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

و- ضرورة تحقيق الاتّصال بين العاملين كإستحقاق لاتّساع نطاق العمل.

ي- إيجاد بيئة تشريعية، تحمي وتضبط الممارسات الإدارية وتَدْعَمها بطرق قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية[1].

II- متطلّبات التغيير:

إنّ الإنطلاق نحو التغيير والتحوّل في تسيير الإدارة العمومية دون دراسة لمتطلبات التحديث، قد يُنذر باحتمال فشل الإدارة على الرّغم من أجواء هيأت لنجاحها، إلا أن الاندفاع نحو تطبيق التّقنية دون توفير الإعدادات والتجهيزات المادية والبشرية للأزمة، فالإدارة الإلكترونية تمثل تحوّلاً شاملاً في المفاهيم والنظريات والأسباب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة، وليس مجرّد تحويل لبعض المعاملات والإجراءات الورقية إلى معاملات وإجراءات إلكترونية تلقائيًا، وهي ليست وصفة جاهزة وإنما هي أعقد من ذلك بكثير، فهي عملية تشتمل على نظام متكامل من المكوّنات التّقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية[2].

---

[1]- أحمد المعاني، وأحمد عريقات، **قضايا إدارية معاصرة** (الأردن دار وائل للنشر والتوزيع، 2011)، ص83.

[2] - الفتوح عبد القادر عبد الله، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة العلوم والتقنية، سلسلة 17، عدد :5- 6 مارس، 2003، الرياض، ص11.

III- المقوّمات والإجراءات الموضوعيّة للتحوّل

لا بد أن يكون لدى الإدارة رؤية إستراتجية عامّة حول مشروع التحديث الذي تهدف للقيام به وتحدّد المواصفات المطلوبة ؛ وتحديد المهام والأهداف التي توضع على أساس مراعاة النقص والاحتياجات التي تعانيها الإدارة التقليدية. والتحديث أساسًا ينبغي أن ينبثق من النظرة الوطنية القائمة على رسالة الدولة ومنهاجها الفكري والإداري، داخلياً وخارجياً فالإدارة ينبغي أن تراعي وضع خططها وأهدافها هذه المقوّمات التي لا يمكنها أن تعمل بمعزل عنها.

ولا بُد أَيْضًا من وجود جهة ذات مستوى إداري رفيع تشرف على هذه العملية وتدعمها وتوفر لها الحماية والاستقلالية اللاّزمة، وتجمع شتات قطاعاتها وتنظمها وتضع لها الإستراتجيات والخطوط العريضة التي توضّح رؤيتها العامة وتربطها بإدارات الدولة الأخرى وتوحّد جهدها مع جهود تلك الإدارات والوقوف على تفاصيل تنفيذ خطة التحديث من حيث الزمن اللازم للتطبيق والإمكانات المادية والبشرية ومعايير الإنجاز، ويراعي انصهار هذه العوامل مع بعضها البعض[1].

ونجاح هذه الإجراءات مرهون بدعم القيادة العليا في المنظّمة أو المؤسسة أو الوزارة أو الدولة للمساعدة في تجاوز العقبات وتذليل المصاعب التي تعترض تطبيق أسلوب الإدارة الحديثة، فمثلا الدعم المالي يدفع بتنفيذ المشروع بقوة، حتى لا يتوقّف والتخطيط السليم للمشروع والوقوف على أبعاده وتغذية المجتمع بروافد تقنية تُحفّز الأفراد على تقديم الخدمة.

IV- الإدارة الإلكترونية كبديل للتسيير التقليدي.

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية:

تتعدّد التعريفات المقدّمة للإدارة الإلكترونية، فهناك من يُعرّفها بأنها: "عملية استخدام الإدارات لتكنولوجيا المعلومات والتي لديها القدرة على التغيير وتحويل العلاقات مع

---

(1) – الحمادي بسام عبد العزيز" **مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية**" ورقة عمل حول الإدارة الإلكترونية، (الرياض: معهد الإدارة العامة، 2002) ص36.

المواطنين من الوصول إلى المعلومات، ممّا يوفّر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للإدارات"[1]

وهي أيضًا:" كسر حاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على خدمات عن طريق ربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسؤوليات الجهاز الإداري والالتزام بتطوير كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات وكفاءتها "[2].

وهناك من يُعرّفها بمايلي :"تغيير أسلوب الخدمة من أسلوب يتميّز بالرّوتين والبيروقراطية وتعدّد الإجراءات وتعقدها إلى أسلوب يتميّز بشكل إلكتروني يمكن من خلاله تقديم الخدمة للمواطن بطريقة سهلة عبر شكبة الأنترنيت، مما يوفر الكثير من الجهد والمال للمواطن، فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة".[3]

وتُعرّف الإدارة الإلكترونية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الإدارة الإلكترونية (O C D E) بأنّها:"استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاسيما الأنترنيت من أجل تحسين إدارة المرافق العامة".[4]

وبالتالي فالإدارة الإلكترونية هي" مفهوم جديد من مفاهيم الإدارة الحديثة في وقتنا الحاضر، وغاية تسعى إليها مختلف الإدارات للوصول إلى الشّفافية في التعامل ورفع كفاءة تقديم الخدمات والتقليل من البيروقراطية بمفهومها التقليدي الشّائع السلبي، وتوسيع فرص العمل والاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، حيث أن التعامل الإلكتروني هدف يتطلّع إليه جمهور المتعاملين مع الإدارات لتوفير الخدمات المميّزة لهم ويخلصهم من تأخير معاملاتهم وروتين الانتظار".[5]

---

[1] – مريم خالص حسين، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. عدد خاص بمؤتمر الكلية (2013) ص 443.

[2] – عليان عبد الله الرشيد، **تنمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل الإدارة الإلكترونية**: دراسة تطبيقية على العاملين في الأمن العام بمدينة الرياض، (الرياض: (ددن)، 2007) ، ص: 21.

[3] – كريمة بكوش، **دور مجتمع المعلومات في تفعيل الحكومة الإلكترونية** (ورقة بحث قُدّمت في الملتقى العلمي الدولي حول: الحكومة الإلكترونية ودورها في إنجاح الخطط التنموية، مستغانم19- 20أفريل2010) ص04.

[4] – *OCDE , l'administration électronique : un impératif, (France : les éditions de l'OCDE, 2004),p26.*

[5] – عبد القادر مصطفى سناء، **الأعمال الإلكترونية**، وتأثيرها في رفع فاعلية إدارة المشاريع الإنتاجية مع التركيز على تجربة الأردن: الحوار المتمدن، عدد: 4181.

2ـ مبادئ الإدارة الإلكترونية:

من أهم مبادئ الإدارة الإلكترونية توخي سهولة الاستعمال والتواجد، بحيث يُتاح للمواطنين الحصول على الخدمات على مدار السّاعة، وخفض التكاليف والتغيير والتطوير باستمرار، وتمكّن المواطنين من خدمة أنفسهم بدلاً من فرض شكل واحد من الخدمة عليهم ونقل صلاحيات المحاسبة والرّقابة من المدراء إلى المواطنين، بالإضافة إلى سرّية المعلومات وأمنها والرغبة في تقديم خدمة متميّزة للمواطنين وتسيير حياتهم لا تعقيدها إذ يُعاد النظر في جميع الإجراءات الإدارية حتى يكون محورها خدمة المواطن بمعنى تبسيط الإجراءات الإدارية المعقّدة.[1]

ومن المبادئ التي ترتكز عليها الإدارة الإلكترونية أيضًا نجد:

1- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرّسمي على شبكة الأنترنت، في نشاط أشبه ما يكون مجمّعات الدوائر الحكومية.

2- تحقيق اتّصال دائم بالمواطنين مع القدرة على تأمين الاحتياجات الاستعلامية والخدماتية لهم.

3- تحقيق سرعة وفعاليّة الرّبط والتنسيق والأداء والإنجاز، سواء بين دوائر الحكومة ذاتها أو لكل منها على حدةٍ.[2]

وقد وضع مجلس التميز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ الإرشادية حول الإدارة الإلكترونية يمكن إجمالها فيما يلي:

- **سهولة الاستعمال**: وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية على المستفيدين من خدمات الإدارة الإلكترونية مع مرعاة احتياجاتهم واختياراتهم.

---

[1] - إياد خالد عدوان، **مدى تقبّل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية**: دراسة قطاع غزة (فلسطين: ددن، 2007)، ص28.

[2]- محمد محمود خالدي، التكنولوجيا الإلكترونية والإدارة الإلكترونية (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2007) ص ص: 30،31.

- **الخصوصية والأمان**: بمعنى ضمان السرية المناسبة والأمن المعلوماتي والمصداقية، مما يسهم في بناء ثقة بين مُقدّم الخدمة والمواطن المستفيد منها.
- **التحديث**: إن سرعة مواكبة التطوّرات التقنية يُمثل الدّعامة الأساسية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية وأيضًا مواكبة التغيّرات بظروف الخدمة ؛ بمعنى التكيّف مع البيئة الدّاخلية والخارجية للإدارة الإلكترونية.
- **إستمرارية التّغيير**: إستخدام التقنية وتطبيقها على جميع المستويات.
- **التعاون والمشاركة**: مشاركة جميع الهيئات الحكومية والخاصة، المنظمات غير الحكومية والبحثية في وضع الحلول المتطوّرة كل حسب تجربته وخبرته.
- **تقديم أحسن الخدمات للمواطنين**: والاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيأة مهنياً لإستخدام التكنولوجيا الحديثة، لأنه فِي الإدارة الإلكترونية يتم التركيز دائمًا على توظيف المعلومات وإستخلاص النتائج وإقتراح الحلول المناسبة وحسن استغلالها في بيئتها.
- **التركيز على النتائج**: وهو تحويل الأفكار إلى نتائج مجسَّدة على أرض الواقع[1]

أهدف الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية تقوم على إستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات، وهذا بهدف تسيير العمل الإداري وضمان الكفاءة والفاعلية والقضاء على التراكمات والمشاكل الإدارية والبيروقراطية والرّوتين الإداري، الذي ينعكس بالسّلب على مستوى أداء الإدارات ويقلّل من جودة الخدمات التي تقدّمها.

وعموماً يمكن تحديد أهداف الإدارة الإلكترونية في النّقاط التالية:

1- خلق إدارة متطوّرة تتميّز بطابع التفكير والبحث والابتكار والاعتماد على عمليات التخطيط والتنسيق، والعمل بروح الفريق والشّفافية.

---

[1] - محمد محمد الخالدي، **المرجع نفسه**، ص31.

2- القضاء على كل مظاهر الضُّعف والفساد وتحسين مستوى الخدمات وتوجيه موارد الدّولة إلى أفضل الإستخدمات وأكثرها إنتاجية.

3- الحد من وتيرة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري للدّولة.

4- القضاء على مظاهر الإسراف في الإنفاق وإستنزاف موارد الدولة وتبديد طاقتها، وترشيد أسلوب إعداد موازنات الأجهزة الإدارية ووضع معايير أداء واضحة للاعتمادات والاستثمارات والإيرادات.

5- وصول البيانات من مصادرها المختلفة إلى مؤسّسات الدّولة وتحقيق الإعلام المستمر والفوري بكل أنواع المعلومات الضرورية.

6- إتاحة معلومات دقيقة لمتخذي القرار من جهة، ومن جهة أخرى إتاحة مصدر واحد للمعلومات الحكومية للمواطنين من أجل الاستفادة من خدمات الإدارة الإلكترونية لتحقيق فعالية الإدارة[1].

V- نماذج تطبيقية للإدارة الإلكترونية

نخصّص هذا المحور في عرض بعض التجارب الدولية، بغية التعرّف على مدى تكيف هذه النماذج مع متطلبات التغيير؟ وفيها يكمن دور الثقافة التنظيمية لحتمية التغيير وماهي الفوارق الموجودة بين هذه النماذج؟ وكيف كانت الاستجابة للتغيُّرات السريعة التي أملتها التطورات التكنولوجية؟

عيّنة البحث

تنصب الدّراسة على التجارب التي إستجابت وتكيّفت مع التغيرات التكنولوجية والمتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وكيف تم التوفيق بين المعطيات والبُنى الداخلية والخارجية، وعليه تقسم عينة البحث إلى:

---

[1] - عبد الرزاق نذير وأحمد الصغير قراوي: **دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي** (ورقة بحث قُدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأداء المتميّز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة، 08 - 09 مارس 2015)، ص09

تجارب الدول المتقدّمة في تطبيق الإدارة الإلكترونية

- الولايات المتحدة.
- الإتحاد الأوروبي.
- كوريا الجنوبية.

تجارب الدّول النامية في تطبيق الإدارة الإلكترونية

- الهند.
- سيريلانكا.

تجارب الدول العربية في تطبيق الإدارة الإلكترونية

- الإمارات العربية المتحدة.
- الأردن.
- المملكة العربية السعودية.

1- تجارب الدّول المتقدمة:

تتنافس دول العالم فيما بينها في التحوّل والتقدم السريعين، نظرًا للمزايا التي تحققها في رفع مستوى الأداء الحكومي، وتقديم خدمات عالية للإدارة الإلكترونية. فبينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد إتّبعت نظامًا لا مركزياً في التطبيق، فإننا نجد أن دولاً أخرى مثل سنغافورة، قد إتّبعت نظامًا مركزيًا، كما تفاوتت درجة النجاح التي حققتها كل دولة تبعاً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

أ- الولايات المتحدة الأمريكية

تتفوّق الولايات المتحدة على جميع دول العالم في مجال المعلوماتية، سواء من حيث التصنيع المعلوماتي لمختلف منتجات وأنواع التقنيات أو من حيث الاستثمارات. ومن ثمَّ الفوائد النقدية من جراء الاستثمار في المجال المعلوماتي، الأمر الذي أدّى إلى حدوث

---

[1] - *Amil E. JReisat, comparative public administration and policy, (n) (New York, west vieu press*, 2002)p.135

ثورة حقيقة في عالم الاتصالات، لا سيما بعد ظهور شبكة الإنترنت، ولقد تميزّت تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بـ:

- الإتاحة الكاملة لجميع المعلومات والقوانين واللوّائح الحكومية على شبكة الإنترنيت، وهي تملك أكبر قاعدة للمعلومات التشريعية متاحة على الشبكة هي قاعدة معلومات (Lixus) ويُسمح بالتعرف على الإطار التنظيمي والقانوني لأية قضية من خلال الحوار والتفاعل وإتاحة نماذج لتقديم الخدمة.

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1999 بمبادرة من قبل وزارة الدفاع ببناء شبكة متكاملة للمعاملات الخاصة بالتوريدات الحكومية، مما يساهم في ارتفاع مستوى تقديم الخدمات الحكومية[1]

جدول يوضح: الدول التي تتبوأ المراتب العشر الأولى في ميدان الخدمات الداعمة

السنوات / المراتب	مراتب الخدمات الداعمة من (2002-2010)								
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الدنمارك	الدنمارك	الدنمارك	الولايات المتحدة
2	كندا	بريطانيا	الدنمارك	الدنمارك	السويد	السويد	السويد	الولايات المتحدة	هونغ كونغ
3	اسرائيل	كندا	بريطانيا	السويد	الدنمارك	سنغافورة	النمسا	هونغ كونغ	سنغافورة
4	ألمانيا	السويد	فلندا	سويسرا	سويسرا	هولندا	هولندا	سنغافورة	السويد
5	السويد	الدنمارك	السويد	بريطانيا	السويد	هونغ كونغ	سنغافورة	السويد	أستراليا
6	فلندا	فلندا	النرويج	فلندا	بريطانيا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	النرويج	الدنمارك
7	النرويج	النرويج	هولندا	هولندا	هولندا	سويسرا	بريطانيا	أستراليا	نيوزلندا
8	سويسرا	هولندا	سويسرا	النرويج	فلندا	فلندا	هونغ كونغ	كندا	هولندا
9	إيرلندا	سويسرا	سنغافورة	هونغ كونغ	أستراليا	أستراليا	أستراليا	هولندا	النرويج
10	هونغ كونغ	أستراليا	هونغ كونغ	استراليا	هونغ كونغ	بريطانيا	سويسرا	فلندا	

المصدر: الدكتور حسن مظفر الرزو، الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وإنعكاستها المحتملة على فرص تفعيل بيئة الاقتصاد المعرفة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012،) ص ص 257 -258.

[1] - عادل حرحوش الفرجي وآخرون، الإدارة الإلكترونية: مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010 ، ص133.

ب ـ الاتحاد الأوربي:

تأتي الدول الأوربية في المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التصنيع والإستثمار المعلوماتي، إذ يحظى تطبيق الإدارة الإلكترونية في هذه الدول باهتمام كبير، نظراً لأهميته في مجال الخدمات التي تقدّمها الحكومة إلى قطاع الأعمال والمواطنين، كما تحاول دول الاتحاد الأوروبي اللحاق بالركب التقانات الحديثة بشكل تحاول فيه مجاراة النّموذج الأمريكي ففي سنة 2000 تبنّى الاتحاد الأوروبي فكرة الانتقال إلى المجتمع المعلوماتي ومن ثمَّ التمهيد لإجراء إصلاحات في مؤسساته تؤدّي في النهاية إلى الإدارة الإلكترونية[1].

ولقد اِتّضح الظهور القويّ لدول الاتحاد الأوروبي اِبتداءً من عام2005، فتراجعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية، بعد أن نجحت في تحقيق المزيد من الإنجازات الكبيرة في بيئتها المعلوماتية وكانت الدانمارك أكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2000[2].

جـ ـ كوريا الجنوبية

ثم تطبيق نظام جديد في جهاز بلدية "سيول" في كوريا الجنوبية لمكافحة الفساد، لذا أعلن رئيس البلدية 1998، حربًا شاملةً على الفساد الإداري من خلال إجراءات وتدابير وقائية، مما سبّب شفافية أكبر في الإدارة وعزّز الشراكة في العمل بين القطاعين الحكومي والخاص. والنقطة الأساسية لبرنامج "سيول" لمحاربة الفساد ليست تكنولوجيا المعلومات، بل تبسيط الأنظمة والإجراءات والتواصل الفعّال مع المواطنين، وعليه فإن سيول تشير إلى أن أسباب نجاح عملية تطبيق المشروع تقود إلى مساهمة عاملين مهمين، هما الإدارة القوية لرئيس البلدية ومشاركة المواطنين.

---

(1) - عادل حرحوش الفرجي وآخرون **المرجع السابق** ص 134.

(2) - حسن مظفر الرزو، **المرجع نفسه**، ص: 251.

جدول يوضح: الدول التي تتبوأ المراتب العشر الأولى في ميدان البيئة الإجتماعية والثقافية

السنوات / المراتب	مراتب الخدمات الداعمة من (2002-2010)								
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1	الولايات المتحدة	السويد	الولايات المتحدة	الدنمارك	الدنمارك	الولايات المتحدة	أستراليا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
2	السويد	الولايات المتحدة	السويد	السويد	السويد	الدنمارك	الولايات المتحدة	أستراليا	نيوزلندا
3	فلندا	فلندا	بريطانيا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	أستراليا	الدنمارك	السويد	السويد
4	كندا	الدنمارك	فلندا	سويسرا	سويسرا	السويد	السويد	الدنمارك	أستراليا
5	ألمانيا	هولندا	سنغافورة	أستراليا	أستراليا	بريطانيا	سويسرا	فلندا	الدنمارك
6	هولندا	سويسرا	سويسرا	فلندا	هولندا	فلندا	بريطانيا	هولندا	فلندا
7	سويسرا	كندا	الدنمارك	هولندا	فلندا	هولندا	هولندا	النرويج	هولندا
8	الدنمارك	بريطانيا	النرويج	بريطانيا	بريطانيا	سويسرا	النمسا	النرويج	النرويج
9	النمسا	النرويج	هولندا	النرويج	كندا	سنغافورة	سنغافورة	سنغافورة	سنغافورة
10	بريطانيا	استراليا	هونغ كونغ	هونغ كونغ	هونغ كونغ	هونغ كونغ	هونغ كونغ	هونغ كونغ	هونغ كونغ

المصدر: حسن مظفر الرزو **المرجع نفسه**، ص257.

2 – تجارب الدول النامية

برزت الهند أيضاً كدولة مهمة في تطوير الصناعة المعلوماتية والبرمجيات فقد تم تطبيق مشروع" مكننة تسجيل ملكية الأراضي" مباشرة عن طريق الحاسوب في "كارنا تاكا"، وهي إحدى ولايات الهند الست والعشرين. وتظهر فوائد عمل الحكومة على فتح سجلات لتمكين مواطنيها من التصدّي للأعمال البيروقراطية العشوائية والحدّ منها، فقد سجلت دائرة الضرائب في هذه الولاية على الحاسوب"عشرين مليونًا" من ملفات ملكية الأراضي (6,7) مليون مزارع في الولاية، ووفقًا للنمط اليدوي الورقي احتفظ 9000 محاسب قروي بسجلات الأراضي، وكانت تستغرق عملية حصول المزارعين على السند وقتًا طويلاً قد يصل الى سنتين، اذ يعتمد على اهمية السند، و على قيمة الرشوة، كما عم الفساد، اذ تبلغ القيمة ما بين 100 و 2000 روبية ، أي ما يعادل 40 دولار.

ان تطبيق الادارة الالكترونية في الهند ساهم في محاربة الفساد والرشوة بشكل واضح من خلال وضع الإجراءات والتدابير ومكننة الحواسيب في جميع الولايات لمحاربة أي محاولة للغش والرّشوة، وفي الوقت نفسه ساهم في تحصين المواطنين وتمكينهم من المتابعة وإيقاف أنشطة الموظفين المدنيين غير السليمة[1]

3- تجربة الدول العربية

خطت البلدان العربية خطوات واسعة للدخول إلى ساحة مجتمعات المعلومات والمعرفة التي أضحت من الأهداف التي تسعى لبلوغها الكثير من المجتمعات العربية المعاصرة. وقد تباينت المراتب التي بلغتها هذه البلدان على طريق سعيها إلى ترسيخ بُناها التحتية الوطنية للمعلومات والاتصالات وتبنّي سياسات طموحة لبلوغ مراتب متقدمة على سلم معايير الجاهزية الإلكترونية.

ولما كان تكامل خصائص مجتمع المعلومات والمعرفة مرتكزًا جوهرياً لترسيخ خارطة الطريق السليمة باتجاه بلوغ البلاد مرتبة متقدمة وفق معايير الجاهزية الإلكترونية، وعليه سَنُركز على واقع مجتمعاتنا العربية في ظل المفاهيم التي أفرزها النسق المفاهيمي لمجتمع المعلومات الذي يرتكز بكثافة على المورد المعرفي، وتتفرّع داخل بيئة الرقمية شبكات واسعة لتبادل المعلومات والخدمات الإلكترونية.

وترتبط فرص نجاح إستراتيجيات تطوير وتطبيق الإدارة الإلكترونية على تحديث نُظم الإدارة في البيئة العربية، بنجاح الأقطار العربية في إدارة التنمية الإجتماعية والاقتصادية والثقافية الشاملة والمستدامة وفي تحقيق أهدافها المرحلية والإستراتيجية وخاصة بناء مجتمع واقتصاد المعلومات والمعرفة[2].

ولقد كانت هناك تجارب عربية حقّقت مؤشرات معتبرة من التقدم في ميدان التنمية المعلوماتية في بعض الأقطار منها:

---

[1]- عادل حرحوش الفرجي، **المرجع السابق**، ص: 138

[2]- جاسم محمد جرجيس، **واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات**، دبي نموذجًا ندوة المعلوماتية في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مؤسسة عبد الحميد شومان عمان 14- 15 /7/ 2001 ص ص 1312.

دولة الإمارات العربية المتحدة ولقد احتلت المرتبة 24 من بين جميع دول العالم.

- المملكة العربية السعودية بمرتبة 41.
- المملكة الهاشمية الأردنية بمرتبة49.
- جمهورية مصر العربية بمرتبة 50.

مراتب الحكومات الإلكترونية خلال الفترة (2005 -2008) [1]

البلد	مراتب تطبيق الحكومة الإلكترونية	
	2005	2008
الأردن	68	50
الإمارات	42	32
البحرين	53	42
تونس	121	121
الجزائر	123	123
العربية السعودية	80	71
السودان	150	161
سوريا	132	120
العراق	118	151
عمان	112	84
قطر	62	53
الكويت	75	57
لبنان	71	74
ليبيا	-------	122
مصر	99	80
المغرب	138	141
اليمن	154	164

إلى جانب هذه الدول هناك دول أخرى رائدة على المستوى الإقليمي مثل الكويت والبحرين، لبنان، وقطر.

---

[1] - حسن مظفر الرزو، **المرجع السابق**، ص 510 نقلا عن :

UN E- Gouvernement survey 2008 : From. E – Gouvernement.

أ - تجربة الامارات العربية المتحدة:

من بين المجالات التي لحظت تقدمًا ملموسًا في تطبيق الإدارة الإلكترونية هو ما وصلت إليه إمارة دبي في قطاع الخدمات ونشير إلى قطاع جد حساس والمتمثل في الجمارك، بحيث خطت مراحل متقدمة باتجاه تطوير تطبيقاتها الخاصة في مجال تطوير علاقتها بالتقنية ولقد صممّت موقع "**مرسال**" لإدارة العمليات الجمركية الذي سهَّل في عملية التواصل بين المواطن والدائرة الحكومية، إذ يتضمّن توثيقًا كاملاً للمتطلبات الإدارية والإجرائية لإنجاز المعاملات المتعلقة بأعمال الدائرة على مختلف الأصعدة بما في ذلك النماذج والمستندات المطلوبة وحتى كيفية الوصول إلى المراكز الجمركية المختلفة، بالإضافة لشرح عن تسلسل الخطوات المطلوب اتخاذها من قبل المراجعين لإنجاز كل معاملة.

قطاع آخر شهد تطورًا كبيراً في إمارة دبي هو قطاع السياحة والتسويق التجاري، حيث يقدّم دليلاً بطريق تأسيس أعمال دبي والقوانين والتعليمات والنظم الخاصة، بها ويصنّف إلى خدمة الحجز في الفنادق والرحلات البحرية حول دبي وجولات افتراضية وخارطة تفاعلية للمدينة.

ولقد تعاملت الإمارات العربية المتحدة مع مسألة الإدارة الإلكترونية من خلال منظور مخالف فتوجّهت أنشطاتها الرقمية باتجاه قطاع التجارة والأعمال والخدمات، التي ترتبط إرتباطاً وثيقًا بفلسفتها الاقتصادية [1].

ب ـ تجربة المملكة الهاشمية الأردنية:

إنّ دراسة مشروع الإدارة الإلكترونية للمملكة الأردنية، مرتبط بسلسلة من البرامج البحثية والتطبيقية المهمة والتي استندت على دراسات ومسوحات تم تنفيذها من قبل مركز المعلومات الوطني في 1993 بمساعدة البنك الدولي في الفترة ما بين(1993 - 1995) والتي تم تحديثها في 1998.[2]

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الملامح الاقتصادية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا، إسكوا: 15نوفمبر 2007.

[2]- سعد غالب ياسين الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية (الرياض: مركز بحوث لمعهد الإدارة العامة، 2005) ص 287.

- **الرؤية الإستراتيجية المعتمدة في المملكة الهاشمية.**

- تحسين نوعية الخدمة الحكومية المقدمة للمواطن وقطاع الأعمال المحلي والأجنبي.
- تحقيق الشفافية المشاركة بالمعلومات والوصول إلى الموثوقية والدقّة في تقديم المعلومات.
- تطوير إستجابة الحكومة المرنة والفعّالة لاحتياجات الجمهور وإنشاء أسلوب جديد مباشر للعلاقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمملكة.
- تحسين كفاءة وفعالية أداء مؤسسات وهيئات ووكالات الدولة وأجهزتها التنفيذية.
- إستكمال البنية التقنية التحتية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.
- خلق تأثير إيجابي وفعال في المجتمع وتطوير مهارات الأفراد في مجال المعلوماتية والاتصالات.

كما تقوم بتصدير منتجات وخدمات برمجيات بقيمة 550 مليون دولار في السنة وذلك بحلول 2004، وإنشاء 20000 وظيفة جديدة في القطاع واستقطاب إستثمار أجنبي مباشر بقيمة 150 مليونًا وزيادة إيرادات الحكومة[1].

جـ- تجربة جمهورية مصر العربية

لقد وضعت مصر إطاراً متكاملاً لتطبيق الإدارة الإلكترونية كخطة عمل متكاملة، وتأخذ هذه الخطة في اعتبارها حقائق الواقع المصري وتقوم على أربعة محاور رئيسية[2].

أ- البنية التنظيمية والتشريعية:

وتتظافر جهود الجهات الحكومية من أجل تطبيق تلك المبادرة يأتي في مقدمتها وزارة الإتصالات، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس

---

[1]- سعد غالب ياسين **المرجع نفسه**، ص ص 287 - 288.

[2] - عبد الله الزعبي، محاور البرنامج المصري لتطبيق الحكومة الإلكترونية، (القاهرة: (ددن) 2001) ص، ص 203 - 205

الوزراء، ويوجد في إطار البنية التنظيمية والتشريعية قائمة بعدد من التشريعات التكنولوجيا منها :

- قانون حماية الملكية الفكرية.
- قانون التوقيع الإلكتروني.
- قانون التجارة الإلكترونية وقانون جرائم الكمبيوتر.
- قانون حماية حقوق المستهلكين.

ب ـ محور البنية الأساسية:

أصدرت الحكومة المصرية قراراً يتضمن إنشاء مراكز المعلومات في كافة الهيئات والوزرات والمحافظات وتم تصنيف 100 مركزٍ في القطاعات الوزارية والهيئات و1400 مركزٍ في المحافظات.

وقد تم إنشاء 500 موقع حكومي على شبكة الإنترنيت، وهو ما يُعرف بنقاط الخدمة العامة يتم وضعها في الميادين العامة لتسهيل حصول المواطنين على الخدمات ويتم ربط الميادين بالمصالح الحكومية من خلال شبكة الأنترنيت.

جـ ـ محور البنية المعلوماتية:

ويتركّز بالأساس على وضع قواعد البيانات القومية مثل الرقم القومي للمواطنين والرقم القومي للمنشأت الإقتصادية والرقم القومي العقاري، وقواعد بيانات الإقتصادية، وقواعد البيانات الموارد البشرية وقواعد البيانات الاجتماعية.

إتاحة المعلومات مجتمعيًا في إطار الشّفافية من خلال النشرات الإقتصادية الأسبوعية والشهرية.

د ـ محور التنمية البشرية:

ويقوم على تفعيل برامج التدريب لكل من الإدارة العليا من خلال مركز **إعداد القادة** للجهاز الحكومي، والإدارة الوسطى من خلال برامج التدريب ووضع مركز للإتصال الحكومي وهو مموّن من طرف الحكومة يهدف إلى تعريف المواطن بإجراءات الخدمة

والنّماذج المستخدمة والرسوم المطلوبة والزمن اللازم لإجراء الخدمة وذلك فيما يتعلّق بأيّ خدمة عامة.[1]

وكانت للقمة العالمية لمجتمع المعلومات والتي تتبناها الأمم المتحدة والإتحاد الدولي للإتصالات على مرحلتين، الأولى كانت في جنيف في ديسمبر 2003 والثانية عقدت في تونس2005 بناء على توصيات من مذكرة السياسات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المذكرة التطبيقية للإصلاح الحكومي في الدول النامية ووضعت على إثرها مجموعة من المؤشرات لقياس الفجوة الرقمية في مصر وهي:

1. التوسع في الربط الإلكتروني.
2. نشر التعليم الإلكتروني.
3. التعليم عن بعد.
4. اِستخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية.
5. تنمية الأعمال الإلكترونية.
6. اِستخدام التقنية في الصحة.
7. تنمية صادرات البرمجيات.
8. توثيق التراث الحضاري والطبيعي لمصر.[2]

الإستنتاجات:

1- نستنتج مما سبق: أنّ الجهود المبذولة في ترسيخ أسس ودعائم الإدارة العمومية الحديثة ، إرتكزت اساسًا على تقنية المعلومات بوصفها أداة للتغيير، فإن عملية الانتقال من منطق التسير التقليدي إلى المنطق الحديث باتجاه التقنيات الرقمية لن يُعدّ إنجازاً ما لم تصاحبه جملة من عمليات التغيير التي ستمارس من خلالها عمليات من نمط جديد.

---

(1)- عبد الله الزعبي، **المرجع نفسه**، ص ص 203 - 205 .

(2) - سعيد محمد الزعبي، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** "مصر أ نموذجًا" (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية) 2009)، ص5 .

2- إن الهدف الرئيسي من الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية هو كسب رضا المواطنين آثناء ممارسة التعاملات المختلفة في البيئة الجديدة ويرتبط أيضًا بتحديد طبيعة الخدمات.

3 –لإنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية، ينبغي توفير قيادة سياسية قادرة على منح تحويل حقيقي وتوفير دعم كاف للجهة التي سيخوَّلُ لها مهمة تنفيذ الأهداف.

4- لتنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع ينبغي مراعاة مايلي :

أ- إجراء اتصالات مع الجهات المستفيدة من الخدمات، لبيان الفوائد المترتبة عن التصميم الجديد للخدمة.

ب- تنفيذ التعديلات المطلوبة على مستوى النُّظم السائدة في مؤسسات الدولة وتنفيذ برامج إعادة تأهيل الموارد البشرية كي تكون قادرة على التّعامل مع الأنماط المستحدثة وممارسة تطبيقات جديدة.

التوصيات:

يمكن عرض بعض التوصيات التي من شأنها أن توضّح الرؤية المستقبلية لمبادرة الإدارة الإلكترونية كأداة لتحديث الإدارة العمومية.

1- تسطير الأهداف بحسب حاجات الدولة أكانوا مواطنين أم مؤسسات.

2- لابد من التخطيط لتزويد الخدمات لجميع المواطنين على مستوى المحلّي(مدن، أرياف) وعلى مستوى القطاع العام و الخاص.

3- توفير فرص الوصول إلى خدمات المعلوماتية في أي منطقة من الدولة وفي أي وقت، لإدارة دقة الاحتجاجات.

4- توفير افضل نوع من أنواع الخدمات المعلوماتية المتاحة.

5- توفير الخدمات المعلوماتية بأعلى مستوى من الكفاية الأمنية.

6- وضع مؤشرات تعتني بظروف الدول (متقدمة أم نامية)

7- إشراك الدول النامية في عملية صنع القرارات لصياغة المقايس الكمية والنوعية والمؤشرات التي تغطّي الأبعاد المختلفة للإستراتيجيات الإلكترونية وقياس حدود مجتمع المعلومات الخاص بها.

8- تولّي السلطات الوطنية المفوَّضة بمتابعة المشاريع والمهام لضمان التَّنسيق والاعتراف بالمؤشرات على المستوى العالمي، بالتَّعاون مع مؤسسات التعليم العالي لضمان الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

9- تَكثيف البرامج التدريبية المتخصِّصَة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية وتفعيل دور وسائل الإعلام والاتصال وكذا مُنَظَّمات المجتمع المدني لتقوم بدورها بنشر الوعي بخصوص الإدارة الإلكترونية.

الخاتمة

لقد اتخذت الإدارة العامة، سابقًا، آليات ووسائل كانت تهدف منها إلى تحقيق الإصلاح الإداري والانتقال من البيئة الإدارية الفاشلة إلى بيئة إدارية تتّسم بالمرونة والعطاء. فالتطور التقني والتكنولوجي حَفّز الإدارة العامَّة للتغيير والتجديد وإعادة النظر في أهدافها واستراتيجياتها وذلك باتبّاع مراحل:

بدءاً بمرحلة الظهور ثم التعزيز، التفاعل، والتكيف وأخيراً مدى تطبيق الإجراءات وتكاملها مع المعطيات البيئية والتنظيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

والإدارة العامة الحديثة منطق إداري جديدٌ، لا يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والاختلاف الموجود بين البُنى التنظيمية والبيئية لأكبر دول العالم تقدمًا، لدليل قاطع على صحة الفرضية الأوّلى التي تثبت حقيقة أن التغيير الإداري في عصر المعرفة مؤسسٌ على أسباب ومعطيات تمسُّ البيئتين الداخلية والخارجية للإدارة العمومية.

إن التطور التكنولوجي والثقافة أعْطيَا دافعًا قوياً إلى إدراج الأسلوب الحديث في التّسيير لدى الإدارة العامّة، بمستوييها المركزي والمحلي، بعدما فشل الأسلوب التقليدي في القضاء على المظاهر السلبية للإدارة في البيروقراطية وسلسلة من الإصلاحات الإدارية الفاشلة وجمود الهيكل التنظيمي وتعقيد الإجراءات الإدارية وانتشار الفساد، وهذا ما يُثبت صحَّة الفرضية الثانية المتمثلة في: أن حتمية التكيف مع الوضع الجديد عصر (المعرفة والثقافة)، أفرز نمطًا حدِيثًا للتسيير الإداري.

وتطبيق الإدارة الإلكترونية، جاء نتيجة للتكيّف الإيجابي الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبذلك، فهي فرصة متميزة للإرتقاء، حيث تعد وسيلة لرفع كفاءة الموارد البشرية، ورفع مستوى عمل الإدارة العامة، عن طريق إستخدام أساليب تكنولوجية حديثة تتسم بالكفاءة والفعالية والسرعة، بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة، مشاكل الإدارية، وكيفية القضاء عليها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة: إذ لا يمكن إنكار وإغفال دور الإدارة الإلكترونية في عصرنة الإدارة العمومية.

وبناء على صحة الفرضيات العلمية المقدمة سابقًا كحلول مؤقتة للإشكالية، وهنا يتضح التنسيق بينها وبين السؤال المحوري الذي طرح اساساً الموضوع للدراسة والتحليل، وعليه فالإدارة العمومية عايشت عوامل واسباب دفعتها للتكيف مع الوضع الجديد المتمثل في الثقافة والإنترنيت بصورة حتمية، إذ اجبرتها على ترك الأسلوب الإداري التقليدي والإنتقال إلى الأسلوب الإداري الحديث والملائم لمتطلبات البيئة الداخلية والخارجية للإدارة العامة والتي تتفاعل معها كافة العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لذلك لا يوجد نموذج واحد للإدارة الإلكترونية على جميع الإدارات العمومية للدول، لأن النموذج الرائد في دولة ما، لا يمكن استنساخه في دولة اخرى، لأنه ليس وليد بيئتها، وأيضًا حسب درجة استعداد الأفراد وثقافتهم ومدى تقبلهم لهذا الأسلوب وعليه نجاح الإدارة الإلكترونية في أية دولة مرهون بالتهيئة البيئية والظروف المناسبة لها.

قائمة المراجع

1-أحمد المعاني واحمد عريقات، **قضايا إدارية معاصرة** (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع،2011).

2-الحمادي بسام عبد العزيز، **مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية**، ورقة عمل حول الإدارة الإلكترونية (الرياض: معهد الإدارة العامة،2002).

3-الفتوح عبد القادر عبد الله، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة العلوم والتقنية، سلسلة 17، عدد 65، الرياض:مارس،.2003

4-إياد خالد عدوان، **مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية**، (فلسطين،(ددن)،2007.)

5-حسن مظفر الرزو، **الجاهزية الإلكترونية للبلدان العربية وإنعكاستها المحتملة على فرص لتفعيل بيئة إقتصاد المعرفة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

6-جاسم محمد جرجيس، **واقع صناعة تكنولوجيات المعلومات دبي نموذجًا**، ندوة المعلوماتية في الوطن العربي: والواقع والأفاق مؤسسة عبد الحميد شومان: عمان 14-15 /70/.2001

7-سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية** (الرياض: مركز بحوث لمعهد الإدارة العامة، 2005).

8-سعيد محمد الزعبي، **تطبيقات الحكومة الإلكترونية، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مصر أنموذجًا**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009).

9-سلوى شعراوي جمعة محرر، **إدارة الشؤون الدولة والمجتمع**،(القاهرة مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة،2001).

10-عادل حرشوش الفريجي وآخرون، **الإدارة الإلكترونية: مرتكزات فكرية ومتطلبات التأسيس**،(القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2010).

11-عبد القادر مصطفى سناء، **الأعمال الإلكترونية وتأثيرها في رفع فاعلية إدارة المشاريع الإنتاجية ، مع التركيز على تجربة الأردن**، الحوار المتمدن، عدد 4181، أوت،2013.

12-عبد الرزاق نذير وأحمد الصغير قراوي، **دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي**، ورقة بحث قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول: **الأداء المتميز للمنظمات والحكومات**، جامعة ورقلة،09،08 مارس،.2015

13 – عبد الله الزعبي، محاور البرنامج المصري لتطبيق الحكومة الإلكترونية، (القاهرة: (ددن)،2001).

14-عليان عبد الله (الرشيد)، **تنمية الموارد البشرية ودورها في تفعيل الإدارة الإلكترونية**: دراسة تطبيقية على العاملين في الأمن العام بمدينة الرياض. (الرياض:(ددن)، 2007).

15-كريمة بكوش، دور المجتمع المعلومات في تفعيل الحكومة الإلكترونية، ورقة بحث مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول: **الحكومة الإلكترونية ودورها في إنجاح الخطط التنموية**، مستغانم،19 ،20 أفريل .2010

16-محمد محمود الخالدي، التكنولوجيا الإلكترونية والإدارة الإلكترونية (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2007).

مراجع اللغة الأجنبية

1- *O C D E , L'administration électronique : un impératif (France m les éditions de l'o c d e ,2004).*

2- *A. MILE JReisat, Comparative public Administration and policy, (new York , west press ,2002)*

Empowering Teachers
Through Action Research

Dr. Thelal Oweis

Ph.D., Curriculum and Instruction with Concentration on Teaching English as a Foreign Language, Yarmouk University ,Irbid 2006-2010
Thelal.owies@gju.edu.jo

Abstract

All over the world, teachers are considered the major tools of educational improvement. They have a great commitment to providing their students with the best educational experience that stretches beyond traditional foundations of teaching. In order for them to achieve outstanding educational results ,in the researcher's opinion, they should experiment with innovative methods and adopt modern approaches, and they also should develop their knowledge and skills to better understand the needs and goals of students. In this respect, a new role of teachers in public and private schools is stressed in this paper . This role stems from the fact that many educationalists insist that teachers should be encouraged and supported to become researchers in their own classrooms. This paper sheds light on the importance of training teachers in the field of action research, and the obstacles that may face them along with some suggested solutions . The paper ends up with some recommendations addressed to educationalists and teaching professionals in Jordan.

Introduction

Teachers are no longer dominating the direction and pace of the teaching-learning process, instead they are monitoring and facilitating this process. The traditional role of teachers as controllers had vanished in many parts of the world long before the 21st century. Educationalists and teaching professionals believe that it is in the hands of teachers to transform their traditional role into a more innovative and up-to-date one .

Teachers have a great commitment to providing their students with the best educational experience. To achieve this , they should better understand their own profession , not only by relying on expert knowledge but also on their own experiential knowledge. Through the years of their teaching career , they research their own experiences which enables them to grow more critical and reflective about their teaching. Throughout their careers , teachers are expected to become producers of knowledge not just recipient of an established one. Besides that, they are also expected to learn more about their own profession by investigating what actually happens in their own classrooms; they can describe , analyze , interpret and reflect on what actually happens when the teaching - learning process takes place. To be more specific , teachers are the ones who have the power to bridge the gap between theory and practice . Johnson (2012) claims that action research bridges the gap between research and practice. He gives a clear example on this that is , the theoretical components underpinning action research practice are used to help practitioners understand and observe what is happening in a classroom setting.

In this respect, it is believed that with the implementation of teacher research in schools, the best authentic knowledge regarding the teaching-learning process could be made accessible , which in turn provides school communities with unique perspectives on teaching and learning . Action research encourages teachers to become continuous learners within their classrooms and schools (Mills, 2011)

Stenhouse (1981:104) believed that " it is teachers who in the end will change the world of the school by understanding it" . He stressed that teachers should only select areas of concern for themselves in order to excel in their teaching career and also to resolve their own real pedagogic problems. He argued that teachers needed to looking critically into their classrooms behaviors.

In an attempt to support teachers in adopting this new role, the researcher will start with a brief literature review on action research then she will shed light on the importance of training teachers in the field of action research . The researcher then will move to the obstacles that may face teachers along with some suggested solutions . The paper ends up with some

recommendations addressed to educationalists and teaching professionals in Jordan.

Literature Review

Action research is a process where the teacher inquires about his/her classroom in order to refine or improve his/her actions . This process is a systematic one in which teachers follow certain steps to gather information on the teaching-learning process in order to achieve their goals. McNiff (1988:46) explained that " teachers may benefit considerably to taking a close ,critical look at their own practice..By being aware and critical of their practice , teachers work more positively towards their own professional development."

The term “action research” was examined and identified first in the 1940s by Kurt Lewin who is widely considered to be the founder of this field. Lewin presented action research as cyclical, dynamic, and collaborative methodology that is executed through repeated cycles of planning, observing, and reflecting. Lewin argued that in order to "understand and change certain social practices, social scientists have to include practitioners from the real social world in all phases of inquiry" (McKernan 1991:10).

McCutcheon and Jung (1990:148) defined action research as a "systemic inquiry that is collective, collaborative, self-reflective, critical and undertaken by participants in the inquiry" .

Generally speaking, action research enables researchers to develop a systematic, inquiring approach toward their own practices (Frabutt et al., 2008). Kemmis and McTaggart (1988:6) view action research as a collaborative process carried out by those with a shared concern. They identified action research as a form of collective reflective enquiry undertaken by participants in social situations in order to improve the rationality and justice of their own social or educational practices, as well as their understanding of these practices and the situations in which these practices are carried out .

A basic theme within these definitions is clear : acquisition of knowledge through collaboration and participation . Zuber-Skerrit(1991:2) asserts that the process that the researcher goes through to achieve this theme is a spiral of action research cycles consisting of four major phrases: planning, acting, observing and reflecting .

Zeichner (2003: 318) found that engaging in action research helps teachers move in a direction of more learner-centered instruction. It also helps

teachers to become more confident in their ability to promote student learning ,to become more proactive in dealing with difficult situations that arise in their teaching, and to acquire habits and skills of inquiry that are used beyond the research experience to analyze their teaching.

Darling-Hammond (2006:300) stated that " teachers need not only to keep order and provide useful information to students but also to be increasingly effective in enabling a diverse group of students to learn ever more complex material. In previous decades, teachers were expected to prepare only a small minority for ambitious intellectual work, whereas they are now expected to prepare virtually all students for higher order thinking and performance skills once reserved to only a few. in the light of these new challenges , action research in schools should be encouraged and supported.

The Importance of Teacher Training in the Field of Action Research

Teachers who spend more than six to seven hours daily in schools know more than anybody else what happens in their classrooms. Moreover , teachers who engage in action research find it to be an empowering experience.

Action research should be used in teacher preparation programs; whether these are pre-service or in-service ones. Action research is considered an effective way for teachers to improve their own individual practice in their own fields and as a method of gathering information and making educational reforms in curriculum, and school structure (Ferrance, 2000)

Therefore, educationalists and education professionals need to find effective methods in order to engage school teachers in research in order to empower them in lifelong professional development. Conducting action research might seem an easy task for outsiders; thinking that if a teacher spends six to seven hours daily in his/her classroom then he/ she is the only one who has the time to study class elements and analyze them easily. It is true that teachers know better than anyone else what actually happens in their classes but the fact that teachers do not have enough time and do not have enough support whether emotional or financial is forming a great barrier in their way.

Beasley and Riordan (1981:36) List a number of advantages of teacher research; of these are the following :

-it bridges the gap between understanding and action by merging the role of the researcher and practitioner.

-it focuses on the immediate interests and concerns of classroom teachers.

-it sharpens teachers' critical awareness.

-it provides teachers with better information than they already have about what is occurring in their classrooms.

Taking these advantages into consideration , formal courses for pre-service and in-service teachers should be planned and implemented in the educational system ; such courses may be attended by teachers as a supportive and structured route for them to do research.

Some Obstacles Along With Their Solutions

The first obstacle : unsupportive environment

Action research assumes that teachers have sufficient flexibility to plan and implement their own systems in the teaching-learning process, and also to change those systems if there is evidence for doing so. Besides that , it also assumes that teachers create their own knowledge by reflecting on their actions. Action research is flexible; and it denies the ideology that there is a single, correct way of teaching (Bognar and Zovko 2008). Unfortunately, this is not the case in the educational system of Jordan. Teachers are restricted with social and environmental boundaries. Add to that the absence of a systematic support of whatsoever towards their efforts. Ferrance (2000) made a variety of suggestions of systemic support that teachers as researchers need. These supports include:

- assistance with data collection and analysis,
- access to technology,
- mentoring,
- school and district commitment,
- leadership (in school and district-wide action research),
- external partners with which to collaborate,
- release time and substitute staff,
- facilitators, and
- communication

Action research is not widespread in Jordan because the Jordanian culture does not embed flexibility in its traditions and social values. The fact that flexibility is not embedded is the Jordanian culture might create a real obstacle for private and public school teachers.

Educationalists and education professionals must help teachers in changing their views about doing research . Gaining institutional support is a priority in conducting research. It is the responsibility of administrative authorities to encourage teachers and to empower them in this field. Preparing annual workshops where teachers are able to work in teams and share their problems, might be a feasible solution to overcome this obstacle.

The Second Obstacle : Lack of Time

Teachers have several duties to focus on while teaching in schools; planning and preparing for lessons, evaluating students …etc. They also have little time first to consult their administrators and second to interact with their colleagues. In this respect, it might be beneficial to allocate part of the teacher daily meeting time, where teachers can share their ideas and classroom problems and try to figure out suitable strategies for conducting research, to research. Another solution, that is in the hands of decision makers in the educational system , lies in directing administrators in schools to allocate weekly time from the teachers' daily schedule that is devoted to research . Teachers duties should not only be dominated by their traditional aspects. The world is changing around us and a change in the society perceive teachers' duties has to be changed. A change in the educational system is needed and a change of view about research should be transformed from a negative to a positive one. It is the responsibility of decision makers to act upon this and to help teachers gain a positive attitude towards research.

The Third Problem : Absence of knowledge

Most of the graduate students of our educational system of universities are not trained well in the field of research and specifically in the field of action research . Therefore , when they become teachers they would only think about their traditional duties of how to plan and prepare for lessons and then how to assess and evaluate students. In other words ,they are mindful about their presentation of materials and assessments I'm not proposing that a teacher should be a professional researcher but at least to have some knowledge about it. Action research does not need more than a few workshops where teachers are exposed more to practice in this field. Educationalist and administrators could easily prepare such workshops where teachers receive in-depth instruction related to action research. Another solution is pairing teachers with experienced mentors who could teach them how to do research.

Recommendations

In the light of the study , the researcher addresses the following recommendations to educationalists and education professionals in Jordan:

1- The university majors should include theoretical and practical courses on action research to prepare teachers for the teaching career.

2- It is recommended that leading teachers in schools run workshops for other teachers under the supervision of educationalists and education professionals and with the help of administrators.

3- Further research on action research in Jordan is recommended because there are not many studies conducted in this field .

4- It is recommended that administrators and educationalists seek financial support to enable teachers to conduct their research .

5- Reform in schools must be thought of a small step toward a larger social effect. It is recommended that decision makers in the educational system support the teachers in order to help them understand how to make change and how to see themselves as dynamics of change.

6- New approaches to teacher development in Jordan are needed and a shift of paradigm from traditional to innovative is also needed. More research in this field should be supported by decision makers in the educational system.

References

Beasley, R. & Riordan, L. (1981). The Classroom Teacher as a Researcher, English in Australia, 55(3), 36–4

Bognar, B., & M. Zovko. (2008). Pupils as action researchers: Improving something important in our lives. *Educational Journal of Living Theories* 1(1), 1–49.

Darling-Hammond, L. (2006). Constructing 21st-century teacher education. JourBui *of Teacher Education*, 57, 300-314. doi:10.1177/0022487105285962

Ferrance, E. (2000). Action research: Themes in education. Retrieved October 3, 2007, from Brown University, Education Alliance, http://www.alliance.brown.edu/pubs/themes_ed/act_research.pdf.

Frabutt, J. M., Holter, A. C. & Nuzzi, R. J. (2008). *Research, action, and change: Leaders reshaping Catholic schools.* Notre Dame, IN: Alliance for Catholic Education Press.

Johnson, A. P. (2012). *A short guide to action research* (4th ed.). New Jersey: Pearson Education.

Kemmis, S., & McTaggert, R. (eds.). (1988). *The action research planner* (3rd ed.). Victoria, Australia: Deakin University Press.

McCutcheon,G., & Jurg, B., (1990). *Alternative Perspectives on Action Research*. Theory into Practice 24(3),144-151.

McKernan,J., (1991). *Curriculum Action Research. A Handbook of Methods and Resources for the Reflective Practitioner*. London: Kogan Page

McNiff, J. (1988) Action Research: Principles and Practice. London, Routledge.

Mills, G. E. (2011). *Action research: A guide for the teacher researcher* (4th ed.). Boston: Pearson.

Stenhouse, L. (1981). What counts as research? *British Journal of Educational Studies*, 29(2),103–14.

Zeichner, K. (2003). Teacher research as professional development for P-12 educators in the USA. *Educational Action Research*, 11(2), 301–325.

Zuber-Skerritt, Ortrun (1991). *Action learning for improved performance*. Brisbane: Aebis Publishing.

The effectiveness of using cooperative learning strategy to increase psycho-social development for students in higher education

Dr. Ahmed Saeed
Dr.ahmedsaeed2@gmail.com

A field study on a sample of students from The preparatory year at king Faisal University

is an instructor in social psychology in Department of preparatory year program at Buraydah Colleges in Saudi Arabia with research interests in contemporary strategies of active learning, scientific Achievement and psycho-social behavior

Abstract

This study aimed to identify the impact of using the cooperative learning style as a teaching strategy in increase psychosocial development for students during their studies in preparatory year. The study has included using the quasi-experimental approach by measuring the psychosocial development for students. The questionnaire included four basic criteria: development of the personality, the interactive growth, the participation & the interaction, and the social behavior. These criteria have been measured twice; the first was during students enrollment at the beginning of the preparatory year, the second was at the end of the academic year, The results showed there are significant statistical differences in level of the psychosocial development for students; The difference was evident in the growth level of psychosocial development for most respondents between the beginning and the end of the academic year, which emphasized that the use of cooperative learning style is a way for effective impact on increasing the psychosocial development of students.

Keywords : Cooperative learning . Psychosocial development . Traditional teaching . Higher education.

1. Introduction

University should be a suitable environment to develop personality skills of the students , not only because higher education equips our young generations with a specialism for development of their career . Development of students' personality skills actually permeates their academic majors, general education and co-curricular activities. Looking at the field of education in many organizations and educational institutions in developing countries , we find that there is evidence indicating that the dynamics of the educational process depends primarily on individual effort from faculty teaching members in teaching students the scientific materials , and also the individual effort made by the student to acquire scientific material in the context of individual competition with another students in the classroom, and this consistency in performance by the faculty member and the student prevails many of our universities and educational organizations .

As observed during the study, The students coming from high school accustomed to a particular method to receive scientific material from the teacher, namely the style of " indoctrination", and this is how students are accustomed to throughout the years of education , starting from the primary level and through the intermediate stage , until the end of high school stage. Traditional teaching structures methods include instructor-centered lectures and tutorials. Under this method of teaching students tend to passively absorb material rather than actively participate in the learning process and the acquisition of knowledge. Several studies (see, e.g. Marton and Saljo, 1997; Biggs, 1993) have criticized this method Furthermore, this method of teaching encourages students to learn , by rote and memories material rather than actually understanding concepts. Marton and Saljo (1976) describes this type of learning as "description-oriented", whereby the focus is on using a surface-type learning approach.

Traditional lecture-style teaching methods concentrate too much on facts and memorizing information and do not emphasize conceptualization and thinking enough. Therefore, typical lecture-style teaching is not as useful in improving students' generic skills as cooperative learning approach which evoke students' higher order thinking skills and lead to improvements in generic skills (Duplass and Ziedler, 2002). With these skills, students can become confident in their reasoning and apply these skills to any practical situations. (Lundquist. R 1999).

The traditional method now become one of the past tools in education , because it does not support and develop the cooperation and participation and the acquisition of individual skills , and does not build social and interactive relationships that have a positive impact for the construction of the student figure from the psychic and social terms .

A cooperative learning approach shifts the learning environment from an instructor centered approach to a learner-centered one (Mishoe 2007;). A cooperative learning approach, whereby "students work together in groups to master material, initially presented by the tutor" (Joyce 1999, p. 271). Students are given the freedom to interact, engage in dialogue and participate in group activities, not only achieving higher academic results but also experiencing an increase in personal values such as self-confidence, flexibility, and social skills (Hwang et al. 2008).

A growing literature in contemporary education highlights that cooperative learning improves generic skills including critical thinking, solving problems, and analytical skills. Teaching styles that impart generic skills use techniques that urge students to analyze, synthesize, and appraise information to solve problems and make decisions rather than simply regurgitating information.

On the other hand, there is not any study indicates to study the psychical and social side of the student , and how it affects the use of the contemporary methods of learning this important aspect to the student's personality. The psychosocial growth of students is one of the basic principles that help to form and develop an effective personality , as reflected in increasing awareness and understanding. Therefore, formation of the independent views, increase the rational & logical thinking and respect opinions of the others, self-confidence and freedom to express opinions , and other many skills that result from psychosocial growth of the students' personalities. This develops in students: positive attitudes toward teamwork, cooperation, participation and interaction. Cooperative projects may improve student teamwork as they learn from the ingenuity of cooperative learning activities (Kapp 2009).

Researchers have made much of studies which confirms that the use of cooperative learning as a way of teaching leads to increase educational attainment and build new attitudes and motivations toward the learning process. (Chambers, B. & Abrami, C. 1991), (Cohen, G 1994) .

2. Concept of The cooperative learning

The cooperative learning movement began in junior high school as part of the desegregation process , aiming at facilitating positive ethnic relations and increasing academic achievement and social skills among diverse students .

Cooperative learning was seen as a vehicle for increasing students' active involvement in learning activities and having students take more responsibility for managing their own instruction. (Stevens, R; & Slavin, R; 1995, p.322) .

Cooperative learning comprises "instructional methods in which teachers organize students into small groups, which then work together to help one another learn academic content". (Slavin 2011, p.344) .

cooperative learning methods generally involve heterogeneous groups working together on tasks that are deliberately structured to provide specific assignments and individual contributions from each group member. Cognitive as well as social benefits are expected , as students clarify their own understanding and share their insights and ideas with each other as they interact within the group . (Lazarowitz; R & Others 2006).

The cooperative learning is Style in learning refers to "the model for groups of students with different levels of educational attainment through a series of learning activities for the performing and the completion of a joint learning objectives . (Song; X & Others 2012).

Others see that style of learning and education, which aims to achieve a common goal through cooperation between members of the group, is as effective and efficient learning for students pattern to acquire critical thinking, creative thinking and problem-solving skills, as well as gaining cognitive diverse in addition to increasing self-confidence and grows the positive tendencies in line with contemporary learning objectives.(Kim; S & Song; K; 2012).

Cooperative learning consists of five basic elements: positive interdependence, promotive interaction, individual accountability, teaching of interpersonal and social skills and quality of group processing. Cooperative learning has demonstrated the academic, social, affective and psychological growth of students who work together in groups . (Johnson & Johnson; 2008).

In the current study the researcher put a practical definition for the cooperative learning as " a method of contemporary learning , in which students are divided into small groups of between (3 - 6) students. Different grades level cooperate through positive interaction that leads to the growth of personal and social skills in the context of an educational mission to achieve pre-determined objectives"

2.1 Concept of the psychosocial development

Psychosocial development means psychological development in the social realm. That is Psychosocial development is how person's mind, emotions, and maturity level develop throughout the course of their lifetime. different people will develop psychologically at different speeds depending on biological processes and environmental interactions.

http://www.answers.com/Q/what_is_psychosocial_development

Psychosocial development

: the development of the personality, including the acquisition of social attitudes and skills, from infancy through maturity.

http://www.medical-dictionary.thefreedictionary.com/psychosocial+development

According to "Erikson" growth of the psychosocial is an evolutionary process based on the same sequence in the biological, psychological and social field events, and therefore it means the overall changes in the individual's psychological system during different growth stages, and the result of these changes provide the individual in ways that deal more in line with self and others.

http://www.uobabylon.edu.iq/uobcolleges/fileshare/articles/pdf

" Erikson" believes that human growth is the result of the interaction between biological factors and social factors, and through this interaction to grow the individual's personality.

http://www.acofps.com/vb/showthread.php?t=13297

The researcher used a practical definition of the psychosocial development in the current study as " a positive development of psychological and social side which occurs in the student's personality, resulting from the exercise of the diverse participation and interaction with other students in the classroom framework" .

3. Forms of the cooperative learning:

Interest in studies and researches on cooperative learning in the beginning of the seventies of the twentieth century (Slavin, R. 1977). And has been developing different patterns for the application of the cooperative learning, and these methods, " the way Student Teams" penned by "Slavin" depending on the theories of psychology. (Slavin, R. 1983 & 1990). As well as coined "David Johnson and Rogers ", " Methods of individual and collective learning", "Learning Together & Alone ", according to the theories of social psychology. (Johnson.DW & Johnson.RT, 1989), as Johnson developed a teaching style workgroups" Complex Instruction approach" derived from the theories of sociology (Cohen, E. 1993, 1994).

We can review some of the contemporary ways and diverse strategies of cooperative learning methods, which met with success and desirability of practitioners of the educational process in the world because it has proven highly effective in increasing student achievement, and these methods include:

Researcher-Developer	***Date***	***Method***
Johnson & Johnson	Mid 1960s	Learning Together & Alone
deVries & Edwards	Early 1970s	Teams-Fames-Tournaments(TGT)
Sharan & Sharan	Mid 1970s	Group Investigation

Johnson & Johnson	Mid 1970s	Constructive Controversy
Aronson & Associates	Late 1970s	Jigsaw Procedure
Slavin & Associates	Late 1970s	Student Teams Achievement Divisions (STAD)
Cohen	Early 1980s	Complex Instruction
Slavin & Associates	Early 1980s	Team Accelerated Instruction(TAI)
Kagan	Mid 1980s	Cooperative Learning Structures
Stevens, Slavin & Associates	Late 1980s	Cooperative Intergrated Reading & Composition (CIRC)

"Johnson.D, Johnson.R & Stanne.M" Points that the widespread use of cooperative learning is due to many factors, and there are three factors that are most important in this area are as follows:

1 - The cooperative learning depends on clearly theory, which has been test its sincerity and authenticity through research and practice through procedures exercised and used by learners. So the cooperative learning may actually founded on many of the theories in anthropology, economics and political science, psychology and other social sciences, as well as established cooperative learning relied on the social environment and the development of cognitive and behavioral learning theories.

2 - The ability to generalize and practice through research on cooperative learning, competitiveness and individual ways that provide us with the importance of using cooperative learning more than the use of other educational methods, where more than (900) studies and researches on the effectiveness of cooperative learning are reviewed in comparison to competitive or single education.

3 - The third factor which contributed to the spread of cooperative learning is the diversity of available methods of the cooperative learning, which can be used by teachers. They are most flexible and realistic and is characterized by cooperative learning in dealing with the building and organization of the learning in the classroom. The teacher already uses the style of cooperative learning, which commensurate and consistent with his philosophy and practices.

(Johnson.D, Johnson.R & Stanne.M; 2000).

3.1 The positive effects of cooperative learning

Many different researchers in different academic fields undertook experimental studies to compare the effects of the cooperative learning methods and the traditional teaching methods on student learning and other outcomes. These varied fields are as follows: principles and methods of teaching (Kilic, 2008); and accounting education (Hwang, Lui & Tong, 2005); mathematics and science; Nattiv, 1994; Vaughan, 2002); social studies (Lampe, Rooze & Tallent-Runnels, 1996; Adeyemi, 2008) ; geography (Yager, Johnson, & Johnson, 1985); chemical bonding (Doymus, 2008a& Doymus, 2008b).

Cooperative learning has been shown to promote more positive attitudes of students toward their own learning than do competitive or individualistic learning environments because students work together for shared goals (Johnson & Johnson, 2005). These results were supported by previous research studies (Johnson & Johnson, 1989; Mulryan, 1994; Cavalier et al. 1995; Nhu-Le 1999) which showed a strong relationship between cooperative learning methods and the greater positive attitudes of students toward their own learning. For example, (Nhu-Le 1999) investigates the effects of cooperative learning on tertiary students' attitudes toward chemistry in Vietnam. The results showed that students liked working in cooperative learning groups, exchanging information and knowledge, working together, and assisting one another. Similarly, Mulryan (1994) and Menge Luo & Xiao Ling (2010) investigated students' attitudes and showed that in cooperative situations, students believed that their teachers paid more attention to their feelings. Students also experienced that their peers liked to help one another and they were more motivated to learn.

Another studies refer that the cooperative learning encourages students to be active participants in the construction of their own knowledge, also encourages students to interact and communicate with peers in harmony. In this way, cooperative learning promotes values such as honesty, cooperating, mutual respect, responsibility, tolerance and willing to sacrifice a consensus. Execution of duties in cooperative learning can develop self – confidence in students. (Zakaria, E.& Others; 2013). Another study found some evidences showed positive behavioral changes in the student's attitudes toward teamwork, also it showed that the students improve their teamwork skills by focusing on four of the five behavior categories, namely contributing to the team's work, interacting with teammates, …. Enhancing effective communication …. To help the students perform the desired behaviors. (Lau.P; & others; 2015) .

As for the positive results in the psychological and social aspects, there are many studies that emphasize the positive relationship between exercise

and application of the cooperative learning and-get a range of positive social, affective and psychological outcomes, including social support, the quality of student relationships, attitude to learning, learning skills, and self-esteem. The results of some recent studies (Johnson & Johnson. 2005; Johnson & Johnson. 2006; Bertucci et al. 2010) show that in cooperative learning situations students displayed a higher perception of social support, both personally and academically, than students in competitive or individualistic situations. Social support has been showed to promote achievement, productivity and retention (Johnson & Johnson. 2006). Such positive relationships result in an increase in motivation and persistence in working toward the shared goals, satisfaction, commitment to group goals, productivity and personal responsibility for achievement (Johnson & Johnson, 2006; Slavin, 2011). In addition, cooperative learning promotes more positive attitudes toward learning than do competitive or individualistic learning environments because students work together for shared goals (Johnson & Johnson; 2005).

The cooperative context also enhances more use of problem-solving, critical thinking and oral communication skills (Johnson 2003) because students experience different ideas during learning tasks (Abrami & Chambers; 1996). Furthermore, cooperative learning facilitates greater improvement in self-esteem than does competitive or individualistic learning environments (Johnson & Johnson, 2005). In some studies (Kilic, 2008; Bertucci et al. 2010) students' self-esteem increased in cooperative situations because students were involved in cooperative efforts. The findings reported above validate the results of other studies (Mulryan, 1994; Whicker & Nunnery, 1997; Nhu-Le, 1999; Vaughan, 2002; Gillies, 2006; Zain, Subramaniam, Rashid & Ghani, 2009; Kose, Sahin, Ergun & Gezer, 2010; Le, 2010; Thanh-Pham. 2011) which report that cooperative learning promotes more use of higher-level learning skills, more positive cohesion among participants, higher self-esteem in learning and more positive feelings toward the learning task. In summary, it may be argued that cooperative learning appears to be an effective way to engage students in learning process.

4. The Field procedures for the study

The design of this study is a quasi-experimental approach, consists of one sample. Pre-apply the questionnaire was used to determine level of the students' personalities and social behavior of the students. The sample was exposed to cooperative learning for one academic year . In the end of the academic year , post-apply of the questionnaire was conducted to determine the difference between two measures. The questionnaire consists of (78) questions cover the four basic criteria . The study sample of students from the preparatory year at King Faisal University (SA) is made up. This study

was conducted in the first of the academic year and students enrolled in the sections that the researcher taught it in Preparatory Year deanship lessons " communication skills", and " learning and thinking skills". This study used 50 students from two classes in preparatory year. In the treatment the total number was (n=36) , which represented the sample, and the study was limited on male students only due to values of the Saudi society.

The measure will be applied on the personality level, and the researcher' knowing in respect of the differences between nature of the personalities that push him to depends on the same individuals for representing both the control group and the experimental group. On pre-application and post-application of the questionnaire, it has applied questionnaire on only one sample. the same individuals, It makes more credibility in the results of the questionnaire.

The second reason is to use one group of individuals representing the sample and then the study is to investigate the community credibility. was the group of individuals that represent the control group is the same sample that represents the experimental group, in respect of the pre & post application of the questionnaire which is used in the study.

This may give the researcher the opportunity that the university has begun using and applying of cooperative learning strategy on consecutive stages and don't use or apply it on all colleges at the same time, it has been applied and practices cooperative learning in colleges of a humanitarian and social nature first, it has been applied and practices then in the following academic year has been applied to practical colleges.

4.1 Tools of the study

The researcher designed questionnaire to measure the psychosocial development, and The questions were directly adapted from the (ISEL-College Version). In addition to the psychosocial growth scale coined by " Prof. Abd el- Fattah al-Ghamdi ", and commensurate with the Saudi environment measure and the scale which designed by researcher consists of (78) questions was distributed on four key themes (see table 1) as follows " the evolution of the personality", "interactive growth", "participation & interaction" and "the social behavior " . It had applied the scale and the use of the questionnaire tool in gathering the data of the sample collection at the beginning of the academic year, and then was applied the scale and the use of the questionnaire tool in gathering the data again at the end of the academic year. It has been taken into account in the measurement that uses the scale " Likert " gradient that contains four values (1 of 4) represented so gradually (apply fully - applicable often - apply sometimes - do not apply at all) has also been taken into account in the formulation of sentences

and phrases to be some positive and others negative, has four criteria included major axes of the study are as follows :

Table NO.1

Phrases distribution according to the four main criteria and percentage

Criteria	Phrases and sentences	NO.	Percentage
Development of the personality	1 , 2 , 3 , 4 , 6 , 7 , 10 , 12 , 13 , 15 , 16 , 17 , 18 , 23 , 24 , 25 , 26 , 28 , 29 , 30 , 31 , 32 , 33 , 36 , 37 , 38 , 39, 43 , 45 , 58 , 59 , 60 , 61 , 62 , 64 , 65 , 75 .	36	46.1%
Interactive growth	8 , 19 , 20 , 22 , 41 , 42 , 48 , 50 , 52 , 54 , 56, 63 , 66 , 67 , 68 , 72 , 73 , 74 , 76 , 77 , 78 .	22	28.2%
Participation and interaction	9 , 21 , 34 , 40 , 44 , 51 , 55 , 57 , 70 , 71 .	10	12.8%
The social behavior	5 , 11 , 14 , 27 , 35 , 46 , 47 , 49 , 53 , 69 .	10	12.8%
4 Criteria	78	78 sentences	Total 100 %

4.2 Psychometric characteristics of the scale

Honesty:

Has been verified the veracity of the scale and appropriateness of phrases, as has been standard on a group of professors of psychology and education and sociology, totaling (3) arbitrators, to express their views about the scale phrases and adjusted if necessary, based on the results of the arbitration has been deleted Some phrases and make an adjustment on the others, has been stability at the number (78) is out of (92).

Persistence:

To detect and verify the stability of the scale persistence has been used three ways, a re-application interval (14 days), and the application of " Alpha Chronbach " coefficient , in addition to the" half-division " , and the results were as follows :

Table NO.2

The stability of the scale persistence

Scale axes	Stability account means		
	Re-application	Cronbach's coefficient	half-division
Personality development	0.91	0.82	0.81
Interactive growth	0.76	0.78	0.77
Participation & interaction	0.82	0.88	0.85
The social behavior	0.89	0.92	0.90

The results of the table shows the high degree of validity of the scale for application

4.3 Data analysis:

Data analyzed composed the scores on achievement tests. Scores on questionnaire. "t" test was performed to compare the means of the pre-test scores and post-test scores on four key themes measures of the group before and after the treatment.

All analyses were tested for significance at the (.05) level.

5. Results and Discussions:

The first hypothesis:

The existence of significant differences between the development of the personalities of the students before and after.

Level of significance (0.05)

Sig = 0

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	c1	2.4730	36	.06078	.01013
	d1	2.8926	36	.06636	.01106

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	c1 & d1	36	.127	.461

Paired Samples Test

		Paired Differences				
					95% Confidence Interval of the Difference	
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper
Pair 1	c1 - d1	-.41967	.08411	.01402	-.44813	-.39121

Paired Samples Test

	t	df	Sig. (2-tailed)

	t	df	Sig. (2-tailed)
Pair 1 c1 - d1	-29.937	35	.000

Reviewing The previous tables, we found that there are statistically significant differences between the pre and post applications of the questionnaire in favor of the development of the students' personalities who are containing the sample. at the end of the academic year, the mean score increased from (2.47 to 2.89). it means development of the personalities of the students

Resolution: Students who are studying a cooperative learning are growing their personalities in their dealings with other students.

The second hypothesis:

The existence of significant differences between the interactive growth before and after.
Level of significance (0.05)
Sig = 0

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	c2	2.8833	36	.07071	.01179
	d2	2.1583	36	.06601	.01100

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 c2 & d2	36	.168	.326

Paired Samples Test

	Paired Differences				
				95% Confidence Interval of the Difference	
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper
Pair 1 c2 - d2	.72500	.08824	.01471	.69514	.75486

Paired Samples Test

	t	df	Sig. (2-tailed)
Pair 1 c2 - d2	49.299	35	.000

The second category: Reviewing The previous tables, we found that there are statistically significant differences between the pre and post applications of the questionnaire between the students who are containing the sample. Interactive growth of the students in the end of academic year, the mean score showed decreased from(2.88 to 2.15). That decreasing in mean scores in quantitative surveys is due to the differences in the learning environment, the nature of team project setting and varying of teammates' backgrounds.

Resolution: Students who are studying a cooperative learning are getting less interactive growth in their relationships with other students .

The third hypothesis:

The existence of significant differences between the participation and interaction development before and after.

Level of significance (0.05)

Sig = 0

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	c3	2.0028	36	.08102	.01350
	d3	3.2778	36	.15140	.02523

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 c3 & d3	36	-.251	.140

Paired Samples Test

	Paired Differences	
		95% Confidence Interval of the Difference

		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper
Pair 1	**c3 - d3**	-1.27500	.18879	.03147	-1.33888	-1.21112

Paired Samples Test

		t	df	Sig. (2-tailed)
Pair 1	**c3 - d3**	-40.521	35	.000

The third category: Reviewing The previous tables, we found that there are statistically significant differences between the pre and post applications of the questionnaire in favor of the participation and interaction development between the students who are containing the sample. Participation & interaction increased from (2.00 to 3.27) because the students are now having a better ability to adapt to the new learning environment/situation within classes.

Resolution: Students who are studying a cooperative learning are achieving more interaction and participation with other students .

The Fourth hypothesis:

The existence of significant differences between social behavior growth before and after.

Level of significance (0.05)

Sig = 0

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	**c4**	1.5417	36	.12277	.02046
	d4	3.8278	36	.20648	.03441

Paired Samples Correlations

	N	Correlation	Sig.
Pair 1 c4 & d4	36	.111	.520

Paired Samples Test

	Paired Differences

				95% Confidence Interval of the Difference	
	Mean	**Std. Deviation**	**Std. Error Mean**	**Lower**	**Upper**
Pair 1 c4 - d4	-2.28611	.22823	.03804	-2.36333	-2.20889

Paired Samples Test

	t	**df**	**Sig. (2-tailed)**
Pair 1 c4 - d4	-60.101	35	.000

The fourth category: Reviewing The previous tables, we found that there are statistically significant differences between the pre and post applications of the questionnaire in favor of the social behavior growth between the students who are containing the sample. The "social behavior" increased from (1.54 to 3.82) in regard to the need of understanding and practicing teamwork skills, and relation to expectation to their performance.

Resolution: Students who are studying a cooperative learning are acquiring social behavior in their relationships with other students .

Furthermore, the mean scores in quantitative surveys Students after the conducted academic year with cooperative learning method got higher mean scores in the three from four categories.

6. Summary and conclusion

See as mentioned above. From the Results of the (pre & post) applying the questionnaire, these findings were supported in the quantitative data . These positive quantitative results appeared to show a change in their behaviors; It showed that the students generally were more willing to provide a new formative feedback and contribution to others in social situations.

According to applying the cooperative learning method, it was clear that the learning environment considers one of the advantages of cooperative learning. Contact in interactive situations. makes acceptance interactive contact between the learners, that will promote psychic and social development that provides a skeleton which allows students to participate others in the classroom, basically constructs from the positive interdependence created within the learning groups. Additionally, the students who need help can depend on support from another students, so that students become an instructional and motivational resources in the classroom. At the same time they got social and motivational benefits on the personality level being in the regular classroom. Furthermore some evidence showed positive changes in students' personalities, then the cooperative

learning groups are meaningful and effective for developing and improving the students' personalities. Researcher calls for other researchers interested in this field to conduct other research concerned with the psychological and social consequences of contemporary methods of active learning.

References

AL ghamdi, A; (2010). *Psychological and social development scale*, Naïf Arab University for Security Sciences Press , AL- Riyadh city, SA.

Adeyemi, B. A. (2008). Effects of cooperative learning and problem-solving strategies on Junior Secondary School Students' Achievement in Social Studies. *Electronic Journal of Research in Educational Psychology, 6(3), 691-708*

Bertucci, A., Conte, S., Johnson, D. W., & Johnson, R. T. (2010). The impact of size of cooperative group on achievement, social support, and self-esteem. *The Journal of General Psychology, 137(3), 256-271.*

Chambers,B.& Abrami,C. (1991) . the relationship between student team learning outcomes and achievement, causal attributions, and affect. *Journal of Educational Psychology, 83, 140-146.*

Cohen, G. (1994). Restructuring the classroom: conditions for productive small groups, *Review of Education Research, 64, 1-35.*

Cohen, E.(1993). From theory to practice : The development of an applied research program . In barger,J. & Zeldithch, M(Eds.) , *Theoretical research programs : Studies in the growth of theory* , Stanford university press , Stanford , pp . 385-415.

Cohen, E.(1994). *Designing group-work:* strategies for the heterogeneous classroom. Teachers college press, New York.

Doymus, K. (2008a). Teaching chemical bonding through jigsaw cooperative learning. Research in Science & Technological Education, 26(1), 47-57. http://dx.doi.org/10.1080/02635140701847470

Doymus, K. (2008b). Teaching Chemical Equilibrium with Jigsaw Technique. Research in Science Education, 38(2), 249-260. http://dx.doi.org/10.1007/s11165-007-9047-8

Duplass, J.A. and Ziedler, D.L. (2002), "Critical thinking and logical argument", *Social Education*, (66) 5, 10-14.

Dowling, C., Godfrey, J. and Gyles, N. (2003), "Do hybrid flexible teaching methods improve accounting students' learning outcomes?", *Accounting Education: An International Journal*, (12)4, 373-391.

Fry, H., Ketteridge, S. and Marshall, S. (2009), *A Handbook for Teaching and Learning in Higher Education*, Routledge, Oxon.

Gillies, R. M. (2006). Teachers' and students' verbal behaviors during cooperative and small-group learning. *British Journal of Educational Psychology*, 76(2), 271-287. http://dx.doi.org/10.1348/000709905X52337

Hwang, N.C., Lui, G. and Tong, M.J. (2008), "Cooperative learning in a passive learning environment: a replication and extension", *Issues in Accounting Education*, (23) 1, 67-75.

Joyce, W.B. (1999), “On the free-rider problem in cooperative learning”, *Journal of Education for Business*, (74) 5, 271-274.

Johnson.D.W & Johnson.R. (1989).*Cooperation and Competition: Theory and Research*, Edina, MN: interaction book company.

Johnson.R & Stanne . M; (2000). ' *Cooperative Learning Methods: A Meta-Analysis*'. Retrieved from university of Minnesota cooperative learning center http://www.co-operation.org/pages/cl-methodes.html.

Johnson, D.W; & Johnson, R. T. (2008). Social Interdependence Theory and Cooperative Learning: the teacher's role. In R. M. Gillies, A. Ashman & J. Terwel (Eds.), teacher's role in implementing cooperative learning in the classroom (pp. 9 – 37). New York, U.S.A: SPRINGER. HTTP://DX.DOI.ORG/10.1007/978-0-387-70892-8_1

Johnson, D. W., & Johnson, R. (2005). New Developments in Social Interdependence Theory. *Genetic, Social, & General Psychology Monographs*, 131(4), 285-358. http://dx.doi.org/10.3200/MONO.131.4.285-358

Johnson, D. W. (2003). Social Interdependence: The Interrelationships among theory, research, and practice. *American Psychologist*, 58(11), 931-945. http://dx.doi.org/10.1037/0003-066X.58.11.934

Kim;S & Song; K.(2012) " the effects of thinking style based cooperative learning on group creativity " , *Scientific research* , Creative Education , (3).

Kapp, E. (2009), “Improving student teamwork in a collaborative project-based course”, *College Teaching*, (57) 3, 139-143.

Kilic, D. (2008). The effects of the Jigsaw technique on learning the concepts of the principles and methods of teaching. *World applied sciences journal*, 4(1), 109-114.

Lundquist, R. (1999), “Critical thinking and the art of making good mistakes”, *Teaching in Higher Education*, (4) 4, 523-530.

Lazarowitz; R & Others; (2006) " Learning science in a cooperative setting : academic achievement and affective outcomes" , *journal of research in science teaching,*. DOI: 10.1002/tea.3660311006

Lau.P; & others.(2014). " Developing students teamwork skills in a cooperative learning project " ,*international journal for lesson and learning studies*, (3)1, 92-93.

Lampe, J. R., Rooze, G. E., & Tallent-Runnels, M. (1996). Effects of Cooperative Learning Among Hispanic Students in Elementary Social Studies.

The Journal of Educational Research, 89(3),187-191. http://dx.doi.org/10.1080/00220671.1996.9941324

Mishoe, S. (2007), "Problem-based learning: any influence in respiratory care?", *Respiratory Care*, (5) 2,1457-1459.

Mulryan, C. M. (1994). Perceptions of intermediate students' cooperative small-group work in mathematics. *The Journal of Educational Research*, 87(5), 280-291. http://dx.doi.org/10.1080/00220671.1994.9941255

Nattiv, A. (1994). Helping Behaviors and Math Achievement Gain of Students Using Cooperative Learning. *The Elementary School Journal*, 94(3), 285-297. http://dx.doi.org/10.1086/461767

Nhu-Le, T. (1999). A Case Study of Cooperative Learning in Inorganic Chemistry Tutorials at the Vietnam National University-Ho Chi Minh City (Master dissertation, University of Simon Fraser, Canada). [Online] Available: pdf (March, 19, 2010)
http://www.ir.lib.sfu.ca/bitstream/1892/8731/1/b19483041

Song;X & Others . (2012). " the effect of cooperative learning mode applied in the university students shaping class " ,*Scientific research , Creative Education* , (3).

Slavin , R. (1977). Classroom reward structure: an analytical and practical review . *Review of Educational Research,* (47), 633-650.

Stevens, R. & Slavin, R. (1993). The cooperative elementary school: effects on student s achievement, attitudes, and social relations, *journal of educational research* , (9).

Slavin, R. (1996). Research on Cooperative learning and achievement : what we know, what we need to know. *Contemporary educational psychology*, (21).

Slavin, R.E.(2011).Instruction Based on Cooperative Learning. In Mayer, R. E. & Alexander, P. A.(eds.), *Handbook of Research on Learning and Instruction*(pp.334-360).New York: Taylor & Francis.

Stevens, R;& Slavin, R; (2009), " the cooperative elementary school: effects on students' achievement, attitudes, and social relations" . *American educational research journal*. (32) 2, 322.
http://dx.doi.org/10.1080/00221309.2010.484448

Vaughan, W. (2002). Effects of Cooperative Learning on Achievement and Attitude Among Students of Color. *The Journal of Educational Research*, (95) 6, 359-364. http://dx.doi.org/10.1080/00220670209596610

Zakaria, E & et ;" Effect of cooperative learning on secondary school students". *Creative Education* 2013 , (4)2, 99.

Websites:

- http://www.acofps.com/vb/showthread.php?t=13297.
- http://www.answers.com/Q/what_is_psychosocial_development
- http:// www.medical-dictionary.thefreedictionary.com/psychosocial+development
- http://www.psy.cmu.edu/~scohen/ISEL-college.html Dr. Cohen's Scales; ISEL-College Version .
- http://www.thefreedictionary.com
- http://www.uobabylon.edu.iq/uobcolleges/fileshare/articles/pdf